

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودوره في تحسين الأداء الاجتماعي
دراسة حالة مؤسسة العسكرية للإسمنت – بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

الأستاذة المشرفة:

- أ.د/ زعرور نعيمة

من إعداد الطلبة:

- ذراع بلال

- مزيو عبد الرؤوف

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	عقبي حمزة
جامعة محمد خيضر بسكرة	مقررا	أستاذ التعليم العالي	زعرور نعيمة
جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا	أستاذ التعليم العالي	بن عيشي عمار

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودوره في تحسين الأداء الاجتماعي

دراسة حالة مؤسسة البسكرية للإسمنت - بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

الأستاذة المشرفة:

من إعداد الطلبة:

- أ.د/ زعرور نعيمة

- نزار بلال

- مزيو عبدالرؤوف

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	عقبي حمزة
جامعة محمد خيضر بسكرة	مقرا	أستاذ التعليم العالي	زعرور نعيمة
جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا	أستاذ التعليم العالي	بن عيشي عمار

الموسم الجامعي: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الحمد لله بنعمته تتم الصالحات وبفضله تنزل الخيرات والبركات وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات فلك الحمد ربي حتى ترضى.

إنطلاقاً من قول رسولنا الحبيب صلى الله عليه وسلم من لم يشكر الناس لم يشكر الله فأول ما أتوجه بالشكر والثناء الحسن على الله تعالى صاحب تحقيق المقاصد والغايات الذي وفقنا لإنهاء هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى والداي الحبيبين لهما مني كل الحب والتقدير.

وكل الشكر للأستاذة المشرفة ن. زعرور على قبولها الإشراف على هذا العمل ولجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل عمال مؤسسة البسكرية للإسمنت على حسن الإستقبال والمعاملة الجيدة وتقديمهم لنا المعلومات القيمة التي ساعدتنا في إتمام هذا العمل.

ونتقدم بجزيل الشكر إلى كل طلبة تخصص محاسبة الذين شاركتم مقاعد الدراسة دفعة 2023-2022.

كما نتوجه بالشكر الجزيل لجميع الأساتذة، الطلبة، العمال بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى أغلى الناس وأغلى ما أملك **الوالدين الكريمين أمي وأبي** حفظهما الله تعالى وأطال في عمرهم.

إلى إخواني وأخواتي وأبنائهم الأعزاء.

إلى كل العائلة الكريمة والأقارب.

إلى كل الأصدقاء والزملاء وأحيتي في الله كل بإسمه.
إلى كل الأساتذة الذين أشرفو علي خلال مشواري الدراسي من الإبتدائي حتى الجامعة.
إلى كل رفقاء الدرب الدراسي.

بلال نراع

إهداء

أهدي هذا العمل

إلى التي جعل الجنة تحت أقدامها التي ضحت من أجلنا وأنارت درب حياتي بحبها وعطفها
التي شجعتني على مواصلة دراستي وحصولي على شهادة الماستر، إلى أمي العزيزة الغالية
حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى روح أبي الطاهرة جعل الله مثواه الجنة الذي ترك لنا فراغا كبيرا وحرنا عميقا في قلوبنا
رحمه الله وجعله في الفردوس الأعلى.

إلى كل أفرأء عائلتي وأخوتي وعائلتي وأصدقائي كل بإسمه.

مزيو عبد

الرووف

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين الأداء الاجتماعي، وذلك من خلال عرض لمفاهيم محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء الاجتماعي، وكذلك تم عرض أهم طرق القياس ونماذج الإفصاح المحاسبي عن التكاليف والمنافع الاجتماعية، ولتحقيق هذا تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري وإستخدام أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي لمعرفة واقع المسؤولية الاجتماعية بمؤسسة البسكارية للإسمنت.

وبعد القيام بالدراسة التطبيقية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يساهم في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة بالإضافة إلى تحسين صورة المؤسسة اتجاه العاملين بها والمجتمع المحيط، كما إستنتجنا أن المؤسسة تلتزم بمجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة (العاملين، البيئة، المجتمع، العملاء) لكن بدرجات متفاوتة حيث تركز على مجال العاملين والبيئة ثم مجال العملاء بشكل متوسط وبعدها مجال المجتمع بشكل ضئيل جدا.

وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها إقتрحت الدراسة بعض التوصيات أهمها الإهتمام بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والعمل على تطوير وزيادة المساهمة الاجتماعية للمؤسسة خاصة اتجاه المجتمع.

الكلمات المفتاحية : مسؤولية إجتماعية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، أداء إجتماعي، تكاليف إجتماعية، قياس وإفصاح إجتماعي.

Abstract:

This study aims to highlight the reality of the application of social responsibility accounting and its role in improving social performance, through a presentation of the concepts of accounting for social responsibility and social performance, as well as the presentation of the most important measurement methods and accounting disclosure models for social costs and benefits. Theoretical and using a case study method in the applied side to know the reality of social responsibility in the Biskariyah Cement Corporation.

After conducting the applied study, the study reached a set of results, the most important of which is that the application of social responsibility accounting contributes to the evaluation of the social performance of the institution in addition to improving the image of the institution towards its employees and the surrounding community.) but to varying degrees, as it focuses on the field of workers and the environment, then the field of customers on average, and then the field of society in a very small way.

In light of the results that were reached, the study suggested some recommendations, the most important of which is paying attention to the application of social responsibility accounting and working to develop and increase the social contribution of the institution, especially towards society.

Keywords : social responsibility, social responsibility accounting, social performance, social costs, measurement and disclosure.

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	نموذج Linowes	49
2	قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية	50
3	قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية	51
4	قائمة الدخل الاجتماعي	53
5	البطاقة الفنية لمؤسسة البسكرية للإسمنت	60
6	منتجات مؤسسة البسكرية للإسمنت	61
7	الأداء الاجتماعي الخاص بالعمال للفترة 2019-2022	65
8	الأداء الاجتماعي بالنسبة للدولة بين 2019-2022	66
9	الأداء الاجتماعي بالنسبة للبيئة	68
10	عدد البرامج والمستفيدين من التكوين	70
11	قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية لسنة (2022)	71

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية	9
2	الهيكل التنظيمي لمؤسسة البسكرية للإسمنت	63
3	التمثيل البياني للأداء الاجتماعي الخاص بالعمال للفترة 2019-2022	66
4	التمثيل البياني للأداء الاجتماعي بالنسبة للدولة للفترة 2019-2022	67

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	جدول حساب النتائج لسنة 2021	87
2	جدول حساب النتائج لسنة 2022	88
3	بيان المساهمة الاجتماعية لسنة 2022	89

مقدمة

إن الكثير من المؤسسات تقوم بممارسة أنشطتها الاقتصادية بحرية كبيرة دون النظر إلى الآثار السلبية التي تخلفها في الوسط البيئي الذي تعمل فيه، ونظرا للتغيرات السريعة والتطورات المتلاحقة في بيئة العمل أصبح من الضروري إلزام المؤسسات بحماية البيئة التي تزاوّل بها نشاطها وهذا راجع لزيادة الوعي لدى المجتمع حيث أصبحت المؤسسات ملزمة بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية بسبب مزاولتها باستخدام الموارد الاقتصادية الخاصة بالمجتمع، فالمؤسسة أصبحت لا تقتصر فائدتها على تحقيق أكبر ربح اقتصادي ممكن بل تعدى ذلك إلى إلزامها بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع.

ظهر مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية باعتبارها فرع من فروع المحاسبة، حيث أصبحت من أحدث مراحل ومؤشرات التطور المحاسبي في الفكر المحاسبي، ونتج هذا التطور نتيجة الازدياد في حجم وقدرات المؤسسات التي تملك تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية، مما أدى هذه المؤسسات أو منظمات الأعمال بالاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والقيام بتطبيقها والتي تستخدم كأداة لقياس وتقييم وتحسين الأداء الاجتماعي وتحديد نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي من المنظور الاجتماعي، حيث يفترض على كل مؤسسة قامت بتبني نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية أن تقوم بالقياس والإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية الخاصة بها في القوائم المالية كما تفعل في الجوانب المالية لأعمالها التجارية.

1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودوره في تحسين الأداء الاجتماعي؟

2. الأسئلة الفرعية:

تتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة البحثية التي سنطرحها في التالي:

- ما المقصود بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية؟
- ما علاقة تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالأداء الاجتماعي؟
- هل تطبيق المؤسسة محل الدراسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية؟
- هل يمكن قياس التكاليف الاجتماعية والإفصاح عنها؟

3. الدراسات السابقة :

● دراسة محمد سالم اللولو (2009): بعنوان مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك شركات المساهمة العامة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والوقوف على مدى اهتمامها بمجالاتها والإفصاح عنها ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وقد خلصت الدراسة التطبيقية إلى أن إدارة الشركات العامة تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلا أنهم لا يعيرون مجالاتها نفس الاهتمام، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يتطلب إدراك الإدارة لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتوفير كادر محاسبي كفؤ وكذا نماذج محاسبية لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية.

● دراسة حامد أحمد صالح أبو السمرة (2009) : بعنوان معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدقي الحسابات عن تلك الشركات، وهدفت أيضا إلى دراسة محتوى التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات وذلك من أجل معرفة نقاط قوة وضعف في واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت هذه الدراسة أنه يوجد معوقات تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تمثلت في ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح وضعف ثقافة الشركات بالقضايا الاجتماعية وضعف اهتمامها بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وهذا ناتج عن ضعف الرقابة في المجال الاجتماعي وضعف دور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية.

● **دراسة يوسف هارون خميس محمد (2015):** بعنوان دور القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية في رفع كفاءة الأداء المالي لمؤسسات الأعمال، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أسس القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات ومعرفة العلاقة بين القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية ورفع كفاءة الأداء المالي في المؤسسات، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق نماذج القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية يساهم في الإفصاح عن التكاليف الخاصة بالأنشطة البيئية للمؤسسة، ويساهم أيضا في الإفصاح عن التكاليف الخاصة بمسؤولية المؤسسة تجاه العاملين، وأن قياس التكاليف الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية يؤدي إلى جذب مستثمرين جدد بما يساهم في تعظيم يكفي في تعظيم العائد المالي للمؤسسة.

● **دراسة محمد عامر راهي العذاري (2017):** بعنوان الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات، رسالة ماجستير، جامعة القادسية:

هدف هذه الدراسة إلى قياس أنشطة المسؤولية الاجتماعية على أداء المؤسسة المالي في الوقت القصير والتعرف على أثر المسؤولية الاجتماعية على أداء المؤسسة إستراتيجيا في الأجل الطويل وهدفت أيضا إلى صياغة نموذج مقترح للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الأنشطة الخاصة بتنمية العاملين هي أكبر الأنشطة تأثيرا على أداء المؤسسة المالي والإستراتيجي، وكما أشارت نتائج هذه الدراسة إمكانية قيام المؤسسات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم مالية موحدة تضمن كلا النشاطين الاقتصادي والاجتماعي مما يوفر قوائم مالية معبرة بصورة حقيقية وشاملة عن نشاطات المؤسسة.

● **دراسة أكرم الشارف الجالي دخان (2019):** بعنوان إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية، رسالة ماجستير، جامعة الزاوية، ليبيا:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية ودراسة إدراك المسؤولين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى التعرف على مدى توفر كوادر محاسبية مؤهلة ونظام محاسبي جيد قادر على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن المسؤولين بإدارة الجامعات الليبية يدركون أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية، لكن لا توجد مقومات لتطبيقها، ولا تتوفر كوادر مؤهلة لتطبيقها، بالإضافة أيضا عدم توفر نظام محاسبي فعال قادر على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية.

● **ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة :** بعد عرض نتائج الدراسات السابقة نلاحظ أن معظم الدراسات تناولت موضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية وركزت على القياس والإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية والمعوقات التي تواجه المؤسسات في تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية بينما سنحاول في دراستنا إبراز واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية فيتحسن الأداء الاجتماعي، إضافة

إلى ذلك حاولنا في الجانب التطبيقي دراسة واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة العسكرية للإسمنت.

وأهم شيء يميز دراستنا عن الدراسة السابقة هو استخدامنا في الجانب التطبيقي دراسة حالة عكس أغلب الدراسات التي استخدمت أسلوب الإستبانة.

4. نموذج وفرضيات الدراسة:

أ. نموذج الدراسة :

اشتملت الدراسة على متغيرين وذلك على النحو التالي :

المتغير المستقل: محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

المتغير التابع: الأداء الاجتماعي.

ب. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة البحثية نقترح الفرضيات التالية:

● تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة لقياس الأنشطة الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية.

● توجد علاقة بين تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء الاجتماعي.

● تهتم مؤسسة العسكرية للإسمنت بتكاليف المسؤولية الاجتماعية.

● يمكن قياس التكاليف الاجتماعية بمجالاتها الأربعة والإفصاح عنها.

5. التموضع الإستمولوجي ومنهجية الدراسة:

أ. التموضع الإستمولوجي:

تقوم دراستنا على معالجة الأثر بين المتغير المستقل والمتمثل في محاسبة المسؤولية الاجتماعية والمتغير التابع المتمثل في الأداء الاجتماعي، وتماشيا مع إشكالية الدراسة تم الاعتماد على النموذج الوضعي، الواقعي أو الوصفي الذي سيمكننا من شرح الإشكالية ودراسة المتغيرين من كل الجوانب وإختبار الفرضيات.

ب. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري الذي يتماثل مع الظاهرة المدروسة كما نجد المنهج التاريخي في جانب من هذه الدراسة من خلال عرض التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها، أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة لتدعيم الدراسة النظرية من خلال دراسة مؤسسة العسكرية للإسمنت.

6. تصميم البحث:

أ. هدف الدراسة:

● إبراز مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأهمية تطبيقها.

● إلقاء الضوء على واقع تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات ومدى تأثيره على تحسين الأداء الاجتماعي.

● عرض طرق القياس ونماذج الإفصاح المقترحة عن الأداء الاجتماعي.

● إبراز مجالات المسؤولية الاجتماعية التي تركز عليها المؤسسة محل الدراسة.

ب. نوع الدراسة:

هي دراسة وصفية لإبراز واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الأداء الاجتماعي.

ج. مدى تدخل الباحث:

اعتمدت دراستنا على دراسة الأحداث كما هي بدراسة حالة بمؤسسة العسكرية للإسمنت.

د. تخطيط الدراسة:

بالنسبة لدراستنا هي دراسة غير مخططة أي ميدانية بمؤسسة العسكرية للإسمنت.

هـ. مجتمع الدراسة:

دراسة ميدانية بمؤسسة العسكرية للإسمنت.

و. المدى الزمني:

أجريت هذه الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2023/2022 حيث تمت على عدة مرات متتالية مع فاصل زمني.

7. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية كونها من المواضيع الحديثة نسبياً والتي حظيت باهتمام من طرف المؤسسات حيث قامت معظمها بتبنيها لتساعدها في تقييم وضعها الاجتماعي إذ تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية مطلب ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

8. خطة مختصرة للدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين نظريين وفصل تطبيقي وخاتمة

قسم الفصل الأول إلى مبحثين تم التطرق فيهما إلى المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها:

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثاني: ماهية محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

أما الفصل الثاني للجانب النظري فقد كان كمدخل للأداء الاجتماعي وطرق قياسه والإفصاح عنه تحت عنوان محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة لقياس الأداء الاجتماعي وقسم بدوره هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الأداء الاجتماعي.

المبحث الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي.

المبحث الثالث: أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء الاجتماعي.

في حين خصص الفصل الثالث للجانب التطبيقي حيث تم إسقاط المفاهيم النظرية للمتغربين على الدراسة الميدانية بمؤسسة البسكزية للإسمنت إذ تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة البسكزية للإسمنت.

المبحث الثاني: واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة البسكزية للإسمنت.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تمهيد:

نتيجة التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية في بيئة العمل ومع زيادة الوعي لدى المجتمع أصبحت المؤسسات تواجه تحديا كبير في ممارسة عملها فبعد أن كان الهدف الرئيسي لها هو تعظيم الأرباح قبل كل شيء لم يعد هذا الهدف هو الوحيد بل ظهر إلى جانبه هدف آخر والمتمثل في الهدف الاجتماعي، فقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية مجبرة على الإلتزام بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها وتقييم أداءها الاجتماعي والمساهمة في تحقيق تنمية المجتمع.

وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية، الذي بدوره يبين مدى إلتزامها بالمسؤولية الاجتماعية، لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وفق مبحثين، فكان تقسيم الفصل الأول كالتالي :

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

المبحث الثاني: ماهية محاسبة المسؤولية الاجتماعية

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

إن تعرض المؤسسات الاقتصادية إلى التأثيرات والضغوط من طرف المجتمع أدى إلى تبني هذه المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية والإلتزام بها لإرضاء المجتمع الذي تعمل في بيئته، فوجب على هذه المؤسسات أن تسعى جاهدة لتحسين صورتها لدى المجتمع.

سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتطور المسؤولية الاجتماعية ثم مفهومها.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية تطور بتطور المؤسسات الاقتصادية حيث أصبح من الصعب تحديد تعريف متفق عليه بسبب اختلاف وجهات النظر وتعدد الثقافات والقيم للمجتمعات التي تعمل فيها المؤسسات بشكل عام.

أولاً: نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتطورها

1- النشأة:

وردت مؤشرات أهمية الأداء الاجتماعي منذ أوائل العشرينات من القرن العشرين، حينما أوضح SHELDON على أن مسؤولية كل مؤسسة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي والمنفعة المحققة للمجتمع، ثم توالت أبحاث أخرى فقد أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال" بضرورة إلزام كافة المؤسسات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد، ومع استجابة المؤسسات لهذا الطرح الجديد وضع المشرع القانوني قواعد تضيضي على هذه الأفكار سمة الإلزام للتأكيد على أن الإلتزام بالأداء الاجتماعي لم يعد اختيار أمام المؤسسات إنما هو أمر ملزم إذا رغبت هذه المؤسسة في الاستمرار وعليه ظهرت دراسات الجمعية القومية للمحاسبين وجمعية المحاسبين الأمريكية ودراسات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي حيث اتجهوا لإرساء الأسس اللازمة لقياس فاعلية البرامج الاجتماعية للمؤسسات، كانت هذه الاتجاهات هي المنطلق الأساس لنشر الوعي الاجتماعي في إطار المحيط الاقتصادي والمحاسبي في بقية دول العالم فقد طالب مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز لمؤسسات الأعمال بضرورة تضمين التقارير المالية نتائج الأداء الاجتماعي، أما في فرنسا فقد نادى الجمعيات المحاسبية المهنية بضرورة إلزام المؤسسات المهنية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي لمعرفة درجة الإلتزام الاجتماعي عندها. (الاسدي و احمد، 2017، صفحة 62)

2- التطور:

إن تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية مر بعدة مراحل نذكر منها: (محمد عاطف، 2008، الصفحات 20-23)

1- الثورة الصناعية والإدارة العلمية: والتي يتضح خلالها أن المؤسسات التي كانت تركز الجهود على تحسين أدائها الاقتصادي من منظور الإهتمام بالبيئة الداخلية للعمل ومحاولة جني الأرباح ليعاد قسم منها في التوسع أو إنشاء مصانع جديدة.

2- العلاقات الإنسانية وتجارب نورثون: وفيها تم محاولة دراسة تأثير الإهتمام بالعاملين وبظروف العمل على الإنتاج والإنتاجية. وهذا يمثل نقلة نوعية في تطور مفهوم المسؤولية الإجتماعية حيث بدأ الإهتمام بالمستفيد الأول والأقرب للمالكين وهم العاملون.

3- ظهور خطوط الإنتاج وكبر حجم المؤسسات: وفيها يتخصص العامل بجزء بسيط جدا من العمل طبقا للتطورات التي أدخلها Henry Ford ولا يحتاج إلى تدريب طويل لكي يتقنه. وهذا الأمر يعني عدم مراعاة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصناعية فضلا عن بداية حصول التلوث البيئي نتيجة الأعداد الكبيرة من السيارات التي بدأت تجوب شوارع المدن خصوصا وأن نوعية الوقود المستخدم كانت منخفضة الجودة والغازات المنبعثة من احتراقها تحمل الكثير من الملوثات. كذلك الاستنزاف الموزع للموارد الطبيعية كالغابات وغيرها.

4- تأثير الأفكار الاشتراكية: وهي من العلامات البارزة التي دفعت المؤسسات في الغرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية الاجتماعية التي تخص المستفيدين باختلاف أنواعهم.

5- مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير والنظرية الكينزية: حيث أن حصول الكساد العالمي الكبير وإنهيار الشركات الصناعية وتسريح آلاف العاملين الذين وجدوا أنفسهم فجأة بدون دخل يعيشون منه أدى إلى اضطرابات كثيرة نجم عنها دعوات مهمة لتدخل الدولة لحماية مصالح العاملين وإيجاد فرص عمل بديلة لهم. بالإضافة إلى دعوة كينز ونظريته الشهيرة بوجود تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي.

6- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي: وهي من المراحل الحاسمة في انطلاق مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورته الحديثة. فقد تخلصت كثير من الدول من الحكم الديكتاتوري والفاشي وسقطت الكثير من الأنظمة العسكرية واستبدلت بنظم ديمقراطية تؤمن بالمشاركة السياسية. وهذه الأحداث انعكست بشكل كبير على منظمات الأعمال في العالم كله، فالمشاركة، بالقرار وتحديد حد أدنى للأجور، وإشراك العاملين في الإدارة، ونظم التأمين الإجتماعي والصحي، وقوانين معالجة حوادث العمل، وظهور جمعيات حماية المستهلك في العالم الغربي كله نتاج التطورات المشار إليه سابقا.

7- مرحلة المواجهات الواسعة بين الإدارة والنقابات: والتي تتميز بتعاظم قوة النقابات وزيادة تأثيرها في قرارات المؤسسات بشكل عام وكذلك تزايد عدد الإضرابات وتعرض كثير من الأعمال إلى خسائر كبيرة بسببها. فتعزيز المسار الديمقراطي والمكاسب التي حققها العاملون في مختلف الدول، فضلا عن التطور في وسائل الإتصال أسهمت في توعية الأفراد في دول أخرى وساعدت في نشر سريع لأخبار المكتسبات التي تحققت النقابات العمالية في بعض الدول مثل بريطانيا وألمانيا أدى إلى تعميق الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى الإتساع بشكل كبير في دعوات المطالبة بحماية البيئة ونشر الوعي البيئي وإدراك الأفراد للتلوث الحاصل جراء العمليات الصناعية.

8- مرحلة القوانين والمدونات الأخلاقية: حيث أن كافة النداءات والاحتجاجات تجسدت في هذه المرحلة بشكل قوانين وداستاتير أخلاقية بدأت المؤسسات بصياغتها وتبني بنودها وبدأت الأهداف الاجتماعية والإستعداد للإلتزام بالقيم الأخلاقية بالظهور في شعارات المؤسسات ورسالاتها بشكل صريح ولافت للنظر.

9- مرحلة جماعات الضغط: وهي تمثل مصالح شريحة واسعة من المستفيدين ومن أمثلتها جماعات حماية المستهلك، جماعات حماية البيئة والمحافظة عليها، جمعية أطباء بلا حدود، محامين بلا حدود، جماعات الدفاع عن حقوق المرأة، جمعيات الدفاع عن حقوق الطفل وجمعيات السلام الأخضر وغيرها. إن تأثير هذه الجماعات يتجلى في تحريكها لمشاعر الجمهور وإثارة الرأي العام لمساندتها وفرض خياراتها لكي تؤخذ بعين الاعتبار من قبل المؤسسات مباشرة أو بشكل ضغط على الحكومات ينعكس بالتالي على المؤسسات بشكل مباشر. فقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية في هذه المرحلة أكثر نضوجًا كفكرة نظرية وأقوى حضورًا على أرض الواقع كممارسة بحكم تطوير معايير واضحة ومؤشرات قياس كمية تطلبها كثير من المؤسسات الدولية خصوصًا تلك التي تهتم بما يسمى بالتنمية المستدامة.

10- مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية: وهذه المرحلة تتسم بتغير طبيعة الاقتصاد وبروز ظواهر مثل العولمة والخصخصة وانتشار شبكات المعلومات وإزدها صناعة تكنولوجيا المعلومات واتساع نمو قطاع الخدمات. وهذه حملت في طياتها العديد من الإشكالات وذلك لتزايد سطوة المؤسسات العملاقة نتيجة لتخلي الحكومات عن دورها التقليدي في تقديم كثير من الخدمات بسبب إتساع نطاق ظاهرة الخصخصة وما حملته معها من تسريح للعاملين وتغير هيكل الاقتصاديات في دول العالم.

ثانيا : تعريف المسؤولية الاجتماعية:

لقد تعددت تعاريف المسؤولية الاجتماعية، نسوق منها ما يلي :

• عرفها (Holmes) هي إلتزام على المؤسسات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، مكافحة التلوث، خلق فرص عمل، حل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها.(احمد عادل، 2018، صفحة 92)

• المسؤولية الاجتماعية هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة الاجتماعية التي يتم تنفيذها بمعرفة المؤسسة بهدف تحسين الرفاهية الاجتماعية للمجتمع بفئاته المختلفة، دون توقع مزايا اقتصادية مباشرة.(ابو النصر، 2015، صفحة 32)

• تعرف بأنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية ، إجتماعية، بيئية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من المؤسسات الاقتصادية دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا ولذلك تتحقق من خلال الإقناع والتعليم.(حليمي و بهلول، 2021، صفحة 168)

• تعريف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية: المسؤولية الاجتماعية هي إلتزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام، بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف.(كافي، 2017، صفحة 83)

• تعريف الغرفة التجارية العالمية: عرفت المسؤولية الاجتماعية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطور المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية وإجتماعية.(محمد و شكري، 2013، صفحة

نلاحظ من التعاريف السابقة أن المسؤولية الاجتماعية يمكن إعتبارها: (العصيمي، 2019، صفحة 11)

- الزامية أو تطوعية.

- أداة القطاع الخاص للمساهمة في التنمية المستدامة.

- موجهة لأصحاب المصالح داخل وخارج المؤسسة.

- مكملة لجهود القطاع العام في التنمية.

- تشمل نشاطاتها الإنسان والبيئة.

- ذات أبعاد أخلاقية واجتماعية واقتصادية.

ثالثا: أهمية المسؤولية الاجتماعية

للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة والمجتمع والدولة على حد سواء ويظهر ذلك فيما يأتي: (محمد و شكري، 2013، الصفحات 17-18)

أ- بالنسبة للمؤسسة: إن تحقيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية يعمل على تحسين صورتها في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لها، خصوصا لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة، إذا ما اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية مبادرات طوعية للمؤسسة تجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، ومن شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، وبعث روح التعاون والترابط بين المؤسسة ومختلف الأطراف ذات المصلحة.

ب- بالنسبة للمجتمع: يساهم إهتمام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية فيما يأتي :

■ زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، مع توليد شعور عال بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الإحتياجات الخاصة كالمعوقين، قليلي التأهيل، الأقليات، المرأة والشباب. كذلك تعمل على تحقيق الإستقرار الاجتماعي نتيجة توفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، كما تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أم الناحية الثقافية، وإزدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة.

■ تحسين التنمية السياسية إنطلاقا من زيادة التنقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد المجموعات والمنظمات بما يحقق الإستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

■ زيادة الترابط الاجتماعي، وإزدهار المجتمع على مختلف المستويات، كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية بالعمل وزيادة الشفافية والصدق في التعامل.

ج- بالنسبة للدولة: يؤدي تحقيق المسؤولية الاجتماعية إلى تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل استمرارها في أداء مهماتها وخدماتها الصحية، التعليمية، الثقافية والاجتماعية بمستوى عال من الجودة.

رابعا: عوائد المسؤولية الاجتماعية:

إن إلتزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية له عدة فوائد نذكر منها : (ابو النصر، 2015، صفحة 43)

الفصل الأول..... الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

- أثبتت البحوث والدراسات أن المؤسسات التي تطبق فكر المسؤولية الاجتماعية نمت بمعدل أربعة أضعاف عن تلك التي لم تتبع هذا الاتجاه.
- تشير التقارير الاقتصادية الدولية إلى أن المؤسسات التي تحقق مفهوم المسؤولية الاجتماعية يزيد معدل الربحية فيها 18 % عن تلك التي ليس لديها برامج في المسؤولية الاجتماعية.
- أثبتت البحوث والدراسات إلى أن تثقيف الموظف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وإشراكه في بعض برامجها ساهم في تخفيف الأعباء عن المؤسسات وزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف التي يسببها الغياب والفواتير الصحية بنسبة 30%.
- يساهم إلتزام المؤسسات بمسئوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.
- إلتزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية يساهم في بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها هذه المؤسسات أثناء ممارستها لنشاطها.

خامسا: أسباب ظهور المسؤولية الاجتماعية

إن ظهور المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات نذكرها في الآتي : (الطرشة، 2020، الصفحات 25-26)

- 1- العولمة:** وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ، حيث أضحت العديد من المؤسسات متعددة النوع ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال ، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- 2- تزايد الضغوط الحكومية:** من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين للبيئة، الأمر الذي قد يكلف المؤسسة أموالاً طائلة إذا ما رغبت في الإلتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.
- 3- الكوارث والفضائح الأخلاقية:** حيث تعرضت الكثير من المؤسسات العالمية لقضايا أخلاقية مما جعلها تتكبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المباعة.
- 4- التطورات التكنولوجية المتسارعة:** والتي صاحبته تحديات عديدة أمام المؤسسات فرضت عليها ضرورة الإلتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين ، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين وتنمية مهارات متخذي القرار ، خاصة في ظل الاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال المادي ، وبالتالي نجد أنه مع تغير بيئة العمل العالمية ، فإن متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضا ، إذ أصبح لزاما على المؤسسات أن تضاعف جهودها وأن تسعى نحو بناء علاقات إستراتيجية أكثر عمقا مع المستهلكين والعاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق.

المطلب الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومبادئها

تتضمن المسؤولية الاجتماعية عدة أبعاد متمثلة في البعد الإقتصادي، القانوني، الخيري والأخلاقي، بينما تتكون المسؤولية الاجتماعية من تسعة مبادئ سنتطرق إليها من خلال هذا المطلب.

أولاً: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

للمسؤولية الاجتماعية أربعة أبعاد رئيسية تتمثل في: (نويجي، 2020، الصفحات 93-95)

أ- **البعد الاقتصادي:** يستند هذا المفهوم أو البعد على أنه لا بد أن تكون المؤسسة نافعة ومجدية إقتصادياً من خلال تحقيق الربح، وأن تحاول توفير الأمان للآخرين. ويعنى هذا البعد بمسؤوليات أساسية تقوم المؤسسة من خلاله بإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة للمجتمع لتحقيق من خلالها الربح الذي ستعوض من خلاله أصحاب رأس المال والعاملين وغيرهم، فإحساس وشعور المؤسسات بمسؤوليتها الاقتصادية مهم وخاصة بالنسبة للموظفين لأنها تثير قضايا مثل توفير بيئة ملائمة، تنوع مكان العمل.

ب- **البعد القانوني:** يمثل البعد القانوني جانب من مسؤوليات تحدها الحكومة بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب على المؤسسة الإلتزام بها والعمل على إحترامها، ويمكن النظر إلى هذا البعد على أنه خضوع وإلتزام المؤسسات بالقوانين والتشريعات واللوائح والأنظمة التي تضعها (تسنها) الدولة لتشجع هذه المؤسسات على التصرف بسلوك مقبول ومرضي نحو المجتمع لكي تكسب ثقته. فهذا البعد غير محصور في حدود ونطاق المؤسسة والمجتمع وما تربطهم من علاقات، بل يعمل على حماية المؤسسات من بعضها البعض جراء أساليب المنافسة غير العادلة التي قد تحصل.

ج- **البعد الخيري:** يمثل هذا البعد قمة الهرم للمسؤولية الاجتماعية والذي قد لا يعتبر أحد متطلبات عمل المؤسسة، إلا أن حقيقته تتمثل في الرفاهية والشهرة والمكانة التي تحتلها المؤسسة في السوق أو في ذهنية الزبائن المتعاملين معها، وهذا من خلال ما تقوم به من أنشطة تدعم الأبعاد السابقة الذكر. وتدعيما لما أدرج فقد أجريت دراسة عام 2000 للمقارنة ما بين المستهلكين في أوروبا (فرنسا، ألمانيا) والولايات المتحدة الأمريكية، حول وجهة نظرهم في مؤسسات الأعمال التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية، فكانت من بين النتائج أن الأوربيين أكثر استعداداً من نظرائهم الأمريكيين لدعم الأعمال التجارية التي تقوم بها هذه المؤسسات ذات التوجه نحو اعتمادها للمسؤولية الاجتماعية، وكذا أن الأوربيين أكثر قلقاً نحو هذه الأعمال التي يتوجب توافقها مع المعايير القانونية والأخلاقية.

د- **البعد الأخلاقي:** يبرز البعد الأخلاقي عند إنتهاك المؤسسة للمبادئ المتفق عليها والتي تحدد الصحة والخطأ عند توجيهها لأعمالها. فحتى تكون المؤسسات أكثر إلتزاماً بالمسؤولية الاجتماعية فعليها إعطاء أولوية للسلوك الأخلاقي، وهذا يتطلب منها إعطاء الأهمية الحساسة للأخلاق وتشجيع الأفراد على التحلي بالمسؤولية الأخلاقية بشكل جدي والتركيز على الجماعة وإحترام وجهات النظر المختلفة للجميع.

والشكل الموالي يوضح مفهوم المسؤولية الاجتماعية حسب كارول

الشكل رقم (01): هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: (محمد و شكري، 2013، صفحة 20)

ثانيا: مبادئ المسؤولية الإجتماعية

تقوم المسؤولية الإجتماعية على تسع مبادئ أساسية يمكن تلخيصها في الآتي: (كافي، 2017، صفحة 97)

- 1- **الحماية وإعادة الإصحاح البيئي:** بفضل تقديم المؤسسة لمنتجات وخدمات، ممارسة العمليات، الأنشطة اليومية التي تراعي البيئة، مع الترويج للتنمية المستدامة.
- 2- **القيم والأخلاقيات:** حيث يقع على عاتق المؤسسات تطوير وتطبيق المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب المصلحة.
- 3- **المساءلة والمحاسبة:** الكشف عن البيانات وتقديم المعلومات الضرورية لطالبيها من أصحاب المصلحة في أي وقت يحتاجونها لاتخاذ القرارات.
- 4- **تقوية وتعزيز السلطات:** تحقيق الموازنة بين مصالح المستخدمين والعملاء، المستثمرين، الموردين، المجتمع وغيرهم من أصحاب المصلحة.
- 5- **الأداء المالي والنتائج:** تعويض المساهمين بالأرباح والعوائد، مع المحافظة على الأصول والممتلكات، وتعزيز النمو على المدى الطويل.
- 6- **مواصفات موقع العمل:** اعتبار العاملين شركاء قيمين في العمل، من خلال احترام حقوقهم وتوفير بيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات.
- 7- **العلاقات التعاونية:** لا بد أن تتسم ممارسات المؤسسات بالعدالة والأمانة مع مختلف الشركاء.
- 8- **المنتجات والخدمات ذات الجودة:** الاستجابة لحاجيات وحقوق الزبائن بتوفير منتجات وخدمات ذات قيمة وجودة عالية
- 9- **الارتباط المجتمعي:** تعميق العلاقات مع المجتمع، والتعاون والمشاركة لجعله المكان الأفضل للحياة وممارسات الأعمال.

المطلب الثالث: عناصر المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها

لقد تباينت واختلقت آراء الباحثون حول مجموعة معينة من عناصر ومجالات المسؤولية الاجتماعية بسبب بيئة الدراسة وزمنها، وسنحاول في هذا المطلب تحديد عناصر ومجالات المسؤولية الاجتماعية.

أولاً: عناصر المسؤولية الاجتماعية

حدد الباحثون عناصر المسؤولية الاجتماعية وتم حصرها في خمس عناصر الأتية: (خويلدات، 2011، الصفحات 73-75)

1- المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي: يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة للمؤسسات شريحة مهمة، إذ تتطلع للتجسيد متانة العلاقة معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطها تجاهه من خلال بذل الأنشطة والخدمات لدفع النفع العام للمجتمع من جهة، والمساعدة في القضاء على المشكلات الاجتماعية من جهة ثانية، ومن أهم الأنشطة الخاصة بالتفاعل مع المجتمع المحلي:

■ التبرعات للمؤسسات الخيرية والمؤسسات غير الحكومية لتمويل وتوفير احتياجات الأفراد المحتاجين.
■ دعم المجتمع بالحاجات الأساسية من مأكّل ومشرب.

■ دعم مجالات التعليم كإقامة معاهد تعليمية رفيعة لرفع كفاء المتخرجين الجدد وإعدادهم للدخول لسوق العمل وكذلك التبرع للطلبة المحتاجين وتشجيعهم على مواصلة الدراسة العليا في الداخل أو الخارج.

■ مساعدة الأفراد في حالة الكوارث الطبيعية والاجتماعية كما هو الحال عند سقوط المنازل القديمة أو حدوث حرائق عشوائية.

■ دعم مجالات ثقافية تتمثل في إقامة المكتبات في المناطق الفقيرة، نشر الكتب، تمويل المعارض وإصدار المجالات العلمية والثقافية.

2- المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن والمستهلكين: المستهلكون هم أفراد المجتمع الذين يقومون بشراء وإستهلاك ما تقدمه المؤسسات من سلع وخدمات والذين تعتبر صورة العلاقة معهم أكبر بكثير منها مع المساهمين والمستخدمين، حيث تهدف المؤسسة من خلال توجيه أنشطتها للمستهلكين لتحقيق أهدافها الاقتصادية المتمثلة في زيادة أرباحها ورفع من حصتها السوقية.

3- المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين: يمثل الإنفاق على الموارد البشرية في المؤسسة إستثماراً حقيقياً ذو عوائد قصيرة وبعيدة المدى، حيث تمثل اليد العاملة مجالاً داخلياً من مجالات المسؤولية الاجتماعية، وعموماً تلتزم المؤسسة بتوفير خدمات لتحسين ظروف جيدة للمستخدمين وذلك من خلال:

● توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج والإنفاق على العاملين الراغبين بإكمال دراستهم العليا وذلك لتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية.

● المساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين بنسبة معينة من رواتبهم وأجورهم للحصول على مرتب تقاعد مناسب بعد الخروج على المعاش.

● توزيع حصة من الأرباح السنوية على العاملين.

● وضع نظام الحوافز والمكافآت.

● توفير وسائل النقل من أماكن العمل إلى السكن والعكس.

4- المسؤولية الإجتماعية اتجاه الموردين: الموردون هم تلك الأطراف التي تقدم مقومات الإنتاج الأساسية للمؤسسة من مواد خام وآلات وقطع الغيار ومواد الصيانة وغيرها، حيث تنظر المؤسسة إلى العلاقة بينها وبين الموردين على أنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم المؤسسات تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة، وتحرص المؤسسة على تقديم أسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة لعمليات المؤسسة والالتزام بتسديد حقوقها اتجاههم في الأجل المحددة.

5- المسؤولية الإجتماعية اتجاه المساهمين: يعد المساهمين فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط المؤسسة، لذا فإن الالتزامات اتجاه المساهمين تعد في أقصى درجة من الاهتمام، ولكن بالمقابل يمكننا القول أن المساهمون لا يمتلكون المؤسسة بل لهم فيها حقوق محددة لأن التزاماتهم محددة، ويمكن مسؤولية المؤسسة اتجاههم في تحقيق أقصى ربح لهم من خلال العمل على زيادة حجم المبيعات للرفع من الأرباح.

ثانيا: مجالات المسؤولية الإجتماعية

يمكن تحديد مجموعة من الأنشطة ذات المضمون الإجتماعي والتي تقوم بها وتغطي أطرافا مختلفة في المؤسسة الاقتصادية ومنها: (ماضي و طلال، 2018، صفحة 465)

1- المالكون: ويتم من خلال حماية أصول المؤسسة وتحقيق أكبر ربح ممكن ورسم صورة جيدة للمؤسسة من خلال تعظيم قيمة السهم وزيادة حجم المبيعات.

2- العاملون: ويتم من خلال توفير الرعاية الصحية والرواتب المدفوعة والإجازات المدفوعة وفرص تقديم الترقية التدريب المستمر وإسكان العمال ونقلهم.

3- المنافسون: ويتم من خلال المعلومات الصادقة والمنافسة العادلة والنزاهة وعدم سحب العاملين بوسائل غير مشروعة.

4- المجتمع: ويتم من خلال خلق فرص عمل وتوظيف المعوقين ودعم الأنشطة الإجتماعية والبنية التحتية ولمساهمة في حالات الكوارث.

5- المجهزون: ويتم من خلال الأسعار العادلة والإستمرارية في التجهيز وتسديد الإلتزامات المالية والصدق في العمل.

6- الحكومة: ويتم من خلال إحترام القوانين والتدريب وتكافؤ الفرص بالتوظيف وتسديد إلتزامات الضريبة.

7- البيئة: ويتم من خلال الحد من تلوث المياه والهواء والتربة والإستخدام الأمثل للموارد وخاصة غير المتجددة والتشجير.

المطلب الرابع: المسؤولية الإجتماعية بين التأييد والاعتراض

أثارت فكرة المسؤولية الاجتماعية جدلا واسعا، حيث نجد أن هناك تصادم بين وجهتي نظر مختلفتين للمسؤولية الاجتماعية، تتمثل وجهة النظر الأولى أن المؤسسات هي عبارة عن مؤسسة إجتماعية يجب أن

تلعب دورا إجتماعيا متزايدا في البيئة التي تعمل فيها، أما وجهة النظر الثانية تتمثل في أن المؤسسات الاقتصادية تهدف إلى تعظيم الأرباح وهذا ينعكس إيجابا على مختلف مناحي الحياة في المجتمع

أولا: الحجج المؤيدة للقيام بالمسؤولية الإجتماعية

إن قيام المؤسسات بتبني المسؤولية الإجتماعية مبني على بعض الحجج التي سيتم ذكرها فيما يلي:
(فضالة، 2019، صفحة 27)

● يرى أنصار هذا الرأي أن الأرباح على المدى البعيد يمكن أن تزداد من خلال تبني المؤسسة دورا إجتماعيا أكبر حيث إن رضا المجتمع ومد جسور التعاون والتفاهم والثقة معه يمثل مدخلا مهما ذي مردود مستقبلي كبير، كما أن الدور الإجتماعي وإن كان مكلفا اليوم فإنه سيشكل استثمار مستقبلي مهم للمؤسسات الاقتصادية.

● يتوقع الجمهور من المؤسسات الاقتصادية أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق أهدافه من خلال مجالات متعددة ليست اقتصادية فقط، هذا لأن المؤسسة جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تتواجد فيه، والرأي العام يدعم الاهتمام الاجتماعي بالأعمال وأيضا أهدافها الاقتصادية، لذا عليها أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق أهدافه المختلفة.

● تفرض الالتزامات الأخلاقية على المؤسسات الاقتصادية أن يكون لها دورا إجتماعيا، والذي يمثل حالة موازنة معقولة اتجاه النقد الموجه إلى الأعمال بكونها تهتم فقط بزيادة الأرباح وتوسيع الإستثمار على حساب العديد من المتطلبات الأساسية للعاملين والمجتمع بشكل عام.

● الصورة العامة للمؤسسة ستكون أفضل حينما تلعب دورا إجتماعيا أو تمارس نشاطا ثقافيا ينعكس مستقبلا على زيادة المبيعات، كما إن تبني دور إجتماعي أكبر من قبل المؤسسات الاقتصادية يعزز من الميزة التنافسية الجيدة والتي تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيقها والمتمثلة في السمعة والشهرة الجيدة للمؤسسة.

● التقليل من إجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون المؤسسات حيث إن المبادرات الإجتماعية وحل المشكلات الملقاة على عاتق الحكومة يقلل من طموحات بعض السياسيين الراغبين في تقييد حرية الأعمال في المجتمع.

ثانيا: الحجج المعارضة للقيام بالمسؤولية الإجتماعية

إن عدم قيام المؤسسات الاقتصادية بمهام المسؤولية الإجتماعية راجع لبعض الحجج التي نبينها في الأتي:
(العمرى، 2016، صفحة 25)

● إذا أخذت مؤسسات الأعمال بمهام المسؤولية الاجتماعية بشكل متزايد، فإنها سوف تتحول في وقت قصير إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في مؤسسات الحكومية.

● تحمل المؤسسات كلفا إضافية وذلك لإنفراد المؤسسة بإنفاق المبالغ على تنفيذ برنامج المسؤولية الاجتماعية ودون المنافسين الآخرين، مما ينعكس سلبا على موقفها وقوتها التنافسية في السوق.

● المسؤولية الاجتماعية هي عمل طوعي، أي أنها تقوم به المؤسسة غير إلزامية في التنفيذ بقوة القانون.

●محدودية الخبرة والمهارة لدى مؤسسات الأعمال، في معالجة المشكلات الاجتماعية التي تتعرض عملها.

المبحث الثاني: ماهية محاسبة المسؤولية الإجتماعية

إن ظهور مفهوم المسؤولية الإجتماعية تبعه ظهور مفهوم جديد في الفكر المحاسبي ألا وهو محاسبة المسؤولية الإجتماعية الذي تطور بشكل ملحوظ حيث بدأت المؤسسات الاقتصادية في إظهار مسؤوليتها الاجتماعية بشكل أكثر جدية، بحيث تعتبر محاسبة المسؤولية بمثابة تذكير للشركات بمسؤوليتها وواجباتها اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لماهية محاسبة المسؤولية الاجتماعية ونظام تطبيقها.

المطلب الأول: مفهوم محاسبة المسؤولية الإجتماعية

تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية حقيقة واقعية لا يمكن تجاهلها من قبل المؤسسات الاقتصادية بحيث تهتم بقياس الأحداث الاجتماعية وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة ولقد لقيت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات الاقتصادية، إذ تعتبر مصدر لتوفير المعلومات وإعداد التقارير الاجتماعية للوصول إلى نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي من الجانب الاجتماعي.

أولا: نشأة محاسبة المسؤولية الإجتماعية وتطورها

1- نشأة محاسبة المسؤولية الإجتماعية:

ظهر مفهوم محاسبة مسؤولية الاجتماعية Accounting Social Responsibility في الفكر المحاسبي في بداية العقد السادس من القرن العشرين كما يتحدث أغلب الباحثين في أوروبا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فلم يتم الاهتمام بها إلا بعد أن شكلت الجمعية العامة للمحاسبين القانونيين AAA لجنة أوكلت إليها مهمة معالجة مشكلة القياس والإفصاح المتعلق بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وكان ذلك في العقد السابع من القرن العشرين، وفي فترة السبعينات من القرن الماضي نالت المسؤولية الاجتماعية إهتماما ملحوظا ولاقت كفرة قبولا واضحا وصل إلى حد التجاهل من إستكمال البحث العلمي المحاسبي.(الطاهر، 2022، صفحة 68)

2- التطور:

إن تطور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ظهر نتيجة الضغوط التي عمت الدول من قبل الجمعيات والمنظمات المطالبة بحقوق الإنسان، ففي فترة السبعينات نالت اهتماما ملحوظا ولاقت انتشارا بحثيا واسعا، أما في فترة الثمانينات وحتى منتصف التسعينات القرن الماضي فتميزت بإهمال واضح وصل إلى حد التجاهل الكامل من برنامج البحث العلمي، ومع إنعطاف القرن الماضي والدخول في الألفية الجديدة بدأت المحاسبة الاجتماعية تحوز اهتمام علم الإدارة والمحاسبة وعلم الاجتماع.

ومن هنا يمكن تقسيم تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلى ثلاث مراحل الأتية : (حوة، 2021، صفحة 344)

المرحلة الأولى: تتحدد فيها مسؤولية المؤسسة في توجيه الموارد المتاحة بما يحقق زيادة في الأرباح مع الالتزام بالقيم والقواعد السائدة في المجتمع.

المرحلة الثانية: تتحمل فيها المؤسسة نوعين من المسؤولية هما:

أ- **المسؤولية الاجتماعية:** تتمثل في المساهمة في تحقيق الرفاه الاجتماعي والحد من الآثار السلبية لنشاط المؤسسة.

ب- **المسؤولية الخاصة:** تتجلى في تحقيق أرباح لأصحاب المؤسسة.

وبالتالي شكلت المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق المؤسسة قيما على تعظيم الأرباح حيث أن هذه المسؤولية تقتضي قيام المؤسسة بأنشطة إلزامية لمراعاة تأثير نشاطها على المجتمع، وإشباع بعض الحاجات الاجتماعية التي تستلزمها القوانين والسياسات العامة والأعراف الاجتماعية السائدة.

المرحلة الثالثة: ينظر فيها إلى المؤسسة على أنها نظام فرعي اجتماعي داخل نظام اجتماعي أكبر، ويجب على إدارتها أن تحافظ على التوازن مع هذا النظام الاجتماعي الأكبر وذلك تحقيقا لأغراض النمو والبقاء، أي أن المصلحة الذاتية للمؤسسة تحتم عليها أن تتعامل بصورة إيجابية مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاه الاجتماعي العام، وطبقا لهذا المدخل لم يعد هدف النشاط الاقتصادي هو تعظيم الربح، وإنما أصبح هو تحقق مستوى مرض ومناسب من الربح بحيث يتماشى مع مدى معين من الأهداف الاجتماعية ويحقق توافقا بين اهتمامات الفئات ذات المصالح المختلفة كمطالبة العاملين بزيادة الأجر، ومطالبة المساهمين بتوزيعات أعلى للأرباح، وتحسين خطط التقاعد والضمان الاجتماعي للعاملين.

ثانيا: تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

● عرفت محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأنها مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمؤسسة محاسبية معينة وتوصيل تلك المعلومات اللازمة للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة. (اللولو، 2009، صفحة 30)

● محاسبة المسؤولية الاجتماعية، هي نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث بين المؤسسات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم في الإفصاح عن الآثار التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن الهدف الرئيسي يتمثل في القياس والإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في القوائم المالية. (قريو، 2016، صفحة 90)

● وتعرف أيضا : تلك الإجراءات التي تهدف إلى تحديد العمليات الاجتماعية للمؤسسة، وقياس مثل هذه العمليات قياسا محاسبيا، وذلك بغرض إعداد المعلومات المحاسبية التي توضح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة. (حوة، 2021، صفحة 345)

● محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي منهج لقياس وتوصيل المعلومة المترتبة على قيام الإدارة بمسؤوليتها الاجتماعية لمختلف الأطراف المستفيدة داخل المجتمع، بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة. (نويجي، 2020، صفحة 104)

ثالثا: أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يمكن حصر أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في النقاط الآتية : (سعد محمد، 2021، صفحة 146)

1- **تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية:** كانت النظرة التقليدية لمسؤولية المؤسسات الاقتصادية تتمثل في تعظيم الربح والذي يعتبر المبرر الأساسي لوجود المؤسسات الاقتصادية

إلا أن الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة كظهور التفاوت الكبير في الدخل وتلوث البيئة نتيجة الأنشطة التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية غيرت من المبرر الأساسي للمؤسسات الاقتصادية " تعظيم الربح " الذي لم يعد يعتبر العامل الوحيد في تقييم الأداء ، بل أصبح المحاسب معني بتحديد مدى التزام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية فضلا عن توفير المعلومات الملائمة عن التكاليف والمنافع الاجتماعية التي تتكبدها أو تقدمها المؤسسة وبالتالي تحديد صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة.

2-نتيجة للتطور الصناعي والتجاري والتكنولوجي تزايدت المطالبة من قبل الجهات المهنية للمؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي وهو ما ظهر من خلال الآتي:

● ظهور اقتراحات من قبل مجموعة العمل لدراسة أهداف القوائم المالية والتابعة لمجمع المحاسبين الأمريكيين، تتطلب أن تتضمن القوائم المالية للمؤسسات الإفصاح عن تلك الأنشطة التي لها تأثير اجتماعي ملموس.

● تكوين عدد من اللجان التابعة لمجمع المحاسبين الأمريكيين لدراسة وتطوير أنظمة القياس في المحاسبة الاجتماعية، لمعاونة المؤسسات الاقتصادية في هذا المجال.

● مطالبة مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا بإعادة النظر في مجال وأهداف القوائم المالية المنشورة على ضوء المتطلبات الجديدة لمستخدميها، ولقد أوضح المجمع أن المجتمع يعتبر من بين مستخدمي بيانات القوائم المالية المنشورة ومن ثم يجب الإفصاح عن البيانات الملائمة لمقابلة أهداف المجتمع.

3-تجاهل إدخال التكاليف الاجتماعية للأنشطة التي لها مضمون اجتماعي عند تحديد تكلفتها الحقيقية :

تتمثل مخرجات أي نظام محاسبي في مجموعة من المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات التي سوف تتحول بدورها إلى مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تتمثل أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية : (هشام مصطفى، 2017، الصفحات 152-153)

■ تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة التي لا تقتصر على عناصر التكاليف والفوائد الخاصة والداخلية للمؤسسة، بل تتضمن أيضا عناصر التكاليف والفوائد الخارجية الاجتماعية والتي لها تأثير على فئات المجتمع، وينبع هذا الدور من فشل المحاسبة التقليدية في قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات، ويتعلق هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.

■ تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المؤسسة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المؤسسة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى ، وتمثل العلاقة بين الأداء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضا بوظيفة القياس المحاسبي.

■ الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي لها آثار اجتماعية كأثر قرارات المؤسسة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد، ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضا إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة منها الداخلية أو الخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات

الخاصة والعامه والتي تتعلق بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع، وهذا يتعلق بوظيفة الإتصال المحاسبي.

خامسا: أثار تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية

لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية أثرين رئيسيين: (مشري، 2014، الصفحات 244-245)

1- التوسع في القياس المحاسبي: ونعني به خروج القياس للأحداث الاقتصادية التي تتم داخل المؤسسة إلى قياس الأحداث التي تحدث خارج المؤسسة لأجل قياس الأداء الاجتماعي، وهذا ما دعت إليه جهات عديدة بالإضافة إلى المالكين والمديرين وبعض الجهات الحكومية والاجتماعية بالاهتمام بالمعلومات المحاسبية للحفاظ على صحة الإنسان ومكافحة المشاكل والأضرار الاجتماعية المهنية وهو ما تعالجه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي أصبح القياس المحاسبي يشمل الآثار الخارجية لتصرفات المؤسسة، وتمثلت بما يعرف بالتكلفة الاجتماعية والعائد الاجتماعي.

2- التوسع في الإفصاح المحاسبي: يهتم بإفصاح الشركات عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها والتي لها آثار اجتماعية وإيصال هذه المخرجات للفئات المستفيدة بحيث لا يشمل احتياجات المستثمرين والدائنين فقط وإنما احتياجات المجتمع ككل، وهذا يتطلب نموجا محاسبيا مبنيا على أساس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان، ويعد هذا أيضا اتجاها نفعيا لمهنة المحاسبة ولكن من وجهة نظر أشمل من تلك التي اعتبرت المحاسبة نظاما للمعلومات المحاسبية للمؤسسة فطبقا لهذا الاتجاه يتم تفضيل بديل محاسبي من الفئات المستخدمة للتقارير.

المطلب الثاني: مبادئ محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومعاييرها

ترتكز محاسبة المسؤولية الاجتماعية على عدة مبادئ، بينما حدد معيارين فقط لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للتفريق بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية.

أولا: مبادئ محاسبة المسؤولية الاجتماعية

إن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تقوم على أربع مبادئ رئيسية والمتمثلة في التالي : (سالمي، 2019، الصفحات 24-25)

● على المؤسسة الالتزام تجاه المجتمع الذي تعمل في بيئته ويجب أن تقبل هذا الالتزام، مما يتعين على إدارة المؤسسة أن تبادر إلى إنشاء ذلك النظام من تلقاء نفسها وينبع ذلك من انه بدون قيامها بتحمل مسؤولياتها داخل المجتمع الذي تعمل فيه فإنها تبقى خارج بيئة ذلك المجتمع وبالتالي الحد من قدرتها على استغلال موارده بشكل أمثل.

● إن الموارد الاقتصادية للمجتمع نادرة ومحدودة، ولأنها كذلك يجب الاستفادة منها بأفضل الوسائل والطرق بحيث تؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي، إي أن الموارد التي تقوم المؤسسة باستخدامها لإدارة أنشطتها المختلفة هي موارد نادرة أصلا في المجتمع، وبالتالي عليها استغلالها بما يحقق الفائدة للطرفين وبالطريقة المثلى.

● لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار الموارد الاقتصادية العامة المستنفذة من قبل المؤسسة في نشاطها التشغيلي كالماء والهواء سلعا مجانية Free goods، وإنما هي موارد اقتصادية اجتماعية يجب على المؤسسة تعويض المجتمع عما تستنفذه منها.

● للمجتمع المحلي الحق الكامل في الإطلاع على مدى تنفيذ المؤسسة لالتزاماتها تجاهه، وذلك ضمن مجموعة من المبادئ والأسس المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي ويتم ذلك من خلال قيام الإدارة بوضع تصور واضح لطريقة عرض مخرجات نظامها المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية، سواء من خلال الإفصاح عن ذلك من خلال تقاريرها الدورية أو ضمن تقرير منفصل، على أن يراعى في ذلك التزام المؤسسات بالشفافية والوضوح في البيانات المقدمة إلى المجتمع.

ثانياً: معايير محاسبة المسؤولية الاجتماعية

لا يوجد اتفاق على الأنشطة التي تعتبر ضمن نطاق المحاسبة الاجتماعية والأنشطة التي لا تقع ضمن هذا النطاق، ولكن هناك معياران للتمييز بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية : (السويح و النعاس، 2017، صفحة 118)

1- المعيار الأول: هو وجود أو عدم وجود الالتزام القانوني بالنشاط، فالأنشطة الاجتماعية هي الأنشطة التي تنفذها المؤسسة اختياريًا للإيفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع أي أن صفة الاختيار أو الالتزام هي التي تحدد طبيعة النشاط فيما إذا كان اجتماعي أم لا.

2- المعيار الثاني : هو معيار النشاط بحد ذاته، أي أن الأنشطة الاجتماعية تشمل كل الأنشطة ذات الطبيعة الاجتماعية وليست فقط الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بصفة اختيارية.

بشكل عام فإن موضوع المسؤولية ومدى الالتزام بها من قبل المؤسسات يقوم في جوهره على تشجيع المؤسسة على التركيز على الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب البيئي.

المطلب الثالث: مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مداخل واتجاهات

إن الأنشطة التي ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ذات طبيعة متحركة إلا أن هناك عدة محاولات لدراسة السلوك الاجتماعي للمؤسسة من أجل التعرف على مجالات، مداخل واتجاهات هذا السلوك.

أولاً: مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تنقسم مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى أربع مجالات أو أنشطة الآتية: (هشام مصطفى، 2017، الصفحات 155-156)

أ- **الأنشطة ذات العلاقة بالمجتمع:** وتتمثل بالأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق منافع لكافة أفراد المجتمع لغرض المساهمة بتنمية ورفاهية المجتمع كالأنشطة الخاصة برعاية المعوقين، وتدريب طلبة الجامعات وتدعيم البرامج التي تحد من الأوبئة والأمراض.

ب- **الأنشطة ذات العلاقة بالعاملين:** وتتضمن الأنشطة التي توجه تلبية لمتطلبات العاملين بالمؤسسة وتحسين أحوالهم بصفة عامة، لذلك فإن هذا المجال يمثل مجالاً داخلياً ومن أمثلة هذه الأنشطة توفير الرعاية الصحية للعاملين وتهيئة ظروف للعمل تتصف بالأمن والسلامة.

ج- **الأنشطة ذات العلاقة بالبيئة:** وتشمل الأنشطة التي تؤدي إلى التخفيف أو منع التدهور البيئي والتي تهدف لحماية الموارد الطبيعية والبيئية المحيطة والمحافظة عليها ويعتبر الاهتمام بهذا المجال أمراً حيوياً ليس فقط لأثره على نوعية الحياة، بل لأثره على ما تتحمله الدول من نفقات للمحافظة على البيئة الطبيعية.

د- الأنشطة ذات العلاقة بحماية المستهلك: وتشمل الأنشطة المرتبطة بالعلاقات مع العملاء من حيث تحقيق رضائهم على المنتج أو الخدمة والمحافظة على مصالحهم، ومنها على سبيل المثال تعرف المستهلكين بخصائص المنتج وطرق ومجالات استخدامه، ووضع بيانات على عبوة المنتج للتعريف بحدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ عدم الصلاحية.

ثانيا: مداخل محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تتميز محاسبة المسؤولية الاجتماعية بثلاث مداخل أساسية المتمثلة فيما يلي: (مولوة، 2021، صفحة 12)

المدخل الأول: ويتمثل في المدخل التقليدي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ويعد جذوره في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، معبرا عنه بفرضية أن للمؤسسة هدف فقط يتمثل في تعظيم الأرباح للملاك والمساهمين مع التقيد بمراعاة الالتزام بالقواعد الأخلاقية والإطار القانوني السائد في المجتمع.

المدخل الثاني: ويسمى بمدخل أصحاب المصالح Stockholder تمييزا له عن المدخل الأول الذي يسمى بمدخل أصحاب المؤسسة Stakeholder أو مدخل المساهمين Shareholder ويعترف هذا المدخل بأهمية الأهداف الاجتماعية عند السعي لتحقيق هدف تعظيم الأرباح.

المدخل الثالث: وهو المدخل الأكثر انفتاحا لمتطلبات محاسبة المسؤولية الاجتماعية حيث ينظر إلى المؤسسة على أنها نظاما اجتماعي فرعي داخل نظام اجتماعي أكبر، وإنه على إدارة المؤسسة أن تحافظ على التوازن مع هذا النظام الأكبر وذلك تحقيقا لأغراض البقاء والنمو أي إن المصالح الذاتية للمؤسسة تحتم عليه أن يتعامل بصورة إيجابية مع متطلبات محاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاه الاجتماعي، وقد ظهر هذا المدخل في منتصف القرن الماضي وتزعمتها الباحثة Rosita ومؤداه أنه لا بد من الفصل بين المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الخاصة للمؤسسات منذ اللحظة الأولى مع وجود شيء من التفاعل بينهما فيقع على إدارة المؤسسة من خلال وظيفتها في تمثيل المصالح أو الوكالة نوعين من المسؤولية، هما المسؤولية الاجتماعية التي تستهدف الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية والمسؤولية الخاصة التي تستهدف الحصول على مصالح الملاك ونتيجة لذلك يتم تقييم أداء الإدارة على أساس كل من تحقيق الأهداف الاجتماعية للمؤسسة وكذلك الربح المحقق.

ثالثا: اتجاهات محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تقوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية على ثلاث اتجاهات رئيسية نذكرها فيما يلي : (السيد، 2014، الصفحات 216-217)

الاتجاه الأول: تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية امتدادا لمجال المحاسبة المالية، من أجل تغطية الأداء الاجتماعي للمؤسسة ويتطلب هذا الاتجاه تضمين التقارير المالية التقليدية بعدا جديدا بإضافة الأداء الاجتماعي جنبا إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في التقارير المحاسبية التقليدية نفسها ويظهر هذا الاتجاه جليا في محاولة تطوير مفاهيم لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية مقبلة لتلك المفاهيم التقليدية في المحاسبة المالية، وينفتح هذا الاتجاه بصورة أكبر في محاولات إعداد تقارير اجتماعية كجزء مكمل للقوائم المالية التقليدية :

● قائمة الدخل المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية.

● قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمة الاجتماعية.

● القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية.

● تقرير الأداء الاجتماعي متعدد الأبعاد.

الاتجاه الثاني: تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظرة جديدة للمحاسبة من حيث أخذها لوجهة نظرا لمجتمع وليس وجهة المؤسسة المحاسبية وتجري هذه المحاولات في اتجاه تفسير طبيعة المؤسسة المحاسبية وفق نظرية المؤسسة Enter Prise Theory باعتبار مختلف فئات المجتمع ككل أصحاب مصلحة في المؤسسات وهذا يعني إعادة تعريف المحاسبة وتأسيس مفاهيم جديدة على ضوء أفكار اقتصاديات الرفاه Welfare Economics وطبقا لهذا الاتجاه ينظر إلى المحاسبة المالية على أنها جزء من إطار أشمل هو إطار المحاسبة الاجتماعية.

الاتجاه الثالث: تفرز محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظرية فرعية إلى جانب نظريات أخرى في علم المحاسبة، أي إن محاسبة المسؤولية الاجتماعية وفق هذا الاتجاه تعتبر فرعا متميزا له خصوصياته داخل الإطار العام للمحاسبة مثل فروع المحاسبة الأخرى المستعملة.

وملخص ذلك:

الاتجاه الأول: هو الدمج

الاتجاه الثاني: هو جعل محاسبة المسؤولية الاجتماعية الأساس وباقي المحاسبات تابعة لها.

الاتجاه الثالث: هو الاستقلالية.

المطلب الرابع : نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يعد نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية أحد النظم الفرعية الحديثة للنظام المحاسبي، حيث يهدف هذا النظام إلى توفير المعلومات المحاسبية التي لها صلة بالنشاط الاجتماعي ليتم قياسها والإفصاح عنها في القوائم المالية.

وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومكوناته بالإضافة إلى المعوقات التي تحول دون تطبيقه.

أولا: تعريف نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يمكن تعريف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنه نظام يهدف لتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالنشاط الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية، ويتضمن مجموعة من الإجراءات المحاسبية الخاصة بتسجيل وتبويب وعرض الأحداث والأنشطة ذات العلاقة بمجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وفرض الرقابة عليها.

وعليه فإن نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية يحقق العديد من الأغراض نذكر منها :

● قياس الأنشطة الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية ومن ثم تقديمها للجهات التي تستفيد منها بصفة دورية.

● يساعد هذا النظام الأجهزة الرقابية في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاجتماعية وبما لا يتعارض مع الهدف العام لها.

● توفير المعلومات عن أثر نشاط المؤسسة على البيئة المحيطة وتحديد تكلفة الصيانة، والمحافظة على البيئة المحيطة بالمؤسسة من أضرار عناصر التلوث البيئية التي يعكسها نشاط المؤسسة.

● إعداد التقارير إلى اللجان الصحية والاجتماعية لتسهيل مهمة اللجان في عملية الرقابة على نشاط المؤسسة في المجالات البيئية والاجتماعية والصحية والتحقق من مدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تصدرها. (اللولو، 2009، صفحة 37)

ثانياً: مكونات نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية

إن تصميم نظام محاسبي يحقق أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية من خلال تحديد مكونات العمليات الاجتماعية ويمكن تمييز ثلاث مكونات لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في التالي : (دخان، 2019، صفحة 40)

1- **أطراف مستفيدة من داخل المجتمع:** الأطراف الخارجية التي تربطهم علاقة متبادلة مع المؤسسات الاقتصادية المحيطة، ومن أمثلة هذه الأطراف المستفيدة من أنشطة المؤسسة كالعاملين والمستهلكين وغيرهم من شرائح المجتمع الذين يستفيدون من هذه الأنشطة التي تتم من خلال عمليات التبادل في السوق وهذا ما يميز العملية الاجتماعية أن لها آثار خارجية على المجتمع.

2- **تأثير ملموس على المجتمع من القيام بالعملية:** تنقسم التأثيرات العملية الإنتاجية إلى تطبيق السياسات الإدارية للمؤسسة والتقدم التكنولوجي على المستهلكين ومن الأمثلة المرتبطة بالتقدم التكنولوجي، تحقيق الأمان والإستخدام الأمثل للمنتج أو تحسين كفاءته أو جودة خدمة المجتمع ومن الأمثلة المرتبطة بالسياسات الإدارية على المستهلكين، بيان صدق الإعلانات الموجهة للجمهور والاستجابة لاحتياجات المستهلك.

3- استخدام معدلات لتسعير المنافع والتكاليف الاجتماعية المرتبطة بكل عملية إجتماعية خاصة أن هذه العمليات لا تخضع لعمليات السوق.

ثالثاً: متطلبات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية

لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية فإن هناك متطلبات أساسية لابد من توفرها والتي يمكن التطرق إليها في النقاط التالية: (مولوة، 2021، الصفحات 10-11)

- نظام موازنة جيد يضمن الموازنة تفصيلاً لمستوى الأقسام من ناحية تحديد أنواع النفقات مفصلة.
- هيكل تنظيمي جيد ومفهوم تتضح فيه الأهداف العامة للتنظيم والأقسام، وكذلك المهام، الصلاحيات، المسؤوليات، السياسات والإجراءات للإمام التام بإطار التخطيط بالمشروع ومعرفة المعدلات التخطيطية الخاصة بكل من عناصر التكاليف، الخدمات، الإنتاج والإيرادات وغيرها، مع وجوب ربط وإظهار مسؤولية الشخص الذي وضع هذه المعدلات في مركز المسؤولية التابع لها.
- دليل حسابات موحد ومتناسق مع التنظيم الإداري الموافق عليه، ويراجع بصفة دورية ليتلائم مع التنظيم الإداري القابل للتطور مع ضرورة استخدام أسلوب الترميز المناسب لكي تعطي التقارير المناسبة بالشكل والوقت المناسب، وتحديد مراكز المسؤولية بالمستويات الإدارية المختلفة، ويجب أن يكون مركز المسؤولية مرتبطاً بشخص معين أو مجموعة من الأشخاص حتى يسهل الرقابة على أعمالهم أو على مراكز المسؤولية التي يشرفون عليها.

الفصل الأول..... الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية

- نظام تكاليف جيد يساعد في التحليل على مستوى الأقسام بغرض رفع مستوى الأداء، والفصل بين عناصر التكاليف الثابتة والمتغيرة بهدف ربط العناصر التي لها علاقة بمركز المسؤولية وإبعاد العناصر التي تعتبر في مراكز مسؤولية أخرى.
- استخدام الحاسب الآلي والبرامج المناسبة المتطورة نظرا لضخامة البيانات المراد تجميعها وتبويبها، وكذلك التقارير المراد تجميعها وتبويبها، وكذلك التقارير المراد إخراجها في الوقت المناسب.
- لابد من تحديد التقارير المناسبة لاحتياجات المستفيدين مما يعني ضرورة القيام بتحليل كامل لهذه الاحتياجات بحيث تحدد الكم والكيف لهذه المعلومات، وكذلك مواعيد إخراجها وتحديد من تعطى له هذه التقارير.
- قياس الأداء الفعلي للوقوف على الكميات والقيم الفعلية ومقارنتها بالقيم والكميات التقديرية لنفس مركز المسؤولية المشرف عليه شخص معين، فإذا ما توفرت هذه المتطلبات فإنه يمكن تصميم نظام لمحاسبة المسؤولية وتحقيق الفوائد المرجوة منه، وتختلف المؤسسات فيما بينها في مدى توافر هذه المتطلبات.
- ربط عناصر التكاليف والخدمات والإنتاج والإيرادات لمراكز المسؤولية في المستويات الإدارية المختلفة وذلك بعد تحديد المراكز ومعرفة الشخص المسؤول عن كل مركز مسؤولية.
- ولتطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في أي مؤسسة هناك خطوات لابد من إتباعها نذكرها في النقاط الآتية: (بن عيشي، 2019، صفحة 98)
- دراسة التنظيم الإداري والمستويات الإدارية وتحديد احتياجات كل منها لأغراض التخطيط والرقابة وتقويم الأداء.
- تحديد مراكز اتخاذ القرارات في تنظيم سلطة كل منها في التأثير على مستويات الأداء المختلفة وتعتبر هذه بمثابة مراكز مسؤولية التي يصمم نظام محاسبة المسؤولية على أساسها.
- حصر عناصر التكاليف والإيرادات والاستثمارات التي يمكن لكل مركز من مراكز المسؤولية أو مراكز اتخاذ القرارات التحكم في مقدارها والتي تعتبر بالتالي خاضعة لسلطة مركز المسؤولية ومن ثم يعتبر مسؤولا عنها.
- تفصيل الخطط على أساس مراكز المسؤولية بحيث يتحدد الهدف المرغوب تحقيقه في كل مركز منها وتحدد معايير الأداء الواجب على مركز الاهتداء بها بصدد تنفيذ خطته المستهدفة ثم وضع الموازنة لكل مركز بحيث تستخدم هذه الموازنة لقياس الأداء والإنجاز لمدير هذا المركز أو للمدير نفسه.
- وضع نظام محاسبي يمكن بواسطته تجميع البيانات عن الأداء الفعلي لمراكز المسؤولية.
- إعداد تقارير الأداء على أساس هرمي بحيث تتدفق التقارير من الأسفل إلى الأعلى وبالقدر المناسب من التفصيل على كل مستوى من المستويات التنظيمية وتتضمن هذه التقارير مقارنة بين البيانات الفعلية والبيانات المقدرة والانحرافات غير المفصلة لكل مركز مسؤولية ويتم دراسة هذه الانحرافات ومعرفة أسبابها واتخاذ القرارات لمعالجتها.

رابعا: مزايا تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تتمثل مزايا تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في التالي : (الاسدي و احمد، 2017، الصفحات 64-63)

● يعمق هذا النظام الدور الاجتماعي لمؤسسات الإقتصادية المختلفة بتحفيزها لخدمة البيئة التي تعمل فيها ومشاركة الدولة أعباء التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

● يوفر تطبيق هذا النظام الفرصة لإدخال البعد أو العامل البيئي في أنظمة الحسابات القومية وهذا يوفر ميزتين هامتين:

أ - أولهما: توفير معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات المختصة بوضع الخطط التنموية على المستوى القومي.

ب- ثانيهما: توفير الفرصة لتحسين الأسس المتبعة في قياس الناتج المحلي الإجمالي وكذلك معدلات النمو المحققة فيه بما يتماشى مع النظام المصحح بيئياً لقياس هذا الناتج والذي اقترحه الأمم المتحدة عام 1993.

● تحسين سمعة المؤسسات والتي تبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين المؤسسات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه المؤسسات، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري، ويساهم التزام المؤسسات بمسئوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.

● تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك.

● استقطاب أكفأ العناصر البشرية حيث يمثل إلتزام المؤسسات بمسئوليتها اتجاه المجتمع الذي تعمل به عنصر جذب أما ما لعناصر البشرية المتميزة.

● بناء علاقات قوية مع الحكومة مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها المؤسسات أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.

● حسن إدارة المخاطر الاجتماعية التي تترتب على قيام المؤسسات بنشاطها الاقتصادي.

● رفع قدرة المؤسسات على التعلم والابتكار.

خامسا: معوقات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تتمثل معوقات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يلي: (سعد محمد، 2021، صفحة 148)

1- مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية: تتمثل المشكلة الرئيسية التي تواجه المحاسبة في الاختلاف بين وجهتي النظر الإقتصادية والمحاسبية في قياس التكاليف الإقتصادية، فالإقتصاديون يدعون أن هذه التكاليف تتمثل في الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطاتها الإقتصادية مثل (تلوث الهواء، الماء، التربة، والضجيج)، أما وجهة نظر المحاسبين تتمثل التكاليف الاجتماعية في تلك المبالغ التي تنفقها المؤسسة ولا يتطلبها نشاطا إقتصاديا بالإضافة إلى عدم حصولها على أي عائدا إقتصاديا أو منفعة مقابل هذه التكاليف، ونستنتج أن هذا المفهوم يعتمد على التكلفة الفعلية أساسا في القياس.

2- مشكلة قياس العوائد الاجتماعية: تختلف العوائد الاجتماعية عن التكاليف الاجتماعي في صعوبة قياسها، نظرا لكونها تتحقق لأطراف قد تكون من خارج التنظيم كالمستهلكين أو العملاء أو البيئة المحيطة أو لكل الأطراف في آن واحد سواء داخل أو خارج التنظيم، وتعود صعوبة قياس العوائد لبعض الأسباب:

● معظم العوائد تتحقق لأطراف خارج المؤسسة، فالأنشطة الاجتماعية ينشأ عنها منافع للمجتمع وليس للمؤسسة والعديد منها يصعب قياسها نقداً، مثلاً قياس منفعة الحد من التلوث الناتج من عمليات التشغيلية للمؤسسة.

● حتى ولو تحقق للمؤسسة قبول المجتمع لها اجتماعياً، فإن تقدير قيمة نقدية لهذا القبول صعب التحقق من ناحية، ولا يتفق مع سياسة الحيطة والحذر من ناحية أخرى مثل تحقيق انطباع حسن عن المؤسسة لدى المجتمع بحيث يكون من الصعب تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن.

3- مشكلة خلق معايير اجتماعية ملائمة للقياس المحاسبي: تواجه المؤسسات مشاكل عند قياسها لتكاليف الاجتماعية، خلال مدة معينة وتحديد علاقتها بالمنافع والعوائد الاقتصادية المتولدة عن هذه التكاليف خلال نفس المدة، بهدف إعداد التقرير المفرز بالأرقام لبيان الربح الذي يتحقق في بداية الفترة التي تمت فيها عملية القياس، فمثلاً التكاليف الاجتماعية الخاصة بمساهمات وتبرعات المؤسسة للمؤسسات الثقافية والتعليمية في المجتمع، وتكاليف برامج محو الأمية لأفراد المجتمع تساهم في ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لأفراد المجتمع، إلا أن منافع وعوائد تلك التكاليف لا يمكن قياسها على المدى القصير. كذلك إذا أخذنا التكاليف الاجتماعية المتعلقة بإزالة التلوث المائي أو التكاليف المتعلقة بنقاء هواء المجتمع من التلوث أو تكاليف برامج توعية الأفراد بأهمية المحافظة على موارد وطاقت المجتمع وإن كان من الصعوبة إخضاع المنافع والعوائد للقياس النقدي على المدى القصير.(نويجي، 2020، صفحة

(108)

خلاصة الفصل:

نستخلص في نهاية هذا الفصل ومن خلال دراستنا للجانب النظري للمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها وكذا نظام محاسبة المسؤولية نستخلص أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية لها أثر كبير على المجتمع من خلال الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها اتجاه المجتمع بهدف تطويره وتحسين الظروف الاجتماعية للأفراد، وتساعد أيضا المؤسسات على تقييم أداءها الاجتماعي ومدى وفاءها بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه أصحاب المصالح، وفي الأخير نلاحظ أن المؤسسات الاقتصادية أصبحت ملزمة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية لتحسين صورتها لدى المجتمع، الزبائن والعمال.

الفصل الثاني: محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة لقياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة

تمهيد:

تطرقنا في الفصل السابق إلى أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث يوفر تطبيقها العديد من المزايا أهمها تعميق الدور الاجتماعي للمؤسسة اتجاه المجتمع، وبالرغم من المزايا التي تحققها محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلا أنه يوجد تحديات كبيرة تواجه المؤسسة في تطبيقها والتي تتمثل في عملية القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي، حيث تسعى المؤسسة إلى القياس والإفصاح والتقرير عن المعلومات والبيانات المتعلقة بالأداء الاجتماعي والإفصاح عنها ضمن القوائم المالية من خلال إعداد

التقارير الاجتماعية وتوصيلها إلى الأطراف المهتمة بهذا النوع من المعلومات بهدف تقييم أداء المؤسسة من الجانب الاجتماعي.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الأداء الاجتماعي وطرق قياسه وكذا طرق الإفصاح عنه من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: الأداء الاجتماعي

المبحث الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي

المبحث الثالث: علاقة المسؤولية الاجتماعية بالأداء الاجتماعي

المبحث الأول: مفهوم الأداء الاجتماعي

يعتبر الأداء الاجتماعي أحد المقومات الأساسية لتحسين أداء المؤسسة، حيث يقصد بالأداء الاجتماعي نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الاجتماعية من خلال التزاماتها التي تقوم بها اتجاه أصحاب المصالح، ويمكن اعتبار الأداء الاجتماعي أداة لتحويل الرسالة الاجتماعية للمؤسسة إلى حقيقة الواقع.

قسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب سنعرض فيها مفهوم الأداء، تقييم الأداء والأداء الاجتماعي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

يعد الأداء أحد المفاهيم الجوهرية الهامة التي دخلت أدبيات علم الإدارة والتسيير، حيث لقي إهتماما كبيرا من قبل الباحثين في علم الإدارة إذ أصبح الأداء يتحكم ببقاء المؤسسة وإستمراريتها وتحقيق أهدافها، وسنتناول في هذا المطلب المفاهيم المتعلقة بالأداء.

أولا: تعريف الأداء

الأداء هو قدرة المؤسسة على الحفاظ على نفسها، وذلك بتحقيق التوازن بين رضا العملاء والموظفين والمساهمين، وهنا ينظر إلى الأداء على أنه مقياس لمدى نجاح المؤسسة في تحقيق هدفها الرئيسي وهو البقاء في السوق و مواصلة أنشطتها وفقا للمنافسة، ومن ثم تتمكن المؤسسة من إرضاء جميع الأطراف الفاعلة معا وهذا وفق النظرة الحديثة للحوكمة، ويشمل الأداء على ثلاث مكونات هي :

● أداء الأفراد في إطار وحداتهم التنظيمية المتخصصة: ويعني ذلك التحقق من أن أنظمة العمل ووسائل التنفيذ في كل إدارة تحقق أكبر عدد من الإنتاج مقابل تكلفة أقل، وأقل وقت وعلى مستوى مناسب من الجودة.

● أداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمؤسسة: يعني أداء كل مؤسسة الوقوف على قرب المؤسسة من تحقيق الفعالية.

● أداء المؤسسة في إطار بينتها الاقتصادية الاجتماعية الثقافية: هناك الكثير من العوامل الخارجية التي تخرج عن نطاق المؤسسة والتي تنعكس على أداءها، وبالتالي من الإجحاف الحكم على هذا الأداء رغم تأثير هذه العوامل. (بكوش، 2017، الصفحات 4-5)

ثانيا: أنواع الأداء

توجد عدة أنواع للأداء نذكر منها: (العثماني ، 2015، صفحة 64)

1- الأداء الاقتصادي: يعبر عن جهود وعمل المؤسسة الاقتصادية لبلوغ أهدافها الاقتصادية بالإستغلال الأمثل لمواردها المتاحة.

2- الأداء الاجتماعي: إن الهدف الاجتماعي يعتبر هدف من الأهداف التي ترسمها المؤسسة، لأنه يعتبر قيد معروض عليها من مجتمعها الداخلي والخارجي لبلوغ أداء إجتماعي يستجيب لمتطلبات المجتمع، وبغض النظر عن كونها أهداف أم قيود، فإن تحقيقها يجب أن يتزامن مع الأهداف الاقتصادية لأن الإجماعي مشروط بالاقتصاد وبذلك يتلازم الأداء الإقتصادي والاجتماعي والمؤسسة الناجحة هي التي تحقق أكبر مستوى من النوعين معا.

3- الأداء التكنولوجي: هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها عن طريق الأداء التكنولوجي وتحقيق رسال تقني تستطيع بمواكبة التطور التكنولوجي والسيطرة على مجال تكنولوجي معين.

4- الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في قدرة المؤسسة على تكوين ثقافة خاصة بها أو التأثير على السلوك الثقافي لمحيطها بخلق أنماط استهلاكية جديدة، أو ربما تحاول التأثير على النظام السياسي القائم لاستصدار امتيازات لصالحها، من خلال إيصال أشخاص معينين إلى مراكز القرار كما هو الشأن للشركات متعددة الجنسيات.

ثالثا: العوامل المؤثرة في الأداء

هناك عدة عوامل تؤثر على الأداء منها: (بن خليفة، 2013، الصفحات 53-54)

1- العوامل الاقتصادية: تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الطرف الاقتصادي كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي فالطرف الاقتصادي قد يتيح عناصر إيجابية للمؤسسة كحالة تلك التي يركز نشاطها على التصدير وتستفيد من ارتفاع الطلب الخارجي كذلك الأسواق والمنافسين.

2- العوامل الاجتماعية: تتمثل في العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين، بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات، من التعريف يتبين أن العوامل الاجتماعية شديدة الصلة بالعامل البشري، ومن هذه العوامل نذكر النمو الديمغرافي، فئات العمر، الأقسام الاجتماعية، ودراسة العوامل الاجتماعية تقدم معلومات مفيدة للوظيفة التجارية داخل المؤسسة كإرسال منتج جديد واستهداف حصة من السوق.

3- العوامل التكنولوجية: من بينها المعارف العلمية، البحث العلمي، والإبداعات التكنولوجية، تداول براءات الاختراع، تمثل هذه العوامل عناصر بالغ الأهمية ضمن متغيرات الدالة التي تربط المؤسسة بعوامل محيطها ذلك لأن نوعية التكنولوجية التي تستخدمها تساهم إلى حد بعيد في تخفيض أو تضخيم حجم التكاليف، تحديد نوعية المنتجات، تحديد كيفية معالجة المعلومات مما يساهم كله في تدنية أو تعظيم مستويات الأداء.

المطلب الثاني: تقييم الأداء

تعد عملية تقييم الأداء من أهم العمليات التي تمارسها المؤسسة في تحديد مستوى أداءها المنجز وفعاليتها، إذ يعبر التقييم على مدى التزام المؤسسة بالإرتقاء وتحسين أداءها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

أولاً: تعريف تقييم الأداء

يعرف تقييم الأداء على أنه العملية التي تقوم فيها المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف وتحديد نواحي القوة والضعف في الأداء مع تحديد أسباب ذلك للتأكد من مدى مساهمة الأداء في ضمان بقاء الإستمرارية للمؤسسة، كما يعرف تقييم الأداء على أنه عملية قياس مدى تحقيق المؤسسة الأهداف المرسومة مسبقاً وهذا من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة بإستخدام مجموعة من المؤشرات ومقارنتها بالمعايير المحددة مسبقاً في عملية التخطيط، وهذا من أجل معرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة والتي تساعد المؤسسة على إتخاذ القرارات المناسبة. (غالام و بن خليف، 2021)

يعرف أيضاً على أنه ذلك النظام الذي يمكن من خلاله الوقوف على مستوى كفاءة الأداء الفعلي لكافة الأنشطة، ويضع أمام المسؤولين صورة تفصيلية عن نتائج هذا الأداء مع الكشف أولاً بأول عما يصاحبه من سلبيات بحيث يمكن إتخاذ ما يجب من قرارات لعلاج السلبيات وتصحيح مسار العمل حتى يتحسن الأداء. (قويدر، 2015، صفحة 52)

ثانياً: أهمية تقييم الأداء

تكتسب عملية تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة والعاملين فيها : (أبو الحطب، 2009، الصفحات 16-17)

● تسهم عملية تقييم الأداء في الكشف عن القدرات والطاقات الكامنة لدى العاملين ويمكن أن يكون مدخل لإعادة تقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات والأدوار.

● تسهم عملية تقييم الأداء في تحسين وتطوير أداء العاملين، فهو يساعد المسؤولين في إكتشاف جوانب الضعف والقصور في كفاءة العاملين والعمل على تقويتها.

● تجعل العامل أكثر شعور بالمسؤولية وذلك لزيادة شعوره بالعدالة وبأن جميع جهوده المبذولة تأخذ بالحسبان من قبل المؤسسة.

● إيجاد مناخ ملائم من الثقة والتعلم الأخلاقي الذي يبعد إحتمال تعدد الشكاوي العاملين اتجاه المؤسسة.

● رفع مستوى أداء العاملين وإستثمار قدراتهم بما يساعدهم على التقدم والتطور.

وهناك أهمية أخرى : (بن خليفة، 2013، صفحة 57)

● يساعد على التوجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.

● يقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها وكذلك العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها.

● مساعدة مدراء الأقسام على إتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.

ثالثا: أهداف تقييم الأداء

يحقق تقييم الأداء المالي مجموعة من الأهداف تذكر منها: (غالـم و بن خليف، 2021، صفحة 384)

● متابعة أداء العامل والرقابة عليه بصفة دائمة، حيث تستعمل تقارير الكفاءة كأداة للرقابة والإشراف إذ تسمح للمسؤول المباشر بأن يهتم بصفة شبه دائمة بسير العمل وملاحظة أداء العاملين لأعمال ووظائفهم للحكم على مدى كفاءتهم لمهنتهم.

● دفع العمال إلى الاجتهاد أكثر في مهنتهم، فعندما يدرك العامل أن مهنته ستخضع للتقويم والتقدير الدائم من قبل المسؤولين، فإن ذلك يجعل العامل يبذل جهد أكثر.

● إمكانية تثبيت العامل الجديد، فنظم الخدمة المدنية تقضي في غالب الأحيان بقضاء الموظف (العامل) الجديد لفترة تربص قبل تثبيته في مهنته، وإلا أستبعد من المهنة وذلك لعدم قدرته على القيام بواجباته.

● تقدير صلاحية أنظمة شؤون العاملين الأخرى، إذ تعتبر عملية تقييم الأداء بمثابة اختبار لمدى سلامة ونجاح الطرق المستخدمة في الاختبار والتعيين.

وتوجد بعض الأهداف الأخرى: (بن خليفة، 2013، صفحة 58)

● يتم التعرف على المؤسسة ابتداء من الأهداف لغرض التأكد من أن قياسها تم طبقا لتلك الأهداف.

● التأكد من أن المؤسسة تسير نحو تحقيق هدفها المحدد لها في قانون تأسيسها أو نظامها الداخلي.

● ترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية.

● ترشيد الإخفاق عن طريق متابعة كيفية إستخدام المؤسسة لمواردها المتاحة بشكل جيد.

رابعا: خطوات تقييم الأداء

يمكن حصر عملية تقييم الأداء في أربع خطوات: (بكوش، 2017، صفحة 20)

1- تقسيم الأهداف العامة إلى أهداف تشغيلية: غالبا تتم صياغة الأهداف الإستراتيجية والعامة بشكل عام ونوعي لا يساعد على قياس الإنجاز، لذلك يجب تقسيم هذه الأهداف إلى أهداف تشغيلية أكثر تفصيلا ووضوحا ومصاغة بطريقة كمية قدر الإمكان لكي تكون واضحة للمنفذين، وتساعد في إعداد وتأسيس معايير الأداء.

2- تأسيس معايير الأداء للأهداف التشغيلية: يجب وضع وصياغة معايير الأداء لكل هدف تشغيلي لكن هنا قد تثار صعوبة تأسيس معايير لبعض الأنشطة، وهو ما يتطلب تفكيرا إبداعيا يشترك فيه القائمون بهذه الأنشطة لتحديد معايير واضحة وقابلة للقياس وممكنة التحقيق.

3- قياس الإنجاز الفعلي: تبدأ مرحلة قياس الإنجاز الفعلي بتصميم إجراءات ونماذج المتابعة التي يسجل فيها أولا بأول لمستوى الأداء الفعلي لكل نشاط أو تقسيم تنظيمي محل التقييم.

4- مقارنة الإنجاز الفعلي بمعايير الأداء: الهدف النهائي لهذه الخطوة بيان ما إذا كان هناك انحراف في الأداء الفعلي عن الأداء المعياري بالنقص أو الزيادة، كما قد تتطلب استخدام تقنيات حديثة لضمان الدقة والسرعة.

5- تشخيص الانحرافات وإقتراح الإجراءات التصحيحية : تتم في هذه المرحلة معرفة الأسباب، المكان والمسؤولين عن الانحراف إذا وجد مما يسهل حل المشاكل التي أدت إليه بدراستها، علاجها ومنع تكرار حدوثها في المستقبل.

المطلب الثالث: الأداء الاجتماعي

يعكس الأداء الاجتماعي نشاط المؤسسات على الجانب الاجتماعي لجميع أصحاب المصالح، فالأداء الاجتماعي يتمثل في العلاقة بين المؤسسة والمجتمع وما ينتظره المجتمع من المؤسسات من الناحية الاجتماعية.

أولا: تعريف الأداء الاجتماعي

الأداء الاجتماعي هو نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الاجتماعية الموضوعة والمحددة مسبقا، ويقسم الأداء الاجتماعي إلى قسمين قسم داخلي وآخر خارجي فالقسم الداخلي يرتبط بالمالكين والعاملين بينما القسم الخارجي يقصد به الأداء تجاه الزبائن، المجتمع، الحكومة. (مقدم، 2014، صفحة 161)

يعرف الأداء الاجتماعي على أنه مجموعة من الالتزامات التي تتعهد بها المؤسسة، والتي تتجاوز التشريعات والقوانين التي يفرضها عليها القانون، وبمعنى آخر هو مجموعة من الإلتزامات الإختيارية عاملين، مستهلكين، البيئة أو المجتمع المحيط بها، وقد لا تولد هذه الإلتزامات عائدات فورية على المدى القصير لكن يمكن أن تحققها في شكل ضمان البقاء والنمو والازدهار، هو ما تقي به المؤسسة بتوجيه بعض مواردها المالية، الفنية، البشرية والتنظيمية للتعامل مع مختلف توقعات أصحاب المصلحة. (بن زيان و تركي، 2021، صفحة 138)

كما يعرف الأداء الاجتماعي بأنه النتائج التي حققتها المؤسسة في مجال غير إقتصادي من خلال الربط بين النتائج التي تم الحصول عليها بالوسائل المستخدمة لتحقيق تلك النتائج، من خلال الممارسة الفعالة للرسالة الاجتماعية للمؤسسة بما يتماشى مع القيم الاجتماعية. (رايس، 2017، صفحة 107)

ثانيا: تحسين الأداء

يعرف تحسين الأداء على أنه عملية إدارية تركز على المخرجات الكلية للمؤسسة من خلال تنفيذ جهود مستمرة لضبط وتحسين العمليات والبحث عن الأخطاء التي قد تقع أثناء العمل لتقليل الفجوة بين ما يجب أن يكون وما هي عليه الآن وهي عملية مستمرة ومنهجية ومنتظمة لتقليص الفجوة بين الأداء الحالي والنتائج المرغوب بها. (بكوش، 2017، صفحة 48)

كما يعرف تحسين الأداء على أنه استخدام جميع الموارد المتاحة لتحسين المخرجات وإنتاجية العمليات وتحقيق التكامل بين التكنولوجيا الصحيحة التي توظف رأس المال بالطريقة المثلى، ومن المبادئ الأساسية لتحسين الأداء نذكر ما يلي: (شطاره ولبرش، صفحة 6)

● الوعي بتحقيق احتياجات وتوقعات الزبون (داخلي/خارجي).

● إزالة الحواجز والعوائق وتشجيع مشاركة جميع العاملين وخاصة ذوي الكفاءة والمهارة والإبداع.

● التركيز على النظم والعمليات.

● القياس المستمر ومتابعة الأداء.

ثالثاً: عناصر الأداء الاجتماعي

ركزت الدراسات التي تناولت مفهوم الأداء الاجتماعي على خمسة عناصر تتعلق بمدى قدرة المؤسسة على الإستغلال الأمثل لمواردها لتحقيق أهدافها الموضوعية ويمكن توضيح هذه المفاهيم فيما يلي: (حليلو ورضا، 2020، الصفحات 604-605)

1- الكفاءة: تعرف الكفاءة على أنها تلك العلاقة بين الموارد والنتائج، وتقاس باحتساب نسبة المخرجات إلى المدخلات المستقلة لتحقيق أهداف المؤسسة وترتبط الكفاءة بمسألة ما هو مقدار المدخلات اللازم لتحقيق مستوى معين من المخرجات أو هدف معين.

2- الفعالية: وصفت الفعالية على أنها أداة لقياس قدرة المؤسسة الاقتصادية على تحقيق أهدافها المخططة وعلى هذا الأساس، يتم قياس فعالية المؤسسة الاقتصادية بنسبة ما تحقّقه من نتائج فعلية إلى ما كانت ترغب في تحقيقه طبقاً للخطة.

3- الإنتاجية: وتعرف الإنتاجية بأنها الإستغلال الكفاء للموارد من قوى بشرية، معدات، مواد خام، رأس المال وهي تتضمن الحصول على أعظم وأفضل مخرجات من هذه المدخلات.

4- المردودية: يقصد بها قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج وتعتبر من القيود الأساسية لكل مؤسسة تحتاج إلى الإستقرار، التكيف والنمو في إطار محيط تنافسي في تغيير دائم إضافة إلى أن المساهمين الحاليين أو المحتملين يهتمون بالخصوص بمردودية المؤسسة التي إستثمروا أو ينوون الإستثمار فيها، فأرباحهم تتوقف على مدى المردودية التي ستحققها المؤسسة.

5- التنافسية: يقصد بها قدرة المؤسسة على دخول المنافسة في الأسواق وهي تقاس بالفرق بين القيمة والتكلفة، وتتطلب التنافسية إجتماعية مستويين مختلفين للتسيير، المستوى الإستراتيجي الذي يخلق مجموعة من الطاقات، تمكن المؤسسة من بلوغ أهدافها المرجوة، والمستوى العملي الذي يستغل بطريقة كفاءة هذه الطاقات حتى يحقق الأهداف ضمن قواعد اللعبة، وفي الأخير يمكن القول بأن الأداء مفهوم شامل لجميع المفاهيم السابقة فهو ذلك التفاعل بينها.

رابعاً: أهداف الأداء الاجتماعي وأهميته

أ- أهداف الأداء الاجتماعي:

تتمثل أهداف الأداء الاجتماعي فيما يلي: (غلاب، 2011، صفحة 121)

- 1- تجاه العاملين:** تتبلور المسؤولية الاجتماعية من خلال السعي لتوفير العناصر اللازمة لخلق وتعميق حالة من الولاء من قبل الموظفين والشعور بالانتماء للمؤسسة.
- 2- تجاه العملاء:** تتجسد المسؤولية الاجتماعية من خلال الالتزام بتوفير جميع الظروف المناسبة لخلق وتعميق حالة من التعميق والرضا عن السلع والخدمات المقدمة للعملاء.
- 3- تجاه المجتمع:** تتمثل هذه المسؤولية الاجتماعية في بذل كل جهد لتكوين صورة ذهنية جيدة لدى أفراد المجتمع أو تكوين صورة طيبة للمؤسسة يقبلها الرأي العام للمجتمع.
- 4- تجاه الملاك:** يتجسد الهدف في حالة الملكية الخاصة في بذل كافة الجهود العائد المناسب على رأس المال المستثمر أو في حالة الملكية العامة، يتمثل الهدف في بذل كافة الجهود لتحقيق ما ترقى إليه الدولة من التدخل في ذلك النشاط.

ب- أهمية الأداء الاجتماعي:

تعد تدابير الأداء الاجتماعي ضرورية لتحديد ما إذا كانت مؤسسات التمويل الأصغر تلبى الأهداف الاجتماعية المحددة في رسالتها، وفي حين تعد التدابير المالية مؤشرات الأداء الأكثر شيوعاً في التمويل الأصغر ضرورية، فهي لا تقدم سوى القليل حول ما إذا كانت الأهداف الاجتماعية يتم تلبيةها فعلى سبيل المثال، قد تكون المؤسسة مستدامة مالياً وتعتبر ناجحة جداً من الناحية المالية، ولكنها تفرض معدلات فائدة عالية جداً وتدفع عملائها إلى الغرق في الديون، على الرغم من أن هذه المشكلة لن تتضح من خلال المؤشرات المالية، لكن يمكن أن تؤدي إلى وقوع أزمة مؤسسية وتحول دون تحقيق المؤسسة لرسالتها، ومن ناحية أخرى فإن تتبع الأداء الاجتماعي واستخدام تلك المعلومات لتخصيص الخدمات لتحسين ظروف العملاء لا يساعد العملاء فحسب، بل يخلق أعمال أفضل للمؤسسات ويحتاج مديرو مؤسسات التمويل الأصغر معلومات الأداء الاجتماعي لتلبية الأهداف المالية والاجتماعية علاوة على ذلك، تعد مؤشرات الأداء الاجتماعي البسيطة أدوات قوية للتسويق فهي تقدم مؤشرات ملموسة للإنجاز وجذب التمويل من المانحين والمستثمرين الاجتماعيين. (عزاوي، مولاي، و بوزيدي، صفحة 9)

خامساً: مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي:

هناك أربع مؤشرات أساسية لقياس الأداء الاجتماعي : (كافي، 2017، صفحة 97)

● **مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:** يشمل جميع تكاليف الأداء ما عدا الأجر الأساسي الخاص بالعاملين والذي تقدمه المؤسسة بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة الأعمال الذين يقومون بها، وبدورها المؤسسة تقوم بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين من خلال الإهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والإهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم.

● **مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:** ويتمثل في جميع تكاليف الأداء الاجتماعي التي يتم التضحية بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي من خلال بذل كافة جهودها لرد الأضرار عن البيئة المحيطة والتي تتولد من أنشطتها الصناعية وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء، البيئة البحرية، المزارع، الأعشاب الطبيعية وتلوث المياه.

● **مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:** وتتمثل في كافة تكاليف الأداء الاجتماعي التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع وتشمل بذلك التبرعات، المساهمات للمؤسسات التعليمية، الثقافية، الرياضية، الخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم، التدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

● **مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:** وتتضمن مجمل تكاليف الأداء الاجتماعي التي تنصب في خدمة المستهلك حيث تشمل تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج، تكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة من الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة للمستهلك.

سادسا: مراحل الإلتزام بالأداء الاجتماعي ونماذجه

أ- مراحل الإلتزام بالأداء الاجتماعي:

إن إلتزام المؤسسة بالأداء الاجتماعي يمر على عدة مراحل نذكر منها: (بن الشريف، 2019، الصفحات 116-117)

1- مرحلة الإلتزام الاجتماعي: يتم في هذه المرحلة استجابة المؤسسات لمشكلات الاجتماعية بموجب الإلتزام بالتشريعات القانونية المفروضة عليها، وتتوجه لتحمل مسؤوليتها الاجتماعية من خلال نصوص هذه القوانين، وبالتالي فهي لا تسعى من تلقاء نفسها ونتيجة لإحساسها بمسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وبالعامل على التخفيف من حدة المشكلات القائمة، وإنما هي ملتزمة فقط بالحد الأدنى الذي يحميها فقط من مخالفة نصوص القوانين المفروضة عليها.

2- مرحلة المسؤولية الاجتماعية: ومن خلال هذه المرحلة تستجيب المؤسسة للمشكلات الاجتماعية بالشكل الذي يعني تغيير سلوكها إلى المدى الذي يصل إلى مستوى التوقعات والقيم التي تسود المجتمع، وتعني الاستجابة الاجتماعية هنا ما يتم تسميته بالمسؤولية الاجتماعية، ومن ثم فإن السلوك في هذه المرحلة يتجاوز الإلتزام بالحد الأدنى المفروض عليها قانونا إلى الإلتزام بما هو أبعد من النصوص القانونية، وتهدف المؤسسة من خلال هذه المرحلة أن يكن أداؤها هو التحديد الدقيق للمشكلات الاجتماعية ومعرفة أسبابها وترتيب أولويتها من وجهة نظر المجتمع، وتقوم بإتخاذ قراراتها وترسم سياستها التي ستعتمد عليها من أجل العلاج والتخفيف من حدة هذه المشكلات بما يتخطى الحدود المفروضة عليها قانونا.

3- مرحلة الاستجابة الاجتماعية:

تعد هذه المرحلة أرقى مراحل الإستجابة حيث أن المؤسسة هنا تقوم بالإستجابة لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه من تلقاء نفسها، ومن منطلق تفهمها وإحساسها بأهمية تحديد المشكلات الاجتماعية المتوقع حدوثها قبل حدوثها بالفعل، تقوم المؤسسة في المرحلة بتقديم المبادرات سواء كانت هذه المبادرات تتصل بمشكلات محتملة نتيجة الأداء الحالي لأنشطة المؤسسة، أو نتيجة أداء معين من المتوقع أن تقوم به المؤسسة، وحتى المشكلات التي تنتج كمشكلات إجتماعية تظهر في المجتمع ، وليس للمؤسسة دخل بها، ولكن يتوقع المجتمع أن يكون للمؤسسة دور في حلها.

ب- نماذج الأداء الاجتماعي:

وضع بعض المفكرين نماذج للأداء الاجتماعي والتي سنذكرها فالآتي: (برني، 2015، ص158-165)

1- نموذج carroll للأداء الاجتماعي:

قدم كارول عناصر مهمة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية وهذا بعد ما تم إضافة إقتراحه لمفهوم الأداء الاجتماعي كمفهوم جديد وقد قام بتحديد أربع مجالات للمسؤولية الاجتماعية، مجال إقتصادي، إجتماعي، أخلاقي، وخيري ووضعها كمصفوفة مع القضايا التي يجب على المؤسسة الإهتمام بها كالبيئة، سلامة المنتج، والمساهمين.

2- نموذج wartick et cochran للأداء الاجتماعي:

في هذا النموذج تم تطوير نموذج كارول للأداء الاجتماعي للمؤسسات حيث أصبح أكثر قوة ومنطقية، وأكد كل من wartick و cochran أن الأداء الاجتماعي يعد نتيجة التفاعل بين ثلاث أبعاد وهي: مبادئ المسؤولية الاجتماعية، عمليات الإستجابة الاجتماعية، والسياسات التنفيذية لمعالجة المشاكل الاجتماعية، فبالنسبة لمبادئ المسؤولية أخذت نموذج كارول المذكور مسبقا والإستجابة الاجتماعية أخذت نفس النموذج أما السياسات والتي تصب كل تركيزها على إدارة القضايا الاجتماعية فتشمل تحديد القضية وتحليلها وتطوير طريقة الإستجابة.

3- نموذج wood للأداء الاجتماعي:

ينطوي هذا النموذج تحت مقاربة الأداء الاجتماعي ويتكون من ثلاث أبعاد: المبررات، السلوكيات والنتائج، ويمكن تلخيص هذا النموذج من خلال ثلاث نقاط، الأولى تتعلق بمستويات الأداء الاجتماعي والثانية تنتزع إلى عمليات الإستجابة الاجتماعية للمؤسسة التي تتضمن اليقظة البيئية، أما الثالثة فتعالج النتائج السياسية للمؤسسة بالإضافة إلى أثرها على المساهمين والمجتمع بصفة عامة.

4- نموذج clarkson للأداء الاجتماعي:

إستعمل wood في هذا النموذج قاعدة عمل تسمى stakeholders framework والتي تستعمل في تقييم المؤسسة لعلاقتها مع الأطراف التي تتعامل معها، وقد وضع clarkson أن الأداء الاجتماعي يتم تطبيقه باستخدام نظام مبني على علاقات المؤسسة مع الأفراد والجماعات المعنيين بنشاطها وأهدافها ومن ثم حدد clarkson المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه كل طرف من أطراف المصلحة (المساهمون، الملاك، العاملون، الموردون، العملاء، أصحاب المصالح)، وجمع هذه الأطراف في خمس أبعاد (العلاقة مع العاملين، جودة المنتج، العلاقة مع المجتمع، البيئة، التنوع أو الاختلاف).

المبحث الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي

تهتم محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالعديد من المواضيع الاجتماعية لعل أهمها قياس العائد الاجتماعي للمؤسسة وإعداد القوائم المالية التي تفصح عن التزام المؤسسة بأداءها الاجتماعي نحو أصحاب المصالح، وتوصيل هذه المعلومات إلى الأطراف المعنية بهدف تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي.

المطلب الأول: مفهوم القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

تهتم عملية القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي بتحديد قيمة التكاليف الاجتماعية من الناحية الإقتصادية وقياس صافي المساهمة الاجتماعية في فترة معينة، وتعتبر هذه التكاليف عن مدى وفاء المؤسسة بالأداء الاجتماعي اتجاه المجتمع.

أولاً: القياس المحاسبي

1- تعريف القياس المحاسبي

يعتبر القياس المحاسبي الجزء الأكثر تعقيد في الوظيفة المحاسبية ويمثل التحدي الأكبر الذي تواجهه هو إخضاع العمليات الإجتماعية وما ينجم عنها من تأثيرات للقياس المحاسبي، لذا عند قياس المعلومات الإجتماعية يجب استخدام أساليب مختلفة للقياس تكون قادرة على توفير البيانات وبذلك فإن أساليب القياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قد تتجاوز أسلوب القياس النقدي في المحاسبة المالية كما إنها قد تتجاوز أساليب القياس الكمي المتعارف عليها في المحاسبة الإدارية لتمتد وتشمل أساليب القياس الوصفي لبعض العمليات الاجتماعية التي يصعب قياسها نقدياً أو كميًا.(عزديني، العتيبي، 2020، ص11)

وللقياس المحاسبي أهمية كبيرة للمؤسسات نذكر منها:(عزديني، واخرون، 2020، ص12)

- يلعب القياس المحاسبي دورا هاما في تحديد محتوى وأساليب إعداد وعرض البيانات الخاصة بنتائج أنشطة المؤسسة مالي أو كمي أو هذه البيانات تستخدم في اتخاذ القرارات الخاصة بتسيير أعمال المؤسسة أو بالإستثمار فيها بشرائها منتجاتها أو أسهمها أو منح تسهيلات إئتمانية لها.
- القياس المحاسبي كنظام حدوده واضحة، تبدأ بتحديد البيانات الخاصة بأنشطة المؤسسة ثم تصنيفها تمهيدا لإعدادها في صورة تقارير أو قوائم مالية حسب الهدف وإحتياجات صانعي القرارات.
- أدى تطور تكنولوجيا المعلومات إلى التركيز على جودة المعلومات ويلعب القياس المحاسبي دورا هاما في إعداد المعلومات بالجودة الملائمة لحاجة مستخدمي هذه البيانات داخل أو خارج المؤسسة.
- يمكن تحديد التكاليف التي ستكبدها المؤسسة من جراء التوسع أو التضيق في نطاق القياس المحاسبي، وبالتالي في نوع ومدى جودة المعلومات المتاحة عن المؤسسة والمنافع التي تعود على المؤسسة نتيجة أي من هاتين السياستين.

2- مكونات عملية القياس المحاسبي:

تقوم عملية القياس المحاسبي على أربع مكونات أساسية: (مطر، 2004، الصفحات 116-117)

أ- الخاصية محل القياس:

تقوم عملية القياس المحاسبي بشكل عام على خاصية معينة ولشيء معين، وفي مجالات القياس المحاسبي إذا اعتبرنا أن المؤسسة الاقتصادية هي محل القياس فإن الخاصية التي تعتمد عليها خاصية القياس قد تكون التعدد النقدي لشيء هو حدث من الأحداث الاقتصادية للمؤسسة كمبيعاته أو ربحه مثلا، كما قد تنصب على خاصية أخرى غير خاصية التعدد النقدي كان يكون محل القياس الطاقة الإنتاجية للمؤسسة أو معدل دوران المخزون السلعي على سبيل المثال.

ب- مقياس مناسب للخاصية محل القياس:

وفي هذه العملية يعتمد تحديد نوع المقياس المستخدم في عملية القياس على الخاصية التي تكون محل القياس، وبالنسبة للمؤسسة الاقتصادية إذا كانت خاصية التعدد النقدي للربع هي خاصية القياس على سبيل المثال فهنا يكون المقياس المستخدم في هذه العملية هو مقياس للقيمة (وحدة النقد)، أما إذا كانت الطاقة الإنتاجية هي الخاصية محل القياس يكون المقياس المستخدم هو مقياس الطاقة كعدد الوحدات المنتجة في الساعة الواحدة أو عدد ساعات العمل المباشر.

ج- وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس:

عندما تكون عملية القياس هي قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لا يكفي قياس تحديد نوع المقياس المناسب لهذه العملية بل يجب تحديد نوع وحدة القياس أيضا، وعلى سبيل المثال إذا كانت خاصية محل القياس هي تحيد ربحية المؤسسة في هذه الحالة فبالإضافة إلى ضرورة تحديد نوع المقياس المستخدم وهو

مقياس مالي (وحدة النقد) يجب أيضا تحديد نوع وحدة النقد المميزة لهذه القيمة مثلا: الدينار، الجني، الدولار.

د- الشخص القائم بعملية القياس:

في عملية القياس يعتبر الشخص القائم بهذه العملية عنصرا مهما، لأن نتائج عملية القياس تختلف باختلاف الأشخاص القائمين بها خصوصا في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية، والشخص القائم بعملية القياس (المحاسب) يلعب دورا أساسيا في تحديد مسار وأساليب القياس المحاسبية وكذا نتائجها.

ثانيا: القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

1- تعريف القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي:

يهتم القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي بتحديد قيمة التكاليف الاجتماعية والتي تمثل التكاليف الاجتماعية التي يتحملها المجتمع في صورة أضرار تسببها المؤسسة ولا تعوض عنها ومن المفترض أن تقدر قيمتها وتتحمّلها المؤسسة كإلتزام اجتماعي، كالضرر الناتج عن تلوث البيئة أو التكاليف الاجتماعية التي تقدمها المؤسسة في صورة قيام المؤسسة بالتوعية الصحية، وكذلك تحديد قيمة المنافع التي تعود على أفراد المجتمع.(فلاق، 2016، صفحة 206)

يعرف القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي بأنه عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات لتحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للفترة، والتي تشمل العناصر الخارجية للمؤسسة بالإضافة إلى العناصر الداخلية والتي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع وإيصال هذه المعلومات إلى الأطراف المستفيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.(سفير، حمادة، و مولاي، 2018، صفحة 5)

وللقياس المحاسبي الاجتماعي أهمية كبيرة نذكر منها : (بن عيشي، 2019، صفحة 103)

● تحسين توزيع المسؤوليات الاجتماعية بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث إن قياس المؤسسات لتكاليف إنفاقها على الأنشطة الاجتماعية والمنافع المحققة منها سوف يمكن من إجراء المقارنة بين أداء القطاع العام والخاص لنفس النشاط وبالتالي الاتجاه نحو تحسين توزيع الموارد بين القطاعين.

● إن المحاسبة بوصفها نظام معلومات مطالبة بالعمل على تحديد مفهوم التكاليف الاجتماعية ومكوناتها ومحاولة إخضاعها للقياس حيث يمكن التعرف على تأثيرها على أنشطة المؤسسة ونتائج أعمالها بما يتيح فرصة أفضل لتقييم أداء إدارة المؤسسة.

● إن أخذ التكاليف الاجتماعية في عين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية الاقتصادية يساهم في تحسين هذه النتائج ويجعلها أكثر تعبيراً عن الواقع العملي من زاوية اجتماعية.

● المساعدة في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة بجانب تقييم الأداء الاقتصادي وذلك للحكم على مدى وفاء المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية.

المطلب الثاني: قياس التكاليف و المنافع الاجتماعية

يعتبر القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي ذو أهمية بالغة لدى المؤسسات إذ يساعدها في تقييم أداءها الاجتماعي، وبالتالي سنتطرق في هذا المطلب إلى قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية.

أولاً: التكاليف الاجتماعية

1- تعريف التكاليف الاجتماعية:

تتمثل في التكاليف والتضحيات المالية التي تتكبدها المؤسسة جراء سلوك أو خلل وظيفي من قبل العاملين، وما تنفقه المؤسسة لتحسين هذه الظروف، فالتكاليف الاجتماعية هي الإنفاق اتجاه أي ضرر ناتج عن ممارسة العمل.(مضحي، 2017، صفحة 26)

وتعرف على أنها تكاليف الاختلال الوظيفي الناشئة عن السلوك السلبي للعاملين نتيجة عدم توفر ظروف العمل المناسبة وما تنفقه المؤسسة لتحسين هذه الظروف، فالتكاليف الاجتماعية هي ما ينفق أو ما سيتم إنفاقه لإزالة الضرر الناتج عن مزاوله المؤسسة لنشاطها مثل التلوث.(طرشي و يخلف، 2017، صفحة 103)

وتنقسم التكاليف الاجتماعية إلى قسمين: (مضحي، 2017، صفحة 26)

● **تكاليف اجتماعية مباشرة:** وتتمثل في التضحيات الاقتصادية التي تتحملها المؤسسة نتيجة قيامها إجباريا أو اختياريا بتنفيذ بعض البرامج و الأنشطة الاجتماعية، فهي أعباء لا تعود بمنفعة أو عائد عليها مباشرة.

● **تكاليف اجتماعية غير مباشرة:** وتتمثل في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات لموارد نتيجة ممارسة المؤسسات لنشاطها الخاص إذ يمثل تلوث المياه والهواء مثلا تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع.

2- قياس التكاليف الاجتماعية:

إن تحقيق عملية قياس التكاليف الاجتماعية للمؤسسات يعد من الأمور الصعبة وذلك لعدم اتفاق الأدب المحاسبي في مجال المسؤولية الاجتماعية حول مفهوم واضح ومحدد لهذا النوع من التكاليف، فهناك وجهتا نظر لتعريف التكاليف الاجتماعية تمثل الأولى وجهة النظر المحاسبية في حين تمثل وجهة نظر الثانية وجهة النظر الاقتصادية.(ساوس و سالمي، 2018، صفحة 266)

أ- وجهة النظر المحاسبية:

تمثل التكاليف الاجتماعية المبالغ التي تقوم المؤسسة بإنفاقها ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي، وبالإضافة إلى ذلك عدم حصول المؤسسة على أي منفعة أو عائد اقتصادي مقابل هذه التكاليف، فالتكاليف الاجتماعية وفق وجهة النظر المحاسبية تمثل المبالغ التي يتم إنفاقها نتيجة للالتزام المؤسسة ببعض المسؤوليات الاجتماعية اختياريا أو إلزاميا لقوانين الدولة.(الفضل، نور، و الدوجي، 2002، صفحة 178)

ب- وجهة النظر الاقتصادية:

تتمثل التكاليف الاجتماعية في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار وتضحيات نتيجة ممارسة المؤسسة لأنشطتها الاقتصادية، حيث أن تلوث هواء البيئة المحيطة بالمؤسسة مثلا يؤثر على صحة الأفراد المقيمين فيها، ويستند هذا المفهوم على أساس تكلفة الفرصة البديلة بدلا من عن التكلفة الفعلية.

3- أسس قياس التكاليف الاجتماعية:

يجب أن يشمل قياس التكاليف الاجتماعية على ما يلي: (شاهين، 2011، صفحة 285)

● المبالغ التي تقوم المؤسسة الاقتصادية بدفعها للجهات الحكومية، ولا توجد مشكلة في قياس هذا النوع من التكلفة لأنه يمثل في الأصل مبالغ نقدية معروفة بدقة.

● المبالغ التي تتحملها المؤسسة إختياريا ولا تتعلق بنشاطها الاقتصادي وتشمل تكلفة قياس الأصول التي تستخدمها المؤسسة لتحقيق أهدافها الاجتماعية، كإقامة استراحات العمل ومحطات تنقية المياه وإنشاء

الملاعب والكافيتيريا وغيرها، حيث تقاس تكلفة هذه الأصول بالتكلفة التاريخية ويتم كل سنة مالية حساب قسط الاهتلاك المتعلق بها.

● الأضرار التي يتحملها المجتمع حيث توجد صعوبة في قياس هذه الأضرار وتنشأ المشكلة في كيفية خضوعها للقياس الكمي وكيفية ترجمته في قيم نقدية فهناك صعوبة كبيرة في القياس المباشر للأضرار لذلك يتم اللجوء إلى طرق غير مباشرة للتعبير عن الأضرار نقدياً ومن هذه الطرق:

أ- قياس تكلفة منع حدوث الأضرار:

يتمثل هذا الأسلوب في أنه كلما قامت المؤسسة بالإففاق على منع حدوث التلوث على سبيل المثال تنخفض الأضرار التي تصيب المجتمع من هذا التلوث وبالتالي فإن تكاليف المنع هي الأقرب إلى تحديد التكاليف الاجتماعية (قيمة الأضرار)، إلا أن افتراض وجود علاقة عكسية بين قيمة الأضرار التي يتحملها المجتمع وتكاليف المنع ليس صحيحاً في جميع الحالات ففي بعض الأحيان قد يؤدي إنفاق مبلغ ضئيل نسبياً إلى منع أضرار اجتماعية ذات قيمة كبيرة اجتماعياً، وبالتالي فإن منع حدوث الأضرار لا تكون مساوية عادة لقيمة هذه الأضرار، ومع ذلك فإن تكاليف المنع تمثل أفضل رقم تقريبي لقيمة الأضرار التي قد تصيب المجتمع.

ب- تكاليف التصحيح:

وتتمثل هذه التكاليف فيما تنفقه المؤسسة بغرض إعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية تقريباً أو لإنشاء مورد جديد ليحل مكان المورد الاجتماعي الذي تأثر بالأنشطة الاقتصادية للمؤسسة مثل تطهير مكان من التلوث الذي أحدثته المؤسسة من خلال مزاوله نشاطها الاقتصادي.

ثانياً: المنافع الاجتماعية

1- تعريف المنافع الاجتماعية:

تمثل المزايا التي يحصل عليها المجتمع وكذلك المؤسسة نتيجة لممارستها لأنشطتها الاجتماعية، فزيادة اهتمام المؤسسة بالعاملين فإنها تحقق الرضا والولاء مما ينعكس إيجاباً على الإنتاجية ونقص معدلات دوران العمل وخفض تكاليف الرقابة، كما أن بتحقيقها منافع للمجتمع ستحصل على رضا المستهلكين والمواطنين ومحافظتهم على ممتلكات المؤسسة وبالتالي فهي تحقق منافع كثيرة. (حمادة و سفير، 2021، صفحة 5)

2- قياس المنافع الاجتماعية:

يقصد بالمنافع الاجتماعية تلك الآثار الخارجية الموجبة التي تعود على المجتمع والمؤسسة على حد سواء من جهة، ولأنها تمثل الجزء المكمل لمعادلة قياس الإسهام الاجتماعي الذي يمثل أهم مؤشرات تقييم مدى مساهمة المؤسسات في تطوير المجتمع من جهة ثانية، ولأن الاهتمام بالتكاليف الاجتماعية دون المنافع يؤدي إلى تضخيم التكاليف وبالتالي تخفيض الأرباح، وما يترتب على ذلك ظهور مركز مالي غير ملائم للمؤسسات التي تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية مقارنة بتلك التي لا تتحمل هذه المسؤوليات من جهة ثالثة، إلا أن لا نرى ضرورة تضمين نموذج محاسبة المسؤولية الاجتماعية والمنافع الاجتماعية وذلك لل صعوبات التي تواجه عملية قياسها كمياً وترجمتها في صورة نقدية. (الفضل، نور، و الدوغجي، 2002، صفحة 182)

3- أسس قياس المنافع الاجتماعية:

توجد صعوبة في قياس المنافع الاقتصادية ولكن تظهر صعوبات صعوبة أساسية في قياس هذه المنافع والتي تمثل عقبة في بناء أي نموذج مقترح للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية وتعود صعوبة القياس إلى ما يلي: (شاهين، 2011، الصفحات 288-289)

- إن فوائد المنافع الاجتماعية تتحقق معظمها لأطراف خارج المؤسسة فالأنشطة الاجتماعية تولد منافع اجتماعية للمجتمع وليس للمؤسسة، فهذه المنافع يصعب قياسها نقداً.
- صعوبة تقدير قيمة نقدية لهذه المنافع، بالإضافة إلى صعوبة التحقق منها، كما لا تتفق مع سياسة الحيطة والحذر التي يتبعها المحاسبون.
- يمثل الدخل الاجتماعي صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة معبراً عن الفرق بين الربح المحاسبي والإسهام المحاسبي للمؤسسة والذي يمثل الفرق بين التكاليف والمنافع الاجتماعية.
- تتمثل الأطراف المستفيدة داخل المجتمع بتلك الأطراف التي ترتبط بعلاقة اجتماعية وتقع على إدارة المؤسسة المسؤولية تجاهها وهي التي تستخدم مخرجات المؤسسة التي تعمل ضمن المجتمع وتتأثر بمخلفاتها مثل: المستثمرين، المستهلكين والعمال.
- يستخدم صافي الأصل الاجتماعي في أي مؤسسة لقياس إجمالي المساهمة في رفاة المجتمع.

4- مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي:

لقياس الأداء الاجتماعي هناك بعض المؤشرات التي اهتمت بقياسه نذكر منها: (بن عيشي، 2019، الصفحات 114-115)

قياس مكافأة القوى العاملة من خلال الأجور والمزايا المدفوعة للوقوف على مدى العناية بهم في مختلف المجالات الاجتماعية:

مقياس مدى مكافأة العمال = الأجور المدفوعة + المزايا الممنوحة / متوسط الأجر للعامل × عدد العمال

قياس مدى مساهمة المؤسسة في حل بعض المشاكل الاجتماعية للإسكان وتوفير وسائل المواصلات:

مساهمة المؤسسة في توفير الإسكان وسائل المواصلات = عدد الأفراد المشمولين بالسكن أو النقل / عدد العمل

قياس مدى مساهمة المؤسسة في الجوانب الفنية للعاملين فيها:

مساهمة المؤسسة في التطوير الفني = تكلفة المساهمة في نفقات التدريب والتطوير / إجمالي الأجور المدفوعة للعاملين

قياس مدى مساهمة المؤسسة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية للبيئة المحيطة والمجتمع بشكل عام في المنطقة:

مساهمة المؤسسة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية للبيئة = تكلفة المساهمة في بناء المدارس والمستشفيات والأندية الاجتماعية / إجمالي التكاليف الاجتماعية في مجال البيئة المحيطة

قياس مدى مساهمة المؤسسة في أبحاث منع التلوث والضوضاء وتجميل المنطقة:

مساهمة المؤسسة في أبحاث منع التلوث = إجمالي ميزانية أبحاث منع التلوث أو الضوضاء أو التجميل / إجمالي ميزانية أبحاث

قياس مدى مساهمة المؤسسة في توفير الأمن الصناعي للعاملين:

مساهمة المؤسسة في توفير الأمن الصناعي للعاملين = عدد الحوادث التي تقع / عدد ساعات العمل الفعلية

قياس مدى مساهمة المؤسسة في استقرار العمل في محيطها:

مساهمة المؤسسة في استقرار العمل = عدد العاملين تاركي الخدمة / إجمالي عدد العاملين

قياس مدى مساهمة المؤسسة في تكاليف البني التحتية في المنطقة المحيطة:

مساهمة المؤسسة في تكاليف البني التحتية = تكلفة المساهمة للمؤسسة المعنية / إجمالي تكاليف مساهمة الشركات في المنطقة

قياس مدى استغلال المؤسسة للموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة:

مساهمة المؤسسة استغلال المؤسسة للموارد الاقتصادية = تكاليف عناصر الإنتاج من داخل المنطقة / تكاليف عناصر الإنتاج من خارج المنطقة أو الكلية

قياس مدى مساهمة المؤسسة في الدراسات والأبحاث التطويرية للمنتج:

مساهمة المؤسسة في تطوير المنتج = تكاليف الأبحاث والدراسات التطويرية للمنتج / تكاليف الإنتاج الإجمالية

5- معايير قياس الأداء الاجتماعي:

وضعت جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) مجموعة من المعايير الاجتماعية لقياس الأداء الاجتماعي والتي سنتطرق إليها في الآتي: (فياض المساعيد، 2013، الصفحات 65-66)

أ- معيار الصلاحية: يجب أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بالهدف من استخدامه وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

ب- معيار الحيادية: يتضمن هذا المعيار ضرورة تحديد الحقائق والتقارير عنها بكل نزاهة، حيث لا تنطوي على أي تحيز بالتضمين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التمييز واضحا والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية.

ج- معيار النسبية: يتبلور مضمون هذا المعيار في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام وإشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية وكذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية لنشاط المؤسسة.

د- معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية: يقابل هذا المعيار (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد إلا أنه في ظل المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة.

هـ- معيار العائد الاجتماعي: يمكن لهذا المعيار أن يحل في مجال المحاسبة الاجتماعية محل مبدأ تحقيق الإيراد في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق.

و- معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها: يقابل هذا المعيار (مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف) في حالة المحاسبة المالية، يعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد.

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي الطريقة المثلى التي تستخدمها المؤسسات بإعلام المجتمع عن الأنشطة المختلفة التي تقوم بها عن طريق التقارير والقوائم المالية.

أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسة والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين في دعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، ونظراً للاهتمام المتزايد لأصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة حول أهمية الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية، فإن ذلك يؤدي إلى استمرار الضغوط على المهنة لتطوير أدائها في خدمة قطاعات الأعمال من ناحية ودعم نظام الرقابة والمساءلة فيها. (أبو السمرة، 2009، صفحة 43)

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوظيفة الرئيسية الثانية للمحاسبة إلى جانب وظيفة القياس المحاسبي للأحداث والمعاملات الاقتصادية والمالية، وتعددت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي وعلى وجه العموم هو العلانية الكاملة، أما في المحاسبة فيقصد به بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامه إفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها. (امحمدي، 2015، صفحة 304)

ثانياً: أنواع الإفصاح

للإفصاح المحاسبي عدة أنواع نذكر منها : (طرشي و يخلف، 2017، صفحة 108)

1- الإفصاح الكافي: ويتضمن هذا النوع من الإفصاح الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

2- الإفصاح الكامل: ويشمل الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة، أي إظهار معلومات بكميات كبيرة مما يؤدي إلى إغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات قد لا يكونون بحاجة إليها.

3- الإفصاح العادل: وهو الإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصول نفس القدر منها إلى كافة المستفيدين، دون وجود تحيز إلى جهة معينة من خلال استخدام أسلوب أو مصطلحات سهلة الفهم من قبل الجهات المستفيدة.

4- الإفصاح الإلزامي: ويضم الإفصاح وفق ما نصت عليه القوانين المختصة وذلك قد يكون على حساب معلومات أخرى ربما تكون مهمة إلا أن القوانين المختصة لم توليها الاهتمام الكافي لإظهارها.

5- الإفصاح الإعلامي: ويتضمن الإفصاح عن المعلومات الإضافية من أجل توسيع معرفة مستخدمي القوائم المالية، فهو يظهر إلى جانب المعلومات المحاسبية المهمة التي نصت عليها القوانين المختصة معلومات محاسبية أخرى يعتقد بأنها ضرورية لإكمال عملية الإفصاح وجعلها أكثر نجاحاً.

ثالثاً: المعلومات الواجب الإفصاح عنها وخصائصها

1- المعلومات الواجب الإفصاح عنها:

يمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها فيما يلي: (الطاهر، 2022، صفحة 79)

أ- **معلومات كمية:** يمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم خلالها الإفصاح المعلومات الكمية ممثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المؤسسة، ومن الملاحظ إن هذا الجانب من الإفصاح يتلقى استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المنشورة.

ب- **المعلومات الغير كمية:** يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل وصفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية إذ أن هذه المعلومات غالباً ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية ومن خلال قوائم مالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقارير إدارة المؤسسة.

2- خصائصها:

للمعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها خصائص تتمثل فيما يلي : (سفير و اخرون، 2018، صفحة 9)

أ- **الملائمة:** وهي علاقة المعلومة بالهدف الذي تعد من أجله وتعتبر أهم خاصية يجب أن تتوفر في المعلومات الاجتماعية التي تدرج للتقرير الاجتماعي، فالمعلومات الملائمة هي التي تعكس صورة واضحة لتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمؤسسة في المجالات التي تضم الفئات الاجتماعية التي تقع عليها هذه التأثيرات.

ب- **البعد عن التحيز:** إن هذا المعيار يقتضي أن تكون المعلومات حيادية بحيث تعكس الحقائق بنزاهة دون تحريف وينطوي ذلك على المعلومات التي يحتويها التقرير البيئي والاجتماعي والتي ينبغي أن تعكس كلا من التأثيرات الإيجابية والسلبية للعمليات البيئية والاجتماعية المتعلقة بمسؤولية المؤسسة الاجتماعية.

ج- **قابلية الفهم:** تتطلب هذه الخاصية ضرورة أن تتوافق دلالة المعلومات التي يحتويها التقرير الاجتماعي مع القدرة الاستيعابية لمستخدميها، وهذا مطلب أساسي عند إعداد التقرير تجنباً للغموض والتعقيد خصوصاً وأن التعامل مع بعض المعلومات يعتبر أمراً حديثاً لكل من المعد والمستفيد.

د- **قابلية المقارنة:** هذا المعيار ضروري حيث يتم على أساسه اتخاذ القرارات الرشيدة، من خلال مقارنة أداء المؤسسة الاجتماعي مع الأداء الاجتماعي للمؤسسات الأخرى المماثلة في نطاق عمليات التحليل المالي والاجتماعي للوصول إلى حقيقة أداء المؤسسة الاجتماعي.

هـ- **المرونة:** تعتبر من المعايير الأساسية والضرورية الواجب توافرها لضمان فعالية الاتصال خاصة لنسبة للتقرير الاجتماعي والبيئي الذي تتصف عناصره بالتغير، فالمسؤولية الاجتماعية قد تتغير من فترة إلى أخرى نتيجة تغير الظروف المحيطة للمؤسسة، وقد تكون العمليات البيئية والاجتماعية الخاصة لوقت الماضي غير ملائمة للوقت الحاضر وكذلك العمليات في الوقت الحاضر قد تكون غير ملائمة في المستقبل.

المطلب الرابع: الإفصاح عن الأداء الاجتماعي

يعتبر الإفصاح عن الأداء الاجتماعي أداة لعرض البيانات والمعلومات ذات الشأن الاجتماعي في القوائم المالية بشكل يمكن المؤسسة من تقييم أداءها الاجتماعي.

أولا : تعريف الإفصاح عن الأداء الاجتماعي

يعرف على أنه العملية التي يتم من خلالها توصيل الآثار البيئية والاجتماعية للأنشطة الاقتصادية للمؤسسات إلى الأطراف ذات العلاقة داخل المجتمع وإلى المجتمع بصفة عامة، وبمعنى آخر الإفصاح عن الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطة المؤسسات على كل من الأمور المرتبطة بالموظفين، المجتمع المحيط بالمؤسسة، النواحي البيئية، والقضايا الأخلاقية الأخرى، حيث يشير تقرير الإفصاح عن الأداء الاجتماعي إلى الإفصاح عن المعلومات الناتجة من تفاعل المؤسسات مع المجتمع بصفة عامة، كما أن اختلاف القطاعات يؤدي إلى اختلاف أولويات المسؤولية الاجتماعية نظرا لاختلاف المنتجات والعمليات الإنتاجية بينها، وتتمثل البيانات والمعلومات الحالية والمحتملة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات التي يجب الإفصاح عنها في كلمن تنمية العاملين، حماية البيئة، خدمة المستهلك، وكذلك أمان المنتج.(حوة، 2021، صفحة 352)

يعرف أيضا على انه ينطوي على كل التقارير المقدمة من طرف المؤسسات حول الجوانب الاجتماعية لنشاط المؤسسة بعيدا عن الأرباح، وهي التقارير التي تهم المساهمين والدائنين وحتى الموظفين، ويعرف بأنه الأسلوب أو الطريقة التي بواسطتها تستطيع المؤسسة الاقتصادية إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن أنشطتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية، وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة مناسبة لتحقيق ذلك، ولعل أبرز الأنشطة التي لها أثر مباشر على المجتمع هي التي تحقق له منافع اجتماعية يمكن إجمالها بما يلي : (مشري، 2014، صفحة 245)

● أنشطة خاصة بحماية المستهلك.

● أنشطة خاصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية.

● أنشطة خاصة بتنمية الموارد البشرية.

● أنشطة خاصة بحماية المجتمع بشكل عام.

ولقد تزايد الاهتمام بالإفصاح عن بيانات الأداء الاجتماعي التي تتحملها المؤسسة وذلك للأسباب التالية: (اللولو، 2009، صفحة 65)

1- أسباب تتعلق بتحسين المستوى الإعلامي للتقارير المالية:

● إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساهم في معالجة القصور بشأن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين المؤسسات.

● إن تضمين القوائم المالية الأنشطة الاجتماعية يساهم بشكل أفضل في تقييم أداء المؤسسة اجتماعيا.

● لم يقتصر المستثمرون على الجانب الاقتصادي فقط لاتخاذ قرار الاستثمار، بل تعدى ذلك إلى الجوانب والمعايير الأخرى مثل الدينية والسياسية والاجتماعية، وهذا ما نتج عنه ظهور ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي.

● ازدياد ضغط الرأي العام بالنسبة للمشكلات البيئية والاجتماعية التي قد تسببها مشاريع الأعمال، مما دفع الحكومات لإصدار القوانين وتحقيق نوع من الأشراف وفرض العقوبات والغرامات على المؤسسات المخالفة الأمر الذي أدى إلى حث المؤسسات على إعطاء قدر أكبر من الاهتمام ببيانات التكلفة الاجتماعية لتجنب العقوبات والإجراءات القانونية.

2- أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة:

أوضحت جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) أسباب ضرورة اهتمام المحاسبين بالإفصاح عن بيانات الأداء الاجتماعي يمكن تلخيصها كالتالي:

● إن البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية هي ذات طبيعة كمية ومالية تؤثر على أصول المؤسسة ونفقاتها وإلتزاماتها وهي من طبيعة عمل المحاسب.

● إن التغيير في الفلسفة الاجتماعية التي تميل نحو وجهة النظر بضرورة تحمل المؤسسة لتكاليف المحافظة على البيئة يؤدي إلى معالجة بيانات الأنشطة الخاصة بالبيئة عن طريق وظيفة المحاسبة في المؤسسات.

ثانيا: نماذج الإفصاح عن الأداء الاجتماعي

توجد العديد من النماذج التي تم وضعها من أجل القياس المكي والإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسات وهنا سنتطرق لأهم النماذج المقترحة في الإفصاح عن الأداء الاجتماعي :

1- نموذج Linowes (تقرير النشاط الاجتماعي- الاقتصادي):

يتم إعداد نموذج Linowes دوريا مع القوائم المالية التقليدية لتوفير المعلومات الاجتماعية التي تحتاجها الأطراف المختلفة المهتمة بالأداء الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسة، كما يتم تبويب الأنشطة الاجتماعية في قائمة النشاط الاجتماعي والاقتصادي إلى ثلاث مجموعات كل مجموعة تمثل مجالا رئيسيا من مجالات المسؤولية الاجتماعية: (فلاق، 2016، صفحة 239)

● الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية.

● الأنشطة الخاصة بالموارد الطبيعية والبيئة.

● الأنشطة الخاصة بالمنتج.

يمثل الجدول الموالي نموذج تطبيقي للإفصاح عن التكاليف الاجتماعية حيث يقوم هذا النموذج بالقياس والإفصاح عن التكاليف المترتبة على كل نشاط اجتماعي، دون أن يكون للمنافع التي تحققها هذه الأنشطة أثر في هذا النموذج.

الجدول رقم (01): نموذج Linowes

أولا : الأنشطة الخاصة بالأفراد :	
أ- المزايا :	المبالغ

XX	1- برامج تدريبية للعمال.
XX	2- تبرعات للمؤسسات التعليمية والعلمية.
XX	3- تكاليف معالجة زيادة معدل دوران العمال بسبب برنامج التشغيل.
XX	4- تكلفة مدرسة الحضانة الخاصة بالعمالين.
XXX	مجموع المزايا المتحققة للأفراد ب- مطروح منها الأضرار :
XX	تأجيل إضافة أجهزة أمان في آلات التقطيع
XX	صافي المزايا أو الأضرار في الأنشطة الخاصة بالأفراد
ثانيا : الأنشطة الخاصة بالبيئة	
أ- المزايا :	
XX	1- تكلفة استصلاح واستزراع ارض المخلفات الخاصة بالمؤسسة.
XX	2- تكلفة إضافة أجهزة للرقابة على التلوث.
XX	3- تكلفة استبعاد المواد السامة من عمليات الإنتاج.
XXX	مجموع المزايا ب- مطروحا من الأضرار :
XX	1- التكلفة التي كان يجب تحملها لإعادة تشجير منطقة التعدين المستخدمة هذا العام.
XX	2- التكاليف المقدره لتطهير مجرى النهر من التلوث
XXX	صافي مجموع المزايا أو الأضرار في الأنشطة الخاصة بالبيئة
ثالثا : الأنشطة الخاصة بالإنتاج	
أ- المزايا:	
XX	1- رواتب لجان الأمن المنتج.
XX	2- تكلفة التحويلات على المنتج لرفع أمانة.
XXX	مجموع المزايا ب- مطروحا من الأضرار:
XX	تكلفة جهاز الأمان الموصى باستخدامه من قبل لجان الأمان
XX	صافي المزايا أو الأضرار في الأنشطة الخاصة بالإنتاج
XX	صافي العجز الاجتماعي – الاقتصادي للسنة + الرصيد المدور في 1/1
XX	الصافي الكلي للاداء الاجتماعي – الاقتصادي للأنشطة في 12/31

2- نموذج قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية :

تحتوي هذه القائمة على جميع المبالغ التي أنفقتها المؤسسة على الرقابة على تلوث وحماية البيئة إضافة إلى التبرعات الخيرية والمزايا الإضافية لمعاملين حيث ينظر إلى تلك المبالغ عمل أنها منافع متحققة للمجتمع وفي نهاية القائمة يتم معادلة تلك التكاليف كنسبة من المبيعات أو المصاريف. (بن الشريف، 2019، صفحة 125)

الجدول رقم (02): قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية

يوضح هذا الشكل جميع التكاليف المنفقة من قبل المؤسسة بغرض حماية البيئة من مسببات التلوث بالإضافة إلى الأنشطة الثقافية والخيرية التي تنفقها المؤسسة في سبيل المجتمع.

البيان	مبلغ جزئي	مبلغ إجمالي
حماية البيئة	XX	
إجمالي التدفق البيئي		XXX
+فوائد أخرى		
تبرعات خيرية	XX	
نشاطات اجتماعية ثقافية عامة	XX	
إجمالي الفوائد الأخرى		XXX
إجمالي التدفقات النقدية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية		XX
كنسبة من إيرادات التشغيل العام		XXX

المصدر : (بن الشريف، 2019، صفحة 126)

3- نموذج قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية: تهدف هذه القائمة إلى إظهار تأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمؤسسة على صافي الربح، فهي توضح أثر المساهمات البيئية والاجتماعية الإجبارية والاختيارية منها. (اللولو، 2009، صفحة 76)

الجدول رقم (03): قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية

يمثل هذا الشكل قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية حيث يوضح أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية والاختيارية التي تؤثر على صافي الربح.

صافي الربح المحاسبي			XXX
يضاف إليه:			
أولاً: أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية			
1- مجال المساهمات البيئية			
- تكلفة عمليات الرقابة على تلوث الهواء	X		
- تكلفة معالجة المخلفات السائلة	X	XX	

الفصل الثاني.....محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة لقياس الاداء الاجتماعي للمؤسسة

2- مجال المساهمات العامة			
- فروق توظيف عمالة زائدة	X		
- فروق توظيف معوقين	X		
- فروق خدمات النقل والمواصلات	X		
- تكلفة خدمات إسكان العاملين	X	XX	
3- مجال الموارد البشرية			
- تكلفة تدريب العاملين	X		
- تكلفة اشتراطات الأمن الصناعي	X	XX	
4- مجال المنتج			
- تكلفة الرقابة على المواصفات القياسية للجودة	X		
- تكلفة اختبار أمان استخدام المنتج	X	XX	
إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية		X X X	X X X
صافي الربح المعدل بالأعباء الإجبارية			X X X
ثانيا: أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية			
1- مجال المساهمات البيئية			
- تكلفة عمليات الرقابة الإضافية لتلوث الهواء	X		
- تكلفة المعالجة الإضافية للمخلفات السائلة	X	X X	
2- مجال المساهمات العامة			
- مقابل تدعيم هيئات ومؤسسات الخدمة العامة	X		
- تكلفة خدمات ترفيهية لسكان المنطقة	X		
- تكلفة خدمات صحية لسكان المنطقة	X		
- تكلفة خدمات إسكان	X	X X	
3- مجال الموارد البشرية			
- تكلفة خدمات تعليمية للعاملين	X		
- تكلفة خدمات صحية للعاملين	X		
- تكلفة تدريب للعاملين	X	X X	
4- مجال المنتج			
- تكلفة عمليات الرقابة الإضافية على الجودة	X		

الفصل الثاني.....محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة لقياس الاداء الاجتماعي للمؤسسة

- تكلفة اختبارات إضافية لأمان المنتج	X	X X	
إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية		X X X	(X X X)
صافي الربح (عائد الوظيفة الاقتصادية)			X X X

المصدر: (اللولو، 2009، صفحة 77)

4- نموذج قائمة الدخل الاجتماعي :

تبين هذه القائمة صافي الربح أو الخسارة الاجتماعية الأمر الذي يعكس صافي مساهمة المؤسسة للمجتمع، ويتم التوصل إلى صافي الربح أو الخسارة الاجتماعية بإضافة مبلغ على القيمة المضافة التي حققتها المؤسسة ويمثل هذا المبلغ ما يعرف بالوفورات الخارجية أو المنافع الاجتماعية، وتخصم من النتائج التكاليف التي تفرضها المؤسسة على المجتمع وهي قيمة الأضرار التي تصيب المجتمع نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي.(بن عيشي، 2019، صفحة 150)

الجدول رقم (04): قائمة الدخل الاجتماعي

يمثل هذا الشكل قائمة الدخل المعدلة إجتماعيا، حيث يبدأ هذا النموذج من القيمة المضافة التي يضاف إليها التكاليف الاجتماعية المرغوب فيها وي طرح منها التكاليف الاجتماعية الغير مرغوب فيها.

البيان	جزئي	كلي
القيمة المضافة نتيجة النشاط الاجتماعي		Xxx
<u>يضاف مخرجات اجتماعية مرغوبة فيها</u>		
1- تدريب العاملين	Xxx	
2- تحسين صحة العاملين	Xx	
3- تشغيل الأميين	Xx	
إجمالي مخرجات اجتماعية مرغوب فيها		Xx
إجمالي القيمة المضافة		Xx
<u>يخصم التأثيرات الاجتماعية غير المرغوب فيها وغير المدفوعة</u>		
1- تلوث الهواء	Xx	
2- تلوث المياه	Xx	
3- مشكلات صحية أخرى	Xx	
إجمالي التأثيرات الاجتماعية غير المرغوب فيها وغير المدفوعة		(xx)
صافي الربح أو الخسارة الاجتماعية		Xxx

المصدر : (بن عيشي، 2019، صفحة 151)

المبحث الثالث: علاقة محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالأداء الاجتماعي

المطلب الأول: أساليب قياس الأداء الاجتماعي

لقد تعددت أساليب القياس المحاسبي لتكاليف الأداء الاجتماعي فمنها القياس النقدي والمستخدم في المحاسبة المالية، والقياس الكمي المستخدم في المحاسبة الإدارية إضافة إلى القياس الوصفي لبعض مجالات ومعاملات الأداء الاجتماعي والتي يتعذر فيها القياس النقدي أو الكمي وتتمثل تلك الأساليب في التالي: (خميس محمد، 2015، الصفحات 89-93)

1- أسلوب الاستقصاء (الاستبيان): يقوم هذا الأسلوب على جمع البيانات والمعلومات عن طريق السؤال المباشر للأشخاص ذوي العلاقة المباشرة بالتكلفة الاجتماعية أو التضحية التي تمت ويتم ذلك بأسلوب إعداد استمارة تضم مجموعة من الأسئلة المتعلقة بنشاط المؤسسة الاقتصادية والتي تسمى بإستمارة الاستبيان والتي تعد الإدارة للحصول على الحقائق وتجميع البيانات عن الظروف والأساليب الناشئة بالفعل، ويعتبر هذا الأسلوب من أضعف الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها في قياس الأداء الاجتماعي وتكاليفه بسبب اختلاف وجهات نظر الأشخاص المتأثرين من حيث ميولهم ودوافعهم واتجاهاتهم من جهة، واختلاف الوعي الاجتماعي بين الأفراد وتحيز بعضهم في الإجابة من جهة أخرى.

2- أسلوب تكاليف المنع: يعتبر أحد الأساليب الفعالة والمهمة في قياس تكاليف الأداء الاجتماعي، حيث يستخدم هذا الأسلوب عند تعذر التقييم المباشر للتضحية التي قدمتها المؤسسة الاقتصادية نتيجة لقيامها بالممارسات الاجتماعية، حيث يتم إجراء تقييم بديل لتلك التكاليف، مثال ذلك إذا أرادت المؤسسة تقدير التكاليف التي تتكبدها جراء توفير معدات السلامة المتطورة فيكون ذلك عن طريق تقدير قيمة العلاج الطبي للعاملين المصابين بسبب عدم توفر تلك المعدات، وكذلك مقدار الخسارة الناتجة عن الحوادث الصناعية في حالة عدم نصب معدات السلامة تلك، إلا أن هذا الأسلوب يكون عرضة للأخطاء في القياس أو الاختيار الخاطئ للبديل أو عدم تطابقه مع الحالة المطلوب قياسها مما يستوجب الحذر عند استعماله.

3- أسلوب تكاليف المنع: يتم من خلال هذا الأسلوب قياس الأضرار التي تصيب المجتمع والناشئة عن مزاوله المؤسسة لنشاطها، وذلك عن طريق المبالغ اللازمة لتصحيح الضرر، ويفترض هذا الأسلوب أنه كل ما قامت المؤسسة بالإنفاق على منع التلوث مثلاً انخفضت الأضرار التي تصيب المجتمع، وأن تكاليف المنع عادة لا تكون مساوية لقيمة الأضرار التي تصيب المجتمع، معنى آخر أن تكاليف المنع في مجال القياس لتكاليف الأداء الاجتماعي يقوم على افتراض وجود علاقة عكسية بين الأضرار التي يتحملها المجتمع والعمليات الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة لتصحيح أو تجنب هذه الأضرار.

4- أسلوب تكاليف التصحيح: تمثل التكاليف الاجتماعية بموجب هذه الأسلوب مقدار ما تنفقه المؤسسة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه أو لإقامة وإنشاء مورد يحل محل المورد الاجتماعي الذي تأثر بنشاط المؤسسة، ومثال ذلك التكاليف التي تتحملها المؤسسة في سبيل تطهير النهر من أثر التلوث بسبب ممارسة المؤسسة لنشاطه، ويعد هذا المفهوم غامضاً نسبياً لأنه في كثير من الحالات قد لا يكون واضحاً كيفية قياس تكلفة التصحيح أو إعادة الوضع إلى ما كان عليه.

5- أسلوب أحكام المحاكم والتعويضات: يمكن اعتبار قرارات المحاكم حول الأضرار إحدى مؤشرات الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وبالتالي يمكن تحديد وتصنيف هذه المبالغ ضمن مجموعة تكاليف الأداء الاجتماعي، علماً أن تحديد مبالغ الضرر يكون من قبل شخص ثالث (الحاكم) وليس قرار الشخص الذي حل به الضرر.

6- أسلوب الإنفاق الفعلي: يقوم هذا الأسلوب على اعتماد المبالغ الفعلية التي تنفقه المؤسسة الاقتصادية كأساس لقياس تكاليف الأداء الاجتماعي سواء كان ذلك الإنفاق اختيارياً نتيجة إدراك المؤسسة والتزامها بمسئوليتها الاجتماعية أم تطبيقاً لقوانين تفرضها الدولة، يضاف إلى ذلك الأضرار التي يسببها نشاط المؤسسة للمجتمع والتي تقاس أما بأسلوب تكاليف منع حدوث هذه الأضرار أو تكاليف التصحيح.

المطلب الثاني: أساليب الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي وطرقه

أولاً: أساليب الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي

هناك عدة أساليب تم إقتراحها للإفصاح عن الأداء الاجتماعي نذكر منها : (بن العايش، 2018، صفحة 47)

● أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية، ويتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية، ويعرض متزامناً مع القوائم المالية، ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك النشاطات.

● أسلوب عرض الأنشطة الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية متضمنة التكاليف والمنافع الأنشطة الاجتماعية، وتطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي وفيها يتم الإفصاح عن كل المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع.

● أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة، ويتخذ هذا التقرير شكل وصفي لا يحتوي على قيم مالية، ومن ثم تبويب النشاطات الاجتماعية في هذا الأسلوب إلى أربع مجموعات : العاملين أو الموارد البشرية، البيئة، المجتمع، والمستهلكين.

● أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت على كل نشاط، ويعتمد هذا الأسلوب على الإفصاح عن المعلومات الكمية والنشاطات المنجزة وعن قياس المنفعة من هذه النشاطات بما يتناسب مع قيمة ما أنفق.

ثانياً: طرق الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي

1- طريقة الدمج: أي دمج معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع معلومات المحاسبة المالية ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام (الميزانية وقائمة الدخل)، وتطبق بمفاهيم تنسجم مع مفاهيم المحاسبة المالية التقليدية مثل مفهوم العمليات الاجتماعية، تكاليف إجتماعية ومنافع اجتماعية، كما أنها تفرض إمكانية القياس النقدي لمختلف العمليات الاجتماعية رغم صعوبة القياس بدقة وعدم إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، كما أن عملية الدمج تعقد المعلومات وتصبح صعبة الفهم، وهذا ما يعتبر من سلبيات هذه الطريقة، وتتجلى طرق العرض المدمج مثلاً في : قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية، قائمة النشاط الاقتصادي، وقائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية.(سعدي، 2020، صفحة 37)

2- طريقة الفصل: يتم من خلالها عرض معلومات المحاسبة الاجتماعية في قوائم مستقلة مع الإبقاء على القوائم المالية في شكلها ومضمونها التقليدي، وذلك لاختلاف طبيعة المعلومات الاجتماعية عن المالية، ويكتسي الأداء الاجتماعي أهمية بالغة في تنمية العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية والمجتمع ، حيث أصبحت المؤسسات تصدر تقارير مستقلة خاصة بالنشاط الاجتماعي وقياس مدى مساهمة هذه المؤسسات اجتماعياً والتي تعتبر لها تأثير مباشر على مختلف فئات المجتمع المتعامل معها.(بن فرج، 2017، صفحة 398)

ووفقاً لهذه الطريقة تأخذ التقارير الصيغ التالية : (الشحادة و الخطيب، 2017، صفحة 97)

● تقارير وصفية وهي تصف الأنشطة الاجتماعية التي قامت بها المؤسسة دون محاولة تحديد وتحليل التكاليف والمنافع المترتبة عن هذه الأنشطة.

● تقارير تفصح عن جانب التكاليف دون التعرض لقيمة المنافع وهي ما تعرف بتقارير المدخلات.

● تقارير تفصح عن كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية، وتعرف بالتقارير المدخلات والمخرجات.

المطلب الثالث : آليات الإفصاح عن الأداء الاجتماعي

1- الإفصاح الاختياري: إن المتطلبات القانونية والتشريعية للإفصاح المحاسبي مهما بلغت من التوسع في زيادة المعلومات وتنوعها لا يمكن أن تغطي كافة الجوانب بالمعلومات كون المحاسبة من العلوم الاجتماعية التي تتغير ببطء لتلبية التغيرات المحيطة بها بالإضافة إلى تدخل السلوك البشري في الكثير من الجوانب مما يعني ضرورة العمل على تقليص فجوة المعلومات بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح من خلال الإفصاح الاختياري عن المعلومات المحاسبية التي لم تشمل بالإفصاح الإجمالي حيث مازلت هناك تقارير تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية لا تتضمن معلومات بشأن القضايا الأخلاقية والاجتماعية، أو أنها لا تغطي كافة الأنشطة الاجتماعية التي تقع ضمن مسؤولياتها. (العودات، 2015، صفحة 32)

2- الإفصاح الإلزامي: وهو الذي يفرض على المؤسسة وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية والإدارية في أسواق المال، ووفقاً للمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في المجمعات المهنية المحاسبية، ويكون الإفصاح الإلزامي وفقاً لحاجة الأطراف المهتمة ويوفر الحد الأدنى من الإفصاح المفقود في حالة الإفصاح الطوعي، كما يعمل الإفصاح الإلزامي على تقليل التكاليف الاجتماعية التي يتحملها المستثمرون للبحث والحصول على المعلومات، وذلك بالكشف عن أنواع البنود التي تعتبرها المؤسسة تكاليف، وبالرغم من تزايد إقبال المؤسسات على الإفصاح الاجتماعي إلا أن العامل الرئيسي المؤثر فيها غالباً ما يكون مرتبطاً بالامتثال للتشريعات والإجراءات القانونية، لأنه في حال عدم الامتثال لهذه التشريعات تتعرض المؤسسات إلى غرامات وعقوبات. (سفير و اخرون، 2018، صفحة 11)

3- المصادر الخارجية: وهي التي لا تتحكم بها إدارة المؤسسة مثل الصحافة المقروءة أو المسموعة أو المرئية، وهي ذات أثر كبير على أصحاب المصالح في الشركات المساهمة العامة، حيث من خلالها تنعكس صورة المؤسسة أمام المجتمع، فإذا كانت هذه الصورة إيجابية كان الأثر إيجابياً على المؤسسة، وإذا كانت سلبية انعكس ذلك سلباً على المؤسسة. (أبو السمرة، 2009، صفحة 47)

المطلب الرابع : أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء الاجتماعي

● تختص محاسبة المسؤولية الاجتماعية بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي وإعداد تقارير توضح حقيقة الأداء الاجتماعي.

● تهتم محاسبة المسؤولية الاجتماعية بقياس الأداء الاجتماعي والتقارير والإفصاح عن نتائج القياس.

● تهتم محاسبة المسؤولية بمساعدة المجتمع في التعرف على الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

● تختص محاسبة المسؤولية الاجتماعية باختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى المؤسسة، ومن ثم تقديم البيانات والمعلومات بطريقة منظمة والتي تستخدم في قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

● تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة من خلال تحديد العلاقة بين أداء المؤسسة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية.

● مساعدة الأجهزة الرقابية في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية وبما لا يتعارض مع الهدف العام لها. (اللولو، 2009)

خلاصة الفصل:

استخلصنا من هذا الفصل أن التزام المؤسسة بالقياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي يؤدي إلى تحسين الصورة العامة للمؤسسة من خلال الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها اتجاه المجتمع، حيث أن القياس والإفصاح المحاسبي عن هذه الأنشطة تساهم في زيادة ثقة المجتمع وإكتساب المؤسسة صورة طيبة تمكنها من ضمان إستمراريتها، بالإضافة إلى هذا تم التطرق في هذا الفصل إلى القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف والمنافع الاجتماعية وكذا طرق الإفصاح من خلال النماذج التي تطرقنا إليها، كل هذا من أجل توفير المعلومات والبيانات اللازمة التي تخص الجانب الاجتماعي لمستخدمي القوائم المالية من أجل القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي.

الفصل الثالث: واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة البيكرية للإسمنت

تمهيد :

بعد أن تطرقنا في الفصلين الأول والثاني إلى مفاهيم محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء الاجتماعي وطرق القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي، سيتم في هذا الفصل تعزيز الجانب النظري بجانب تطبيقي الذي سيتم فيه إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع عن طريق المؤسسة محل الدراسة ألا وهي مؤسسة البيكرية للإسمنت BISKRIA CIMENT SPA، بهدف الوقوف على واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين الأداء الاجتماعي، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : تقديم مؤسسة البيكرية للإسمنت.

المبحث الثاني : واقع محاسبة المسؤولية الإجتماعية في مؤسسة البسكرة للإسمنت.

المبحث الأول : تقديم مؤسسة البسكرة للإسمنت

من خلال هذا المبحث سنتطرق للتعريف بالمؤسسة محل الدراسة، نشأتها وأهم النشاطات التي تقوم بها وعرض الهيكل التنظيم الخاص بها، وتعتبر مؤسسة بسكرة لإنتاج الإسمنت أول مصنع جزائري خاص بدون شراكة أجنبية، حيث تم تصنيفها من أحد أهم المؤسسات الرائدة في إنتاج مادة الإسمنت.

المطلب الأول : التعريف بمؤسسة بسكرة للإسمنت

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بمؤسسة البسكرة للإسمنت من خلال التعريف بالمؤسسة والإشارة إلى الموقع الجغرافي

أولا : تعريف مؤسسة البسكرة للإسمنت :

الفصل الثالث.....واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الإجتماعية في مؤسسة البسكرة للإسمنت

مؤسسة البسكرة للإسمنت "BISKRIA CIMENT SPA" هي مؤسسة ذات أسهم خاصة بموجب القانون الجزائري، تقع في بلدية برانيس دائرة جمورة ولاية بسكرة، يبلغ رأس مالها الإجتماعي لسنة 4.284.000.000.00DA 2023

تكمل مهمتها الرئيسية في إنتاج وتسويق الإسمنت ومشتقاته، تتكون من كيان واحد موجود في المقر الرئيسي للمؤسسة، وجميع المساهمين فيها هم مشغلون اقتصاديون جزائريون خاصون.

ثانيا: نشأة مؤسسة البسكرة للإسمنت

تم إنشاء مؤسسة البسكرة للإسمنت يوم 2009/02/24، إنطلقت الأشغال في خط الإنتاج الأول سنة 2012 ودخلت المؤسسة في الإنتاج الفعلي لمادة الإسمنت في 15 جوان 2016 وبعدها تم إنشاء الخط الإنتاج الثاني والثالث اللذان بدأ عملية الإنتاج في فيفري ومارس سنة 2018 على التوالي.

ثالثا : الموقع الجغرافي للمؤسسة:

تقع مؤسسة البسكرة للإسمنت في غار بلحراش بلدية برانيس دائرة جمورة ولاية بسكرة حيث تبلغ مساحة مصنع الإسمنت 100 هكتار، ويقع على بعد 18 كم شمال شرقي عاصمة ولاية بسكرة التي تحمل الإسم منها، و5 كم جنوب بلدية برانيس، وتستمد موادها الأولية من رواسب جبل مهر للحجر الجيري، التي تقع على بعد حوالي 02 كم، والطرف للطين الذي يقع على بعد 15 كم.

رابعا: البطاقة الفنية لمؤسسة البسكرة للإسمنت

الجدول رقم (05) البطاقة الفنية لمؤسسة البسكرة للإسمنت

إسم المؤسسة	البسكرة للإسمنت S.B.C
الشكل القانوني	شركة مساهمة
المساهمون	100% مؤسسة إقتصادية جزائرية خاصة
المكتب الرئيسي	جار بلحراش بلدية برانيس دائرة جمورة ولاية بسكرة
رأس المال	4.284.000.000.00 دج
قطاع النشاط	مواد البناء فرع الإسمنت
النشاط الرئيسي	الإنتاج وتسويق الإسمنت
رمز النشاط CNRC	109101
رقم التعريف الضريبي	000907024283698
رقم السجل التجاري	07/00-0242836 B 09
رقم الهاتف	+213(0) 560 753 424 +213(0)33558122

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الثاني: عرض نشاطات المؤسسة

أولا: النشاطات الرئيسية

تنشط المؤسسة في إنتاج وتسويق الإسمنت ومشتقاته من خلال ثلاثة خطوط إنتاج، حيث تبلغ القدرة الحالية للمؤسسة 5.000.000 طن / سنة كمينكر موزعة كالتالي:

● الخط الأول : 1 مليون طن كمينكر.

● الخط الثاني : 2 مليون طن كمينكر.

● الخط الثالث : 2 مليون طن كلينكر.

حيث تقوم مؤسسة البسكرة للإسمنت بتصنيع أربع أنواع من الإسمنت ولديها الوسائل التقنية لتصنيع جميع أنواع الإسمنت الشائعة ويمكن ذكرها في الجدول التالي:

الجدول رقم(06) منتجات مؤسسة البسكرة للإسمنت

النوع	الرمز	البيان
النوع الأول	CEM I 42.5N SR3 LH	إسمنت بورتلاندي رمادي مقاوم للكبريتات والحرارة المنخفضة
النوع الثاني	CEM I 42.5N SR3 LH	إسمنت سوپر لوكس بورتلاندي من الحجر الجيري إسمنت رمادي مخصص لأعمال البناء والهندسة المدنية للطرق الصناعية
النوع الثالث	CEM II / A-L 42.5 R	إسمنت رمادي للخرسانة لأعمال البناء
النوع الرابع	CEM I 42.5R	إسمنت بورتلاندي

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

ثانيا: نشاطات أخرى للمؤسسة :

بالإضافة لإنتاج الإسمنت الذي يعتبر النشاط الرئيسي للمؤسسة، تقوم المؤسسة بأنشطة أخرى تتمثل في:

- صيانة وإصلاح آلات المحاجر والأشغال العمومية.
- صيانة وإصلاح معدات الإنتاج، وذلك من خلال ورشة الصيانة الميكانيكية والكهربائية وصناعة الغلايات.
- معالجة مياه الصرف الصحي.

- تأجير معدات المناولة.

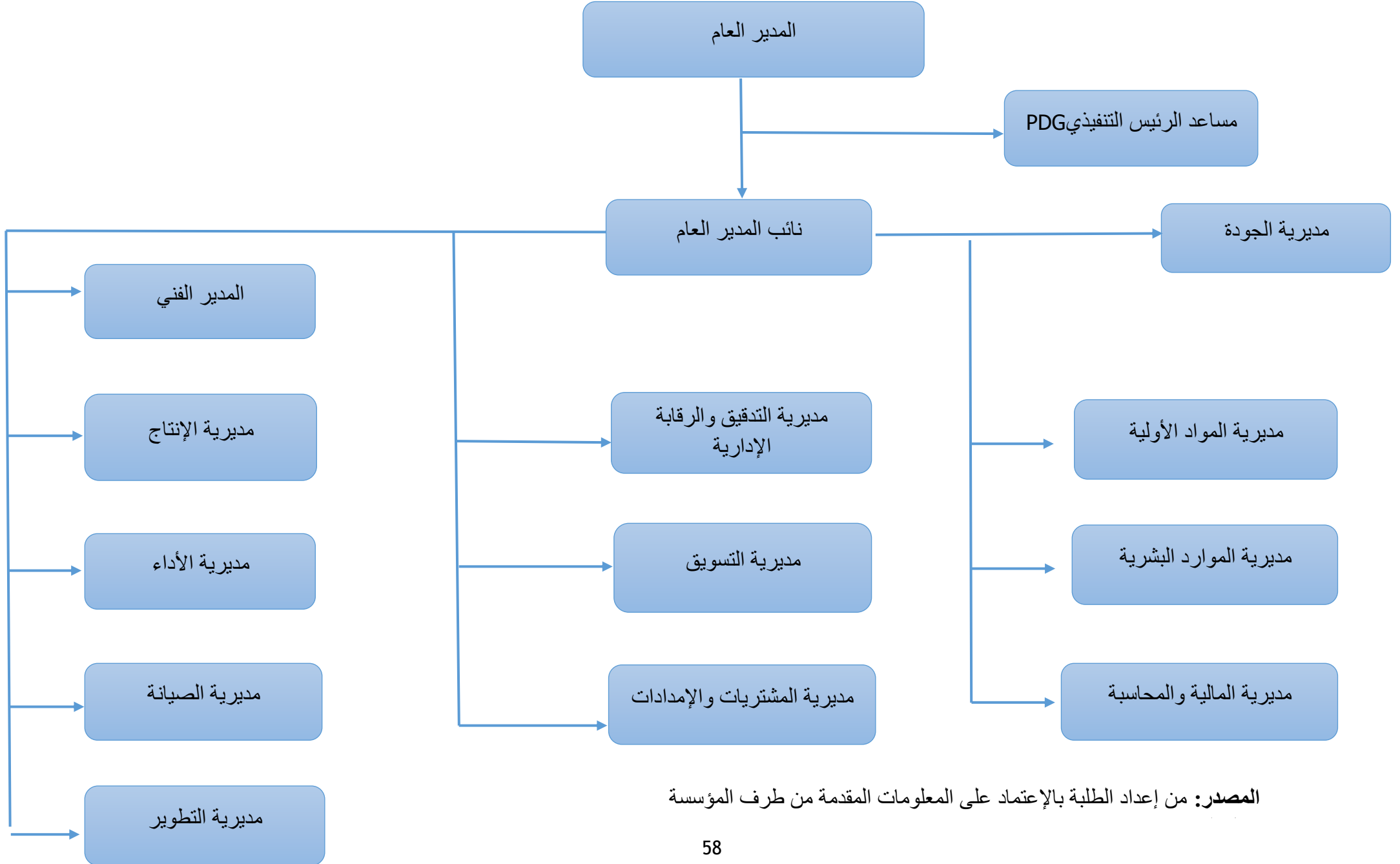
ثالثا: أهداف مؤسسة البسكرة للإسمنت

- تقديم منتجات الإسمنت عالية الأداء لعملاء والمستهلكين.
- تحقيق أكبر ربح ممكن والمساهمة في تطوير المؤسسة.
- تنويع وتوسيع تشكيلة منتجات مادة الإسمنت لتلبية حاجيات السوق.
- تزويد الدول المجاورة بمادة الإسمنت.
- القضاء على المضاربة في أسعار الإسمنت والمساهمة في التنمية الوطنية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة البسكرة للإسمنت

يعتبر الهيكل التنظيمي ذلك الشكل الذي يوضح مستويات الإدارة وطريقة التواصل بينهما بحيث يساهم في تحديد المسؤوليات على العاملين في المؤسسة وتوزيع المهام بينهم والقيام بعمليات التنسيق والإشراف والذي بدوره يساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها، ونلاحظ من خلال الشكل الموالي الذي يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة البسكرة للإسمنت حيث يضم عدة مديريات حسب السلم الهرمي، كما يلي:

الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة البسكرة للإسمنت



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

من الشكل السابق نجد أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة يضم ما يلي:

● **المدير العام:** يعد المسؤول الأول عن شؤون المؤسسة مهمته اتخاذ جميع القرارات والتنسيق بين هياكل المؤسسة.

● **نائب المدير العام:** مهمته النيابة عن المدير الأول أثناء غيابه وهو المسؤول عن المديریات.

● **مساعد الرئيس التنفيذي:** يقوم بمساعدة المديرين المسؤولين عن مختلف الدوائر والتنسيق معهم.

● **المدير الفني:** هو المسؤول الأول عن كل الأمور التقنية والفنية الخاصة بالإنتاج.

● **مديرية الإنتاج:** هي المسؤولة عن عملية الإنتاج من البداية إلى النهاية من خلال إعداد برنامج خاص بالإنتاج.

● **مديرية الأداء:** تقوم هذه المديرية بقياس وتقييم أداء المؤسسة ومعرفة ما إذا كان يتماشى مع الأهداف المسطرة.

● **مديرية الصيانة:** تشرف على المتابعة المستمرة لمعدات الإنتاج وإصلاحها الفوري عند وقوع الأعطال لكي لا يحدث أي تأخير في عملية الإنتاج.

● **مديرية التطوير:** تقوم بالإشراف على مختلف عمليات التطوير سواء تطوير معدات الإنتاج أو تطوير المنتج.

● **مديرية التدقيق والرقابة الإدارية:** تقوم بمراقبة جودة الإسمنت في كل مراحل تصنيعه التي يمر بها إنتاج مادة الإسمنت.

● **مديرية التسويق:** تشرف على عملية تسويق وتوزيع الإسمنت على العملاء من خلال نقطة البيع.

● **مديرية المشتريات والإمدادات:** تهتم بشراء وتوفير احتياجات المؤسسة من خلال تمويل كل ما يتطلبه نشاطها.

● **مديرية الجودة:** وهي المسؤولة على ضمان إنتاج منتجات ذات جودة عالية ومواكبة للمواصفات العالمية.

● **مديرية المواد الأولية:** تقوم بضمان التمويل الدائم بالمواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج وتخزينها لتفادي أي إنقطاع في عملية الإنتاج.

● **مديرية الموارد البشرية:** تشرف على الأعمال الإدارية الخاصة بالعمال والمستخدمين، كما تشرف على عملية التكوين.

● **مديرية المالية والمحاسبة:** تقوم بتسجيل مختلف العمليات الحسابية والمالية الخاصة بالمؤسسة كإعداد مختلف الميزانيات ومراقبة الأعمال المحاسبية.

المبحث الثاني : واقع محاسبة المسؤولية الإجتماعية في مؤسسة البسكرة للإسمنت

بعد تقديم بطاقة تعريفية لمؤسسة البسكرة للإسمنت من خلال تعريفها، نشأتها، موقعها الجغرافي، عرض أهم نشاطاتها وأهدافها وكذا الإشارة إلى الهيكل التنظيمي، سنتطرق في هذا المبحث إلى واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الإجتماعية في المؤسسة محل الدراسة حيث سيتم تحديد التكاليف الإجتماعية للمؤسسة من خلال مجالات محاسبة المسؤولية الإجتماعية وقياس المساهمات الإجتماعية للمؤسسة.

المطلب الأول: تكاليف الأداء الإجتماعي لمؤسسة العسكرية للإسمنت

تتحمل مؤسسة العسكرية للإسمنت مجموعة من التكاليف الإجتماعية والمتمثلة في تكاليف العمال، الدولة، البيئة، العملاء، والمجتمع والتي سنتطرق إليها من خلال هذا المطلب.

1. الأداء الإجتماعي للعمال:

تهتم مؤسسة العسكرية للإسمنت بالأداء الإجتماعي إتجاه العمال لديها، من خلال تقديم خدمات إجتماعية لهم لكسب ثقتهم ورضاهم وإبراز مدى إهتمام المؤسسة بعمالها، ويتمثل الأداء الإجتماعي للعمال في الأنشطة الإجتماعية التي تقوم بها المؤسسة لفائدة عمالها والتي سنتطرق إليها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): الأداء الإجتماعي الخاص بالعمال للفترة 2019-2022 الوحدة (دج)

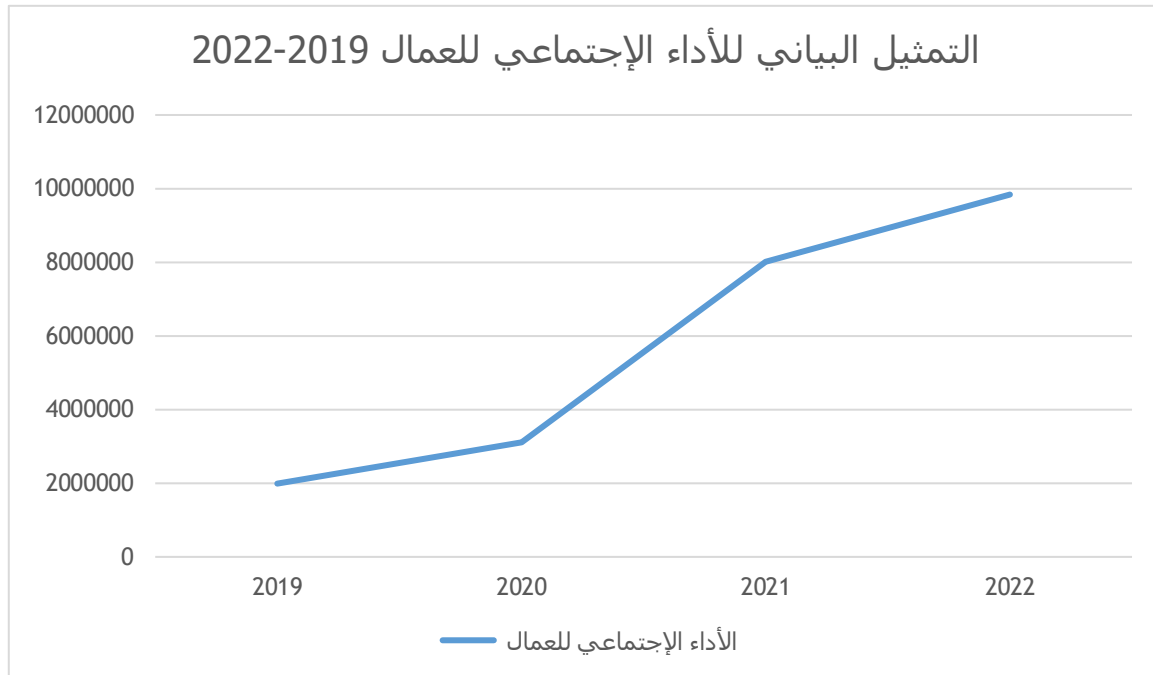
البيان	2019	2020	2021	2022
منحة الزواج	1500.000.00	2.130.000.00	2.400.000.00	1.980.000.00
منحة الختان	125.000.00	180.000.00	315.000.00	495.000.00
منحة الإزدياد	295.000.00	545.000.00	510.000.00	850.000.00
منحة الوفاة	70.000.00	250.000.00	340.000.00	320.000.00
منحة عيد الفطر	/	/	1.368.000.00	1.752.000.00
منحة التمدرس	/	2.187500.00	3.080.000.00	100.000.00
مجموع الأداء الإجتماعي لكل سنة	1.990.000.00	3.105.000.00	7.992.000.00	9.686.000.00
المجموع الكلي		22.773.000.00		
نسبة الأداء الإجتماعي	%8.73	%13.63	%35.1	%42.54

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المؤسسة تقدم منح لموظفيها تتمثل في: زواج أحد عمالها، ختان أحد أولاد الموظفين، ومنحة الإزدياد عن المولود وكذا تقديم منح عيد الفطر ومنح الدخول المدرسي بالنسبة للعمال الذين لديهم أطفال ممتدرسين،

حيث نستنتج أن نسب الأداء الإجتماعي للعمال من سنة 2019 إلى سنة 2022 في تزايد مستمر حيث كانت نسبته في سنة 2019 مقدرة بـ %8.73 وبلغت %42.54 سنة 2022 وهذا دليل على الإهتمام المستمر للمؤسسة بخدمة عمالها إجتماعيا.

الشكل رقم (03): التمثيل البياني للأداء الإجتماعي الخاص بالعمال للفترة 2019-2022



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول السابق.

نستنتج من خلال الشكل السابق أن المؤسسة تهتم بالعاملين لديها من خلال المساعدات الإجتماعية التي تقوم ببيها، حيث نلاحظ أن الأداء الإجتماعي للمؤسسة بالنسبة للعاملين في تزايد مستمر من سنة 2019 إلى سنة 2022 كما هو موضح في الشكل السابق.

2. الأداء الإجتماعي بالنسبة للدولة:

يتمثل الأداء الإجتماعي بالنسبة للدولة في إلتزام المؤسسة بدفع الضرائب البيئية الناتجة عن التلوث الذي تحدثه أثناء مزاوله نشاطها والذي تفرضه الدولة ضريبة بيئية عليه لتلتزم المؤسسة بدفعها.

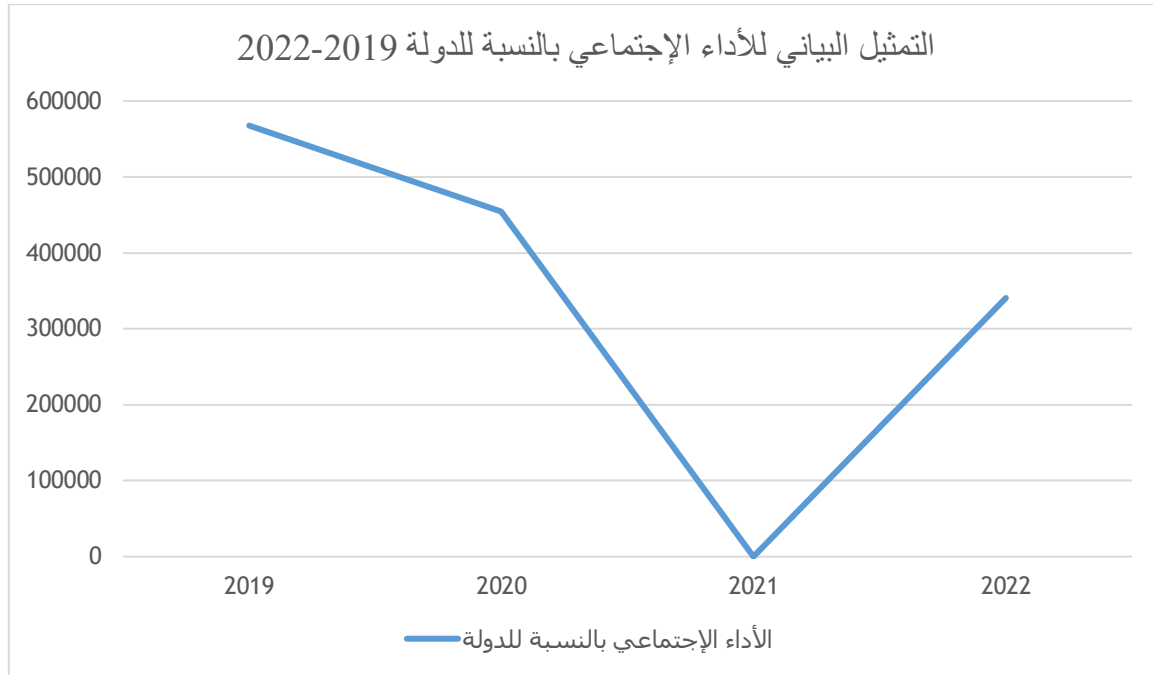
الجدول رقم (08): الأداء الإجتماعي بالنسبة للدولة بين 2019-2022 (دج)

البيان	2019	2020	2021	2022
الضريبة على البيئة	567.550.00	454.040.00	/	340.530.00
مجموع الأداء الإجتماعي		1.362.120.00		
نسبة الأداء الإجتماعي للدولة	%41.67	%33.33	/	%25

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

يمثل الجدول السابق الأداء الإجتماعي بالنسبة للدولة حيث نلاحظ إلتزام المؤسسة بجبايا بدفع الضرائب، إذ تقوم المؤسسة بدفع الضريبة على البيئة بسبب ما تخلفه من تلوث على مستوى البيئة التي تعمل فيها حيث نلاحظ إهتمام المؤسسة بالبيئة والعمل على الحد من التلوث إذ نلاحظ إنخفاض في الضريبة البيئية وإنعدامها في سنة 2021 وهذا راجع إلى إنخفاض تأثير المؤسسة على البيئة.

الشكل رقم (04): التمثيل البياني للأداء الإجتماعي بالنسبة للدولة للفترة 2019-2022



المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن الأداء الإجتماعي بالنسبة للدولة أخذ منحرجين، الأول خلال الفترة 2019-2021 حيث نلاحظ إنخفاض في قيمة المساهمات بسبب تراجع قيمة الضريبة على البيئة وإنعدامها سنة 2021 راجع إلى قلة تسبب المؤسسة في تلويث البيئة وتقادي الضريبة البيئية، أما المنعرج الثاني من خلال الفترة 2021-2022 نلاحظ ارتفاع قيمة الضريبة البيئية سنة 2022 بعد إنعدامها سنة 2021 وهذا راجع إلى تسبب المؤسسة بتلوث البيئة وينتج عنه ضريبة عليها.

الأداء الإجتماعي بالنسبة للعملاء:

يتضمن الأداء الإجتماعي للمؤسسة بالنسبة للعملاء كافة الأنشطة التي تساهم في إرضاء الزبائن من خلال تقديم خدمات لنيل رضا المستهلك وتشمل هذه الأنشطة:

- الإستماع إلى الزبائن من خلال الرد على الشكاوي المقدمة.
- القيام بحملات الترويج والإعلان عن مختلف منتجات المؤسسة.
- تقديم هدايا للزبائن تتمثل في أقلام، يوميات وجدول تقويم.
- إنتاج منتجات ذات مواصفات عالمية وتوفيرها على مدار الساعة خلال اليوم.
- توفير المؤسسة معايير السلامة للزبائن في نقطة بيع المنتج.

3. الأداء الإجتماعي بالنسبة للبيئة:

تقوم المؤسسة بمزاولة نشاطها والمتمثل في إنتاج مادة الإسمنت وينتج عن هذا النشاط إنتشار الغبار وإنبعاث الغازات السامة في الهواء والتي تهدد صحة أفراد المجتمع المحيط بالمؤسسة والضرر بالبيئة، ويشمل الأداء الإجتماعي بالنسبة للبيئة كافة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لتخفيف ومنع التلوث البيئي لحماية المجتمع والموارد الطبيعية والبيئة المحيطة بالمؤسسة والمحافظة عليها، وسنوضح هذه الأنشطة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): الأداء الإجتماعي بالنسبة للبيئة للوحدة (دج).

الفصل الثالث.....واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الإجتماعية في مؤسسة العسكرية للإسمنت

البيان	المبالغ	المدة
شراء مكبات النفايات	68.103.00	كل سنتين
شراء أكياس القمامة والمنظفات	11.351.00	كل سنة
التخلص من النفايات السامة	11.351.00	إذا وجدت
صيانة مصفاة الهواء	567.550.00	كل سنة
صيانة أكياس الهواء	22.702.000.00	كل سنتين
أجهزة قياس التعقيم	11.335.100.00	كل سنة
التشجير	56.755.00	كل سنة
صيانة التشجير	56.755.00	كل سنة
مجموع تكاليف البيئة	34.797.614.00	/

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق إلتزام المؤسسة بتحمل تكاليف التخلص من الغازات السامة والعمل على تقنية الهواء من الدخان المنبعث من المصنع بوضع مصفاة للدخان، كما تقوم المؤسسة بحملات التشجير وتوفير المساحات الخضراء للحفاظ على البيئة، كما تقوم أيضا بالعمل على تخفيض النفايات على مستوى المؤسسة وخارجها من أجل الحفاظ على سلامة المجتمع والبيئة.

الأداء الإجتماعي بالنسبة للمجتمع :

تعتبر أي مؤسسة إقتصادية جزء من المجتمع الذي تعمل فيه فهي ملزمة بتقديم مجموعة من الأنشطة الإجتماعية لفائدة المجتمع، إلا أن مؤسسة العسكرية للإسمنت حاليا لا تقوم بأي مساهمات أو أنشطة إجتماعية لصالح المجتمع من غير تقديم مساعدات لبعض الفرق الرياضية الناشطة بولاية بسكرة وإنشاءها لمفترق طرق بالطريق الرئيسي المؤدي للمؤسسة، حيث تم التأكيد لنا من طرف المسؤولين عن المسؤولية الإجتماعية بمؤسسة العسكرية للإسمنت أن المؤسسة ستهتم بأدائها الإجتماعي اتجاه المجتمع وستسعى لتحسين وضعيتها اتجاهه.

المطلب الثاني : قياس عمليات المساهمات الإجتماعية لمؤسسة العسكرية للإسمنت

تقوم مؤسسة العسكرية للإسمنت ببعض المساهمات والأنشطة الإجتماعية المختلفة التي سنتطرق إليها في هذا المطلب من خلال قياسها وتحديد المساهمات التي تقدمها المؤسسة.

أولا: النشاطات الثقافية والرياضية

تتمثل في :

- الإحتفال بعيد المرأة وذلك من خلال صب مبلغ مالي بقيمة 8000.00 دج في حساب كل عاملة كما تم الإلتفاق مع مركب سيدي يحيى الحموي بدفع مبلغ قيمته 3000.00 دج لكل عاملة.
- إعداد دورة رياضية بمناسبة عيد العمال وتخصيص مبلغ مالي لإقامتها مقدر بقيمة 297700.00 دج.
- إقتناء بطاقات الدخول لحدايق الزيبان المائية (أكوا بالم) ومساهمة اللجنة بدفع نصف التذكرة (ثلاث بطاقات للكبار وإثنان للصغار لجميع العمال) حيث قدرت التكاليف بقيمة 1500006.9 دج لـ 348 عامل.

ثانيا: الرعاية الصحية

تتكفل مؤسسة العسكرية للإسمنت بصحة عمالها حيث تقوم بإتفاقيات مع أطباء خواص من أجل دفع جزء مالي من قيمة التحاليل المخبرية وقيمة الفحص للعمال وزوجاتهم وأبنائهم.

الفصل الثالث.....واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الإجتماعية في مؤسسة العسكرية للإسمنت

كما تساهم المؤسسة أيضا في :

● توفير عيادة داخل المؤسسة.

● توفير 3 ممرضين.

● توفير سيارة إسعاف قدرة قيمتها 12.750.000.00 دج.

كما تساهم المؤسسة بمنح سلفيات في مجال الصحة سواء للعمال أو عائلاتهم تتمثل في :

العمليات الجراحية: قدرت السلفيات سنتي 2021-2022 بقيمة 1.672.000.00 دج.

المرض: قدرت السلفيات خلال سنوات 2019-2020-2022 بقيمة 2.196.000.00 دج.

ثالثا: الإطعام

بالنسبة للإطعام تخصص المؤسسة مبلغ مالي يقدر بقيمة 200 دج لليوم للوجبة يضاف إلى الراتب الشهري للعامل حسب أيام العمل، كما تم توفير مطعم خاص داخل المؤسسة.

تحسب إجمالي تكلفة الإطعام في السنة كما يلي:

$$\text{قيمة الوجبة} \times \text{عدد العمال} \times \text{عدد أيام العمل} \times \text{عدد دج} = 12 \times 22 \times 1261 \times 200 = 66.580.800.00 \text{ دج للسنة.}$$

رابعا: النقل

تقوم المؤسسة بتوفير النقل للعمال من خلال تسخير 12 حافلة لنقل العمال لثلاث خطوط جمورة، بسكرة، القنطرة، و قدرت تكاليف النقل لسنة 2022 بقيمة 80.438.000.00 دج.

كما توفر سيارات خاصة للعمال الساميين المقدر عددهم بتسعة عمال.

خامسا: الأمن الصناعي

بالنسبة للأمن الصناعي فإن المؤسسة تهتم به إذ تعتبر سلامة العمال من أهداف المؤسسة خاصة عمال الصيانة الأكثر عرضة للخطر، حيث توفر المؤسسة جميع وسائل الوقاية والأمن تحت رقابة المسؤول عن الأمن الصناعي بتوفير الأقفال، النظارات، القفازات، ألبسة خاصة، حيث قدرت تكلفة الأمن الصناعي لسنة 2022 بقيمة 40.858.900.00 دج منها 20.869.400.00 دج تكاليف الزي الموحد للعمال.

سادسا: توفير السكن

تلتزم المؤسسة بتوفير سكنات خاصة للعمال الساميين والغير قائمين بولاية بسكرة دون بقية العمال.

سابعا: تدريب وتكوين العمال

الجدول رقم (10): عدد البرامج والمستفيدين من التكوين

البيان	2020	2021	2022
عدد المستفيدين	/	332	600
عدد برامج التكوين	/	38	33
مدة التكوين	/	173	158
إجمالي تكاليف التكوين	/	14697900.52	16375854.90

الفصل الثالث.....واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الإجتماعية في مؤسسة العسكرية للإسمنت

31073755.42			مجموع إجمالي التكاليف
%0.53	%0.47	/	نسبة المساهمة في التكوين

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

يمثل الجدول رقم تدريب وتكوين العمال بالمؤسسة إذ تولي المؤسسة إهتمام كبير في تكوين وتدريب الموظفين من أجل تحسين وتطوير أدائهم ومهاراتهم التقنية والفنية ومواكبة التطور التكنولوجي الحديث حيث تقدم المؤسسة مجموعة من التكوينات والبرامج المتنوعة، ونلاحظ من خلال الجدول إنعدام التكوين في سنة 2020 بسبب موجة فيروس كورونا وعدم توظيف عمال جدد، أما في سنتي 2021 و 2022 تم تكوين 932 موظف بقيمة تكاليف إجمالية بلغت 31073755.42 دج.

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي عن التكاليف الإجتماعية

سنقوم في هذا المطلب بإعداد قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسة محل الدراسة –العسكرية للإسمنت- وهذا من خلال الرجوع إلى التكاليف المقدمة من طرف المؤسسة والتي تم عرضها سابقا.

الجدول رقم (11): قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الإجتماعية لسنة (2022)الوحدة (دج)

صافي الربح المحاسبي	21.932.716.733		
يضاف إليه:			
أولاً: أعباء المسؤولية الإجتماعية الإجبارية			
1- مجال المساهمات البيئية			
- تكلفة الرقابة على تلوث الهواء	567.550		
- تكلفة التخلص من النفايات السامة	11.351	578.901	
2- مجال المساهمات العامة			
- تكلفة خدمات النقل	80.438.000		
- تكلفة الإطعام	66.580.800	147.018.800	
3- مجال الموارد البشرية			
- تكلفة تدريب العاملين	16375854.90		
- تكلفة الأمن الصناعي	40.858.900	57.234.754.9	
إجمالي أعباء المسؤولية الإجتماعية الإجبارية		204.832.455.9	
صافي الربح المعدل بالأعباء الإجبارية		22.137.549.188	
ثانياً: أعباء المسؤولية الإجتماعية الإختيارية			
1- مجال المساهمات البيئية			
- تكلفة عمليات التشجير	56.755		
- تكلفة صيانة التشجير	56.755	113.510	

الفصل الثالث.....واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الإجتماعية في مؤسسة العسكرية للإسمت

2- مجال المساهمات العامة			
- تكاليف الختان	495.000		
- تكاليف الزواج	1.980.000		
- تكاليف منح العيد	1.752.000		
تكاليف منح الإزدياد	850.000		
- تكاليف منح التمدرس	4.250.000	9.282.000	
3- مجال الموارد البشرية			
- تكاليف الأنشطة الرياضية للعمال	297700		
- تكاليف الإحتفال بعيد المرأة	264.000		
- تكاليف خرجات نهاية الأسبوع	1.500.006	2.061.706	
إجمالي أعباء المسؤولية الإجتماعية الإختيارية		11.457.216	
صافي الربح			22.149.006.404

المصدر: من إعداء الطلبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

التعليق:

إن قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الإجتماعية تحتوي على مجموعة من التكاليف الإجتماعية الخاصة بالمؤسسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه يحتوي على قسمين من أعباء المسؤولية الإجتماعية، الأعباء الإجبارية والإختيارية حيث بلغت قيمة الأعباء الإجبارية بـ 204.832.455.9 دج، في حين بلغت قيمة الأعباء الإختيارية بـ 11.457.216 دج، حيث تضاف هذه التكاليف إلى صافي الربح المحاسبي لتصبح قيمته مقدرة بـ 22.149.006.404 دج، وهذا من أجل إظهار تأثير هذه الأعباء على صافي الربح.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل حاولنا أن نبرز واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الإجتماعية لمؤسسة العسكرية للإسمنت، من خلال تحديد تكاليف الأداء الإجتماعي بالمؤسسة وقياس المساهمات الإجتماعية التي تقوم بها، كما قمنا بمحاولة تطبيق نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الإجتماعية، حيث إستنتجنا أن المؤسسة تهتم بمجال العمال والبيئة عكس مجال المجتمع والعملاء اللذان لم يلاقيا الإهتمام اللازم من طرف المؤسسة، كما نستنتج أيضا أن المؤسسة تقوم بتحمل تكاليفها الإجتماعية من خلال مساهماتها في العديد من الأنشطة الإجتماعية.

الختامة

على ضوء هذه الدراسة والتي تم من خلالها إبراز واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين الأداء الاجتماعي، باعتبار الأداء الاجتماعي ذو أهمية بالغة والذي بدوره يعطي الصورة الصحيحة عن مدى التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية إتضح أن التزام المؤسسات بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يساعدها في تقييم أداءها الاجتماعي من خلال توفيرها للمعلومات المحاسبية المتعلقة بالجانب الاجتماعي التي تمكنها من تشخيص وضعها الاجتماعي.

ومن خلال دراستنا للجانب النظري الذي تم التطرق في فصله الأول إلى المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها أما الفصل الثاني فيتكون من عنصرين يتمثل العنصر الأول من الأداء الاجتماعي أما العنصر الثاني

فيمثل في القياس والإفصاح عن الأداء الإجتماعي، وهذا بغرض تحديد أثر المتغير المستقل محاسبة المسؤولية الإجتماعية على المتغير التابع الأداء الإجتماعي وإسقاط المفاهيم النظرية على الدراسة الميدانية بمؤسسة العسكرية للإسمنت.

أولاً: نتائج إختبار الفرضيات

1- الفرضية الأولى: تعتبر محاسبة المسؤولية الإجتماعية كأداة لقياس الأنشطة الإجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية، تم تأكيد هذه الفرضية من خلال الدراسة النظرية التي إتضح من خلالها أن محاسبة المسؤولية الإجتماعية عبارة عن نظام محاسبي يختص في قياس الأنشطة الإجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية.

2- الفرضية الثانية: توجد علاقة بين تطبيق محاسبة المسؤولية الإجتماعية والأداء الإجتماعي، تم تأكيد صحة هذه الفرضية من خلال الجانب النظري والتطبيقي حيث أن تطبيق محاسبة المسؤولية الإجتماعية يساهم في القياس والإفصاح عن الأداء الإجتماعي الذي يمكن المؤسسة من تقييمه وتحسينه.

3- الفرضية الثالثة: تطبق مؤسسة العسكرية للإسمنت المسؤولية الإجتماعية تم تأكيد صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة التطبيقية حيث نجد أن مؤسسة العسكرية للإسمنت تطبق المسؤولية الإجتماعية من خلال الأنشطة الإجتماعية والمساهمات التي تقوم بها.

4- الفرضية الرابعة: يمكن قياس التكاليف الإجتماعية بمجالاتها الأربعة والإفصاح عنها تم تأكيد صحة هذه الفرضية في الجانب النظري والتطبيقي من خلال توضيح طرق القياس ونماذج الإفصاح عن التكاليف الإجتماعية بطريقة الفصل أو الدمج.

ثانياً: نتائج الدراسة

1. تهتم محاسبة المسؤولية الإجتماعية بقياس الأداء الإجتماعي والإفصاح عنه بشكل يمكن المؤسسات من تقييمه.
2. لا تطبق المؤسسة محل الدراسة محاسبة المسؤولية الإجتماعية تطبيق فعلي.
3. توصلت الدراسة إلى ضعف تطبيق المسؤولية الإجتماعية اتجاه المجتمع والعملاء مقابل إهتمامها بإتجاه العمال والبيئة.
4. توجد بالمؤسسة مصلحة مختصة بالمسؤولية الإجتماعية.
5. لا توجد قوانين وأنظمة تلزم المؤسسات بتطبيق محاسبة المسؤولية الإجتماعية والإفصاح عن أداءها الإجتماعي.
6. تتحمل المؤسسة محل الدراسة مجموعة مختلفة من التكاليف الإجتماعية.
7. يمكن الإفصاح عن التكاليف الإجتماعية في القوائم المالية عن طريق الدمج أو الفصل.

ثالثاً: التوصيات

1. تعزيز مفهوم محاسبة المسؤولية الإجتماعية لدى المؤسسات من خلال الإهتمام بمجالاتها.
2. ضرورة إلزام الدولة للمؤسسات بتطبيق محاسبة المسؤولية الإجتماعية عن طريق وضع قوانين.
3. ضرورة تخصيص دورات تكوينية لمعدي القوائم المالية لتأهيلهم لقياس الأنشطة الإجتماعية والإفصاح عنها.

4. على المؤسسات الإلتزام بالقياس والإفصاح عن الأداء الإجتماعي في القوائم المالية بشكل مدمج (إقتصادية-إجتماعية).
5. ضرورة إدراج الأداء الإجتماعي للمؤسسة كأحد المحاور المهمة في تقييم أداءها.

رابعاً: أفاق الدراسة

1. واقع تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الإقتصادية.
2. القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء الإجتماعي ودوره في تحسين جودة القوائم المالية.
3. متطلبات ومعوقات تطبيق محاسبة المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الإقتصادية.
4. دور التدقيق الإجتماعي في تحسين الأداء الإجتماعي للمؤسسات.

الفهرس

فهرس المحتويات:

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	الشكر والعرفان
	الملخص

	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
2	تمهيد
3	المبحث الأول : ماهية المسؤولية الاجتماعية
3	المطلب الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية
8	المطلب الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومبادئها
10	المطلب الثالث : عناصر المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها
12	المطلب الرابع : المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والإعتراض
13	المبحث الثاني : ماهية محاسبة المسؤولية الاجتماعية
14	المطلب الأول : مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية
17	المطلب الثاني : مبادئ محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومعاييرها
18	المطلب الثالث : مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مداخل واتجاهات
21	المطلب الرابع : نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية
26	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة لقياس الاداء الاجتماعي للمؤسسة
28	تمهيد
29	المبحث الأول : الأداء الاجتماعي
29	المطلب الأول : مفهوم الأداء
30	المطلب الثاني : تقييم الأداء
31	المطلب الثالث : الأداء الاجتماعي
37	المبحث الثاني : القياس والافصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي
37	المطلب الأول : مفهوم القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي
40	المطلب الثاني : قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية
45	المطلب الثالث : الافصاح المحاسبي
47	المطلب الرابع : الافصاح عن الاداء الاجتماعي
53	المبحث الثالث : علاقة محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالأداء الاجتماعي
53	المطلب الأول : أساليب قياس الأداء الاجتماعي
54	المطلب الثاني : أساليب الافصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي وطرقه
55	المطلب الثالث : أليات الافصاح عن الأداء الاجتماعي
56	المطلب الرابع : أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء الاجتماعي
57	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة البسكرية للإسمنت
59	تمهيد
60	المبحث الأول : تقديم مؤسسة البسكرية للإسمنت
60	المطلب الأول : التعريف بمؤسسة بسكرية للإسمنت
61	المطلب الثاني : عرض نشاطات المؤسسة

62	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة
64	المبحث الثاني : واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة العسكرية للإسمنت
65	المطلب الأول : تكاليف الأداء الاجتماعي لمؤسسة العسكرية للإسمنت
68	المطلب الثاني : قياس عمليات المساهمات الاجتماعية لمؤسسة العسكرية للإسمنت
70	المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية
73	خلاصة الفصل
75	الخاتمة
78	فهرس المحتويات
81	قائمة المراجع
87	قائمة الملاحق

قائمة

المراجع:

أولاً: الكتب

1. هبة مصطفى كافي، التسويق الأخضر كمدخل لحماية البيئة المستدامة في منظمات الأعمال، ط1، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017
2. محمد شلابي محمد، علاء محمد شكري، دور المسؤولية الاجتماعية في زيادة القدرة التنافسية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2013

3. عايد عبد الله العاصمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019
 4. هشام مصطفى عبد الواحد، المصارف الإسلامية، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017
 5. أحمد عادل عبد العظيم، البيئة والتنمية المستدامة، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018
 6. د.عمار بن عيشي، مشاكل القياس والإفصاح عن القضايا المحاسبية المعاصرة، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2019
 7. عبد الرزاق قاسم الشحادة، خالد راغب الخطيب، قضايا محاسبية معاصرة، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017
 8. محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004
 9. مؤيد الفضل، عبد الناصر نور، علي الدوغجي، المشاكل المحاسبية المعاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002
 10. ابراهيم جابر السيد، محاسبة التلوث البيئي، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014
 11. محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016
 12. أ.د.مدحت أبو النصر، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2015
 13. علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، ط1، مكتبة أفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، 2011
- الرسائل والأطروحات:**

1. محمد سالم اللولو، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2009.
2. محمد عاطف محمد ياسين، واقع تبني منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008.
3. ألاء الطرشة، أثر المسؤولية الاجتماعية في الصورة الذهنية للمدارس الخاصة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020.
4. صفاء موافى حمد النيل الطاهر، محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ودعم الميزة التنافسية بقطاع الاتصالات، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2022.
5. بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2013.
6. موسى محمد أبو الحطب، فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

7. فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2011.
8. يوسف هارون خميس محمد، دور القياس والافصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية في رفع كفاءة الاداء المالي لمؤسسات الاعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015.
9. أكرم الشارف الجالي دخان، إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، 2022.
10. أنس ابراهيم سالم العودات، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج (Tobin's Q)، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2015.
11. حامد أحمد صالح أبو السمرة، معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009.
12. أحمد كريم مضحي، أثر تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية على ربحية شركات الاتصالات في دولة الكويت، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، 2017.
13. خويلدات صالح، المسؤولية الاجتماعية لوظيفة التسويق للمؤسسة، رسالة ماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011.
14. مصطفى العثماني، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015.
15. فياض علان المساعيد، نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة جرش، 2013.
16. بكوش لطيفة، مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.
17. مقدم وهيبية، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014.
18. بن الشريف مبروكة، دور التدقيق الاجتماعي في تحسين الاداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019.
19. قويدر الواحد عبد الله، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن BSC لتحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015.

20. قريو أسماء، التفاعل بين الحوكمة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق استدامة منظمات الأعمال، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016.
21. نويجي فاطمة الزهراء، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية بالتطبيق على مجموعة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال وتنظيم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020.
22. فضالة خالد، دور الاقتصاد الإسلامي في إرساء المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة تسويقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند الحاج، البويرة، 2019.
23. جميلة العمري، إسهامات تبني المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، أطروحة دكتوراه، تخصص مناجمت وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
24. برني لطيفة، أثر تمكين العاملين في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
25. سالمى سامية، أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، 2019.

المقالات:

1. يحي عبد اللاوي، يامن فوحمة، بلال نصيرة، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية - عرض لمجموعة من النماذج-، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، 2020.
2. طرشي محمد، يخلف إيمان، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 05، 2017.
3. عبد الزهرة عطية عودة الاسدي، اشرف عبد ربه أحمد، مدى امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصحية، مجلة ذي القار، المجلد 12، العدد 03، 2017.
4. مائدة حسن ماضي، نهلة عبيس طلال، أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية العراقية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 04، 2018.
5. سفير محمد، حمادة يمينة، مولاي بوعلام، أليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنه، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 04، 2018.
6. عبد القادر حوة، أبعاد ومعوقات محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأساليب المحاسبية للإفصاح عنها، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2021.
7. سارة حلومي، لطيفة بهلول، المحاسبة البيئية كمدخل لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 02، 2021.

8. مراد مولوة، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2021.
9. سالمى سامية، ساوس الشيخ، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين تقييم الأداء الاجتماعي، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2018.
10. حمانة يمينة، سفير محمد، واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04، 2021.
11. يوسف زيان، أسيا قارة تركي، دور التدقيق الاجتماعي في الرفع من مستوى الأداء الاجتماعي في المؤسسات الاستشفائية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد 01، 2021.
12. وفاء رايس، عرض الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 01، العدد 02، 2017.
13. غالم كمال، بن خليف طارق، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق نموذج بطاقة الاداء المتوازن، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، 2021.
14. بن العايش فاطمة، مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018.
15. عبد الحق سعدي، القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية - نموذج مقترح-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، المجلد 05، العدد 03، 2020.
16. علي محمد السويح، وسليمان علي النعاس، أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 05، العدد خاص، 2017.
17. عبد العزيز حوسين سعد محمد، مدى امكانية تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الليبية، مجلة القرطاس، العدد 12، 2021.
18. مشري حسناء، دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014.
19. امحمدي فطوم، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية -نموذج مقترح-، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 13، 2015.
20. حليلو صباح، يونس بو عصيدة رضا، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 07، العدد 02، 2020.
21. سهام حمدة عزديني، جواهر عتيق عبد الله العتيبي، القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على جودة التقارير المالية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 05، العدد 02، 2020.
22. عزاوي عمر، مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سايج، دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار.
23. شطارة نبيلة، لبرش سارة، دور مراقبة التسيير في تحسين أداء المؤسسة، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع، جامعة البلديّة 02.

الملاحق

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 0 9 0 7 0 2 4 2 8 3 6 9 8

ملحق رقم (1)

Désignation de l'entreprise : SPA BISKRIA CIMENT

Activité : FABRICATION INDUSTRIELLE DE CIMENTS (CIMENTERIE)

Adresse : DJAR BELAHRACH BRANIS W. BISKRA

Exercice du 01/01/2022 au 31/12/2022

COMPTES DE RESULTAT

Rubriques	2022		2021	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises	0	0	0	0
Production vendue	Produits fabriqués	22 560 718 085	0	18 659 315 902
	Prestation de services	0	0	0
	Vente de travaux	0	0	0
Produits annexes	0	795 237	0	1 465 987
Rabais, remises, ristournes accordés	628 796 590	0	553 134 750	0
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes	0	21 932 716 733	0	18 107 647 140
Production stockée ou déstockée	122 168 174	0	0	288 630 706
Production immobilisée	0	0	0	0
Subventions d'exploitation	0	0	0	0
I-Production de l'exercice	0	21 810 548 559	0	18 396 277 846
Achats de marchandises vendues	0	0	0	0
Matières premières	566 034 759	0	669 509 051	0
Autres approvisionnements	4 223 144 664	0	2 794 887 347	0
Variations des stocks	0	0	0	0
Achats d'études et de prestations de services	0	0	0	0
Autres consommations	1 566 764 117	0	1 466 164 309	0
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats	0	0	0	0
Services extérieurs	Sous-traitance générale	297 480 910	0	206 095 618
	Locations	17 101 757	0	15 021 840
	Entretien, réparations et maintenance	214 659 897	0	122 755 940
	Primes d'assurances	81 471 238	0	85 256 893
	Personnel extérieur à l'entreprise	0	0	0
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	970 752	0	6 397 962
	Publicité	7 075 930	0	16 925 356
	Déplacements, missions et réceptions	21 022 217	0	20 883 380
Autres services	4 256 792 855	0	2 179 480 813	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs	0	0	0	0
II-Consommations de l'exercice	11 252 519 093	0	7 583 378 509	0
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	0	10 558 029 466	0	10 812 899 337
Charges de personnel	1 668 173 236	0	1 511 466 566	0
Impôts et taxes et versements assimilés	174 865 890	0	198 030 937	0
IV-Excédent brut d'exploitation	0	8 714 990 339	0	9 103 401 834

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 0 9 0 7 0 2 4 2 8 3 6 9 8

ملحق رقم (2)

Désignation de l'entreprise : SPA BISKRIA CIMENT

Activité : FABRICATION INDUSTRIELLE DE CIMENTS (CIMENTERIE)

ملحق رقم (3)



شركة ذات أسهم البسكرية للإسمنت
SPA Biskria Cement

SOCIÉTÉ PAR ACTIONS AU CAPITAL DE : 4.284.000.000 DA
N° IDENTIFICATION FISCALE : 000907024283698
N° ARTICLE D'IMPOSITION : 07030013436
N° REGISTRE DE COMMERCE : 07/00-0242836 B 09

Direction des ressources humaines

Branis, le 30/01/2023

ETAT DE CONTRIBUTION DES 2% DE LA MASSE SALARIALE
A VERSER POUR LE COMPTE DES ŒUVRE SOCIALE POUR L'EXERCICE 2022

Masse salariales (année 2022)	Contribution Œuvre Sociale 02%
1 544 859 681,70	30 897 193,63

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسكرة في: 17 - 04 - 2023

إلى السيد: مدير مؤسسة البسكرة
للإسمنت بسكرة



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية

الرقم: 473 / لك.ق.ت.ت / 2023

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلّابان :

1 - ذراع بلال

2 - مزيو عبد الرؤوف

تخصص: محاسبة

المسجلان بالسنة: ثانية ماستر